ISN=241431

جامعة بيرزيت

سياسة العراق الخارجية
تجاه فلسطين
١٩٦٨-١٩٩٨

Thesis
DS
70.96
.P3
A93
2001

إعداد : عبد الله عواد

2001

سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين

١٩٦٨- ١٩٩٨

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب : عبد الله عواد

إشراف : د . حمّاد حسين

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في
جامعة بيرزيت - فلسطين.

حزيران/يونيو ٢٠٠١

سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين
١٩٦٨-١٩٩٨

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

عبد الله عواد

تاريخ المناقشة

٢٠٠١/٦/١٢

.....

إشراف : د .حمّاد حسين

لجنة الإشراف : د .كمال عبد الفتاح

د .سميح شبيب

الإهـــــداء

للشهداء الذين هم وحدهم الحقيقة

شكـــر وتقديـــر

لكل الذين قدموا كل ما عندهم في كتابة هذه الرسالة وفي مقدمتهم الدكتور حماد حسين الذي تابعها منذ كانت فكرة في مرحلة المخاض مروراً بالخطة وانتهاء بآخر حرف في الكتابة ، والدكتور كمال عبد الفتاح صديق اليتامى الذي يتعاطى مع طلبته بمنتهى الشفافية.. والدكتور سميح شبيب الذي شجعني على طرق باب الرسالة .. والأستاذ ناصيف عواد الذي قدم كل ما استطاع إليه سبيلاً للوصول إلى المعلومات ومصادرها . والاخ الصديق ناصر ابوشوشة الذي قام بتدقيقها واخراجها بهذا الشكل الجميل.

لهم حبي واحترامي

الفهرس

الفصل الأول
السياسة الخارجية

مقدمة ٢
أولا: تصنيفات الآراء في السياسة الخارجية ٤
ثانيا: تعريفات السياسة الخارجية ٥
ثالثا: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ١٣
رابعا: صنع السياسة الخارجية ١٧
خامسا: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ١٩
سادسا: أهداف السياسة الخارجية ٢١
سابعا: تنفيذ السياسة الخارجية

الفصل الثاني
سياسة العراق الخارجية

مقدمة ٢٨
أولا: تعريف بالعراق ٣٣
ثانيا: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية ٤٢
ثالثا: أهداف سياسة العراق الخارجية ٤٤
رابعا: سياسة العراق الخارجية في التطبيق

الفصل الثالث
فلسطين في سياسة العراق الخارجية

مقدمة ٥٥
أولا: رؤية العراق للصراع العربي ـ الصهيوني
١- سياسة العراق للصراع العربي - الصهيوني
٢- العوامل المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين
٣- رؤية العراق لفلسطين
٤- هدف العراق ٦٦
ثانيا: سياسة العراق نحو الحركة السياسية الفلسطينية في التطبيق
١- سياسة العراق تجاه الثورة الفلسطينية
أ- المتغير الايديولوجي
ب- المتغير البراغماتي

الفصل الرابع
خيارات السياسة العراقية نحو الصراع العربي - الصهيوني

مقدمة ٨٣
أولا: الخيار السياسي لحل الصراع في سياسة العراق ٩١
ثانيا: الخيار العسكري ١٠٩
ثالثاً: الخيار الاقتصادي ١١٠
رابعاً: الخيار العلمي التكنولوجي

خاتمة ١١٢
المصادر والمراجع ١١٤

قائمة الملاحق

الرقم	الموضوع	المصدر	الصفحة
١	بيان داخلي من رئاسة هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني بعنوان ماذا يريد العراق ؟	القيادة القومية قسم المعلومات ملف فلسطين - العراق رقم ٢٥٠/٢٣٠	١٣٠
٢	تعميم داخلي من القيادة القومية لحزب البعث حول العلاقة مع الجبهة الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين .	القيادة القومية ، قسم المعلومات ملف فلسطين - العراق رقم ٢٥٠/٢٣٠	١٣٧
٣	ورقة عمل ، موجز بموقف العراق من القضية الفلسطينية	القيادة القومية - قسم المعلومات ملف فلسطين - العراق رقم ٢٥٠/١٣١	١٤٦
٤	مذكرة من حركة فتح إلى الحكومة العراقية	عن وكالة الأنباء العراقية ، نقلاً عن وكالة الأنباء الفسطينية	١٥٧
٥	العراق إلى أين ؟!	عن وكالة الأنباء العراقية نقلاً عن نشرة الثورة مستمرة التي تصدر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في طرابلس	١٦٤
٦	رسالة الرئيس صدام حسين إلى قائد سلاح الصواريخ للشروع في قصف الكيان الصهيوني	من كتاب ثلاثة وأربعون صاروخاً على الكيان الصهيوني	١٧٠
٧	خارطة سوريا والعراق		١٧١
٨	خارطة الاردن وفلسطين		١٧٢

مُلخّص الرّسالة

ليست السّياسة الخارجية حالة ستاتيكية ومتّفق عليها، وإنما متحرّكة في مفهومها، والعوامل المؤثّرة فيها وأهدافها، كما أنّ أهداف الدول متباينة، وهذا ما ينطبق على سياسة العراق الخارجية التي لعبت عوامل الاقتصاد، والجغرافيا والتاريخ دوراً أساسياً في تحديد أهدافها وفي سلوكها، ونحو فلسطين تحديداً.

وبوصول حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في العراق بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، شكّلت أيديولوجيته التي وضعت القضية الفلسطينية في مكان متقدم رافعة جديدة، لتأخذ فلسطين مكانة أساسية في سياسة العراق الخارجية.

ولكن نفس هذه الأيديولوجية، قادت إلى سلوك غير ثابت في سياسته تجاه الحركة السياسية الفلسطينية، التي كانت موجودة، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة «فتح»، ويعود ذلك لانطلاقه في رؤية وممارسة سياسته الخارجية من ما يُريد أن يكون، وليس مما هو كائن كما دلّ على ذلك، تأسيس جبهة التحرير العربية في نيسان العام ١٩٦٩، وكانت النتيجة، أن شهدت السنوات العشر الأولى على ثورة ١٩٦٨، حالة من عدم الاستقرار والخلافات، وخاصة بعد العام ١٩٧٤، بفعل تبنّي العراق لجبهة الرفض الفلسطينية، ووصلت ذروتها في العام ١٩٧٨، بما عُرف حينها بحرب السفارات بين العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية.

هذا العام الذي شهد تحوّلاً في سياسة العراق بالتعاطي مع ما هو كائن بفعل عوامل كثيرة، أهمها زيارة الرئيس المصري أنور السادات للكيان الصهيوني وتوقيع اتفاقية «كامب ديفيد»، وكذلك بفعل مراجعة العراق لسياسته تجاه الحركة السياسية الفلسطينية خلال الفترة الماضية وتواصل هذا التحوّل فيما بعد وحتى الآن.

ولكنه - التحوّل - لم يصل للمواقف الأيديولوجية في سياسة العراق تجاه فلسطين كما تدلّ على ذلك خياراته نحو الصراع الصهيوني - العربي، التي ظلّت كما هي نحو الحلول السياسية، باستثناء عدم الدخول في خلافات مع منظمة التحرير أو الدول العربية التي تتعاطى مع هذه الحلول، وبشكلٍ واضح نحو الخيار العسكري الذي وضع العراق في مصاف دول المواجهة رغم عدم وجود حدود مشتركة له مع فلسطين، وكان التعبير الأبرز في قصف الطائرات الحربية الصهيونية لبغداد في العام ١٩٨١، وقصف العراق الكيان الصهيوني في العام ١٩٩١.

وبعد هذا العام تغيّرت أولويات سياسة العراق الخارجية في الممارسة بفعل العدوان الأميركي الدولي ضده والمستمر حتى الآن بأشكال عديدة، ولكنها نظرياً ما زالت على ما هي عليه.

Abstract

Foreign policy is not an agreed upon static condition. It is rather as dynamic and varied in concepts, goals and the factors involved as states interests are varied and different. Iraq's foreign policy towards Palestine in particular is no exception to this. Its goals and methods of conduct had been mainly specified by factors of economics, geography and history.

As a result of the revolution of July 17 - 30 1968, the Arab Ba'ath Socialist Party took hold of government. Its ideology, which places Paletine high on its agenda, had offered Palestine top priority in determining the Iraqi foreign policy.

However, this same ideology of the Ba'ath had led to an unstable oscillating conduct in the policies of Iraq towards the existing contemporary Palestinian Political Movement, especially the P.L.O and Fatah in particular. This had resulted from the ideological point of view of the party which views and practices foreign policy not on the basis of what is there but rather on the basis of what shoud be there.

Nothing charifies such a stance better than the formation of the Arab Liberation Front in April of 1969.

As such the first ten years of the 1968 revolution had witnessed differences and instability in relations, especially after 1974 when Iraq adopted the position of the Palestinian rejectionist front to reach actual fighting and outright war of the embassies between Iraq and the P.L.O in 1978. It should, however be noted that same year had also witnessed a major turn in Iraq dealings with what was there on he ground. A number of factors had brought about this change in plicy.

President Anwar El-Sadat's visit to the Zionist entity and later the signing of the Camp David treaty had led Iraq to serview its policy towards the Palestinian Political Movement during that period and effect change in policy which continued to the present.

Nevertheless it is important to note here that the change in policy does not change the ideological stance in the Iraqi policy towards Palestine. For Iraq still holds into its choices towards the Arab - Zionist Conflict. Iraq's point of view had no room for a peaceful settlement for the conflict, yet it does not engage itself in conflict with the P.L.O and those Arab countries that work towards such settlements. Iraq's option remains very clearly a military option, and this is a choice that makes Iraq a confrontation state despite the distance and lack of borders with Palestine.

Nothing illustrates this better than the bombing of the Zionist Planes of Baghdad in 1981 as well as the Iraqi missile attacks of the Zionist entity in 1991.
Since then and in the aftermath of thirty state aggresion against Iraq and which is still going on in a variety of forms, Iraq's priorities in foreign policty had changed in the practical terms although the matters pertaining to ideology remain uncharged.

المقدمة

ينصرف مضمون هذه الرسالة (الدراسة) إلى البحث في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين في الفترة بين العام ١٩٦٨ والعام ١٩٩٨ ، التي رغم طولها الزمني ، تميزت بشيء من الثبات ، وذلك بالتوقف عند محددات سياسة العراق الخارجية بشكل عام الموضوعية والذاتية ، ومن ثم العوامل أيضاً الموضوعية والذاتية التي كانت وراء السياسة التي تبناها العراق خلال فترة الدراسة وقبلها تجاه فلسطين ، والتي عكست نفسها في أنها الدولة العربية الوحيدة غير المرتبطة بحدود مباشرة مع فلسطين ، التي شاركت في الحروب التي جرت بين العرب وبين العدو الصهيونيّ ، بدءاً من حرب العام ١٩٤٨ ، مروراً بحربي عام ١٩٦٧وعام ١٩٧٣ ، وانتهاء بقصف الكيان الصهيوني بالصواريخ العراقية في العام. ١٩٩١

وإذا كان ذلك الثابت موضوعياً في سياسة العراق تجاه فلسطين كجزء من الوطن العربي ، وتجاه المشروع الصهيونيّ كنقيض للمشروع النهضوي العربي الذي يرى العراق أنه يمثله بالاستناد إلى ايدلوجية حزب البعث العربي الاشتراكي ، فإن هذه السياسة مرت بمتغيرين تجاه الحركة السياسية الفلسطينية ، الأول الأيدلوجي والذي امتد على مدار عشرة أعوام من العام ١٩٦٨ - ١٩٧٨ ، وتميزت بالخلاف وعدم الاستقرار ، والثاني البرغماتي والذي ابتدء من العام ١٩٧٨-١٩٩٨ ويحمل آفاق الاستمرار خلال السنوات القليلة القادمة.

وتم تحديد الفترة الزمنية للدراسة لثلاثة أسباب أساسية، الأول:

أن سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين لم تشهد تحولات على قدر كبير من التأثير والاهمية خلال فترة الدراسة، الثاني: لأنها الفترة التي مازال حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الحاكم في العراق، والثالث: أن الدراسة لا تتأسس على العرض التاريخي، وإنما على التحليل بشكل أساسي.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من عدة متغيرات وحقائق في مقدمتها الإدراك المتزايد في عالم اليوم لإيلاء البيئة الخارجية أهمية كبيرة لبناء علاقات واسعة إقليمياً ودولياً . إنطلاقاً من وعي عالمي يزداد رسوخاً مفاده أن أية دولة لا تستطيع إنجاز مصالحها إلا عبر بناء علاقات واسعة ومتوازنة لخلق بيئة دولية إيجابية لصالحها ، وباقتراب الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة ، فإن هناك حاجة متزايدة لإيلاء دول العالم أهمية كبيرة ، ومنها العراق كإحدى الدول الإقليمية الأساسية.

إن العراق ورغم بعده الجغرافي عن خطوط التماس مع الكيان الصهيوني ظهر كطرف مباشر في الصراع العري الصهيوني ، كما دل على ذلك قيام الطائرات الصهيونية بقصف المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١ ، وقصف العراق الكيان الصهيوني بالصواريخ غير التقليدية في العام ١٩٩١ ، بالإضافة إلى الصراع غير المباشر بينها الذي اتخذ أشكالاً وأساليباً عديدة كما سيتضح خلال الرسالة.

ورغم ذلك ، فإن سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين اتسمت بشيء من الارتباك والحيرة ، نحو الحركة السياسية الفلسطينية بدءاً من منظمة التحرير الفلسطينية مروراً بحركة فتح ، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، والفصائل والقوى السياسية الأخرى وانتهاءً بالسلطة الفلسطينية ، ولهذا فإن الأهمية المتزايدة هي في وضع سياسة العراق في مكانها سلباً وإيجاباً وبكل التعرجات التي شهدتها طوال فترة الدراسة.

دون نسيان حقيقة ، أن العراق إذا كان حاضراً في الوعي الفلسطيني المعاصر بالتاريخ البعيد الذي دل على أن تحريرها من اليهود ومن الصليبين كان على قادة جاءوا من العراق ، وبالتاريخ القريب الذي تعكسهُ قبور الشهداء العراقيين في حربي ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ في جنين ويعبد وغيرها من المناطق الفلسطينية، فإن هذا الوعي الإيجابي يقابله وعياً سلبياً عند اليهود في الكيان الصهيوني ، الذين لن يكرهوا مدينة في الأرض مثلما يكرهوا بابل العراقية.

وتنبع أهمية الرسالة من حقيقة أن أية دراسة لم تكتب حتى الآن حول سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين كما اتضح بعد إجراء المسح البيلوغرافي في العراق وفلسطين وهذا أكده أستاذ العلاقات الدولية رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة صدام ، والمتخصص في سياسة العراق الخارجية مازن إسماعيل الرمضاني خلال مقابلة خاصة معه في بغداد في٢٢ /١/١٩٩٨.

ورغم عدم العثور على أية دراسة تتناول سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين ، فإن هناك دراسات اقتربت من الموضوع قبل وبعد فترة الدراسة مثل الدراسة التي قام بها خالد صبحي أحمد الخيرو بعنوان السياسة الخارجية العراقية ١٩٤٥ ذ ١٩٥٣الصادرة عن دار القادسية بغداد عام ١٩٨٦ ، ودراسة فكرت نامق عبد الفتاح ١٩٥٣ ذ ١٩٥٨، دار الرشيد ، بغداد . ١٩٨١ ودراسة صالح عباس محمد الطائي ، السياسة الخارجية العراقية لثورة ٣٠-١٧ تموز ١٩٦٨ ، جامعة بغداد ١٩٨٠ ، ودراسة نعمة عبد حمد الراوي الصراع العربي الصهيوني في منظور السياسة الخارجية العراقية ١٩٦٨ ذ ١٩٨٠، جامعة بغداد ١٩٨٣ ، وهي أكثر الدراسات اقتراباً من موضوع الرسالة ، ولكن الملاحظ على هذه الدراسات ، أن الموقف الأيدلوجي المسبق ، يسيطر عليها ويفقدها شيئاً من علميتها عدا أنها تتناول جانباً واحداً وتبتعد عن جوانب كثيرة ذات أهمية ، فهي مثلاً لا تقترب من الجانب السلبي في سياسة العراق تجاه الحركة السياسية الفلسطينية.

ويصطدم دارس سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين بجملة من الحقائق والمعطيات أساسها الافتقار للمصادر والمعلومات التي لم يكن سهلاً الحصول عليها حتى في نفس العراق، وهذه الصعوبة شكلت بحد ذاتها دافعاً للإصرار على تناول هذا الموضوع رغم وجود أكثر من إشكالية أهمها.

أولاً : هناك ثلاثة مستويات في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين الرسمي وتمثله الحكومه ، وشبه الرسمي ويمثلية حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يقود السلطة في العراق ، وشبه الرسمي أيضاً الذي تمثله جبهة التحرير العربية ويلاحظ أن المواقف التي تصدر عن هذه المستويات أحياناً تكون متباينة وأحياناً أخرى متطابقة.

ثانياً : لا بد من التمييز بين أربعة اتجاهات في متغيرات سياسة العراق:

أ : تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والقوى والفصائل الفلسطينية بشكل عام.

ب:اتجاه فلسطين كأرض وشعب وقضية . وج : تجاه الكيان الصهيوني.

د:اتجاه التعاطي مع الحلول السياسية.

ثالثاً : إذ تبين من المسح البيلوغرافي كما اشرنا سابقاً عدم وجود دراسات سابقة حول موضوع الرسالة ، فإن ذلك بقدر ما ينطوي على قوة للدراسة كونها الأولى ، فإنه ينطوي على صعوبات كثيرة تقود للقول بأن هذه الدراسة لا تدعي الكمال ولكنها تدعي أنها أسست للخطوة الأولى على طريق دراسات أخرى.

وبما أنه ليس بالإمكان الاعتماد على منهج واحد لدراسة السياسة الخارجية ، لأن الاقتراب من هذا الموضوع تباين بين رؤيتها كناتج لمدركات صانع القرار ، أو لواقع الدولة الداخلي ، أو لعلاقاتها مع الدول الأخرى ، وخصائص النظام الدولي المتغيره ، وغير الثابتة.

وفي ضوء ذلك ، فإن الاعتماد على منهج واحد يقود لدراسة جزئية ، تأسيساً على حقيقة غياب المنهج الكامل الذي يُقدم تحليلاً شاملاً للسياسة الخارجية والذي جعل من مناهج دراسة السياسة الخارجية محط جدل وتباين دون الوصول إلى نظرية كاملة ، كما سيتضح ذلك من الفصل الأول.

أمام هذه الحقيقة ، فإن دراسة سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين سيكون بالاعتماد على أكثر من منهج وفقاً لتطور الدراسة ، من العرضي إلى الوصفي وإلى منهج التحليل النُظمي الذي يُسهل الانطلاق من مستويات تحليلية متعددة وهو أكثر قدرة على معالجة السياسة الخارجية وتفسيرها بشمولية ودقة.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مؤداها أن سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين تميزت بالثبات ، رغم أن الفترة الزمنية للدراسة شهدت مؤثرات خارجية ذات أهمية كبيرة من توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني ، إلى الحرب العراقية الإيرانية ، وإلى حرب الخليج الثانية ، وبعدها مؤتمر مدريد وما أفرزه من اتفاقات ومتغيرات.

وتتفرع عنها فرضيات عديدة ، مثل ابتعاد سياسة العراق الخارجية في الممارسة عن الأيدلوجية واقترابها من البراغماتية و .. العراق طرف مباشر في الصراع العربي الصهيوني رغم عدم وجود حدود مشتركة وجغرافية العراق تلعب دوراً كبيراً في سياسة العراق تجاه فلسطين وتقود هذه الفرضيات إلى سلسلة من التساؤلات منها ما هي العوامل التي حافظت على ثبات السياسة رغم استهداف العراق ؟ وهل هذا الاستهداف يعود في جزء منه لسياسة العراق تجاه فلسطين هل ولماذا لم ينكفء العراق نحو الداخل ؟ !وهل هذا الثبات بفعل عوامل موضوعية أم ذاتية أم هو بفعل التفاعل بين هذه العوامل.

وفي ضوء السؤال المركزي لهذه الدراسة ، والأسئلة الفرعية النابعة منهُ ، تتحدد هيكلية الدراسة ، فبالإضافة إلى هذه المقدمة ، تتوزع على أربعة فصول ، يبدأ كل منها بمقدمة ، وينتهي بخاتمة تلخص مضمونه وكذلك تضم خاتمة عامة.

وعليه يتضمن الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان السياسة الخارجية(اطار نظري) نماذج من تعاريف شائعة للسياسة الخارجية ، ويثبت المفهوم الذي نعتمده بشأنها فضلاً عن معالجته للعوامل المؤثرة في

السياسة الخارجية ، وصُنع هذه السياسة وعملية اتخاذ القرار فيها ، وأهدافها وأخيراً وسائل تنفيذها.

ويهتم الفصل الثاني بدراسة سياسة العراق الخارجية بشكل عام فبعد التعريف بالعراق من جميع النواحي ، يناقش العوامل المؤثرة فيها وأهدافها ، ومن ثم سياسة العراق في التطبيق ضمن الدوائر الثلاث العربية والإقليمية والدولية وبالشكل الذي يخدم سياق الدراسة.

ويسعى الفصل الثالث إلى دراسة سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين في قسمين الأول يُعالج رؤية العراق للصراع العربي الصهيوني ، والثاني سياسة العراق نحو الحركة الفلسطينية في التطبيق بكل تحولاتها.

وفي الفصل الرابع تنصرف الدراسة إلى تناول خيارات السياسة العراقية نحو الصراع العربي الصهيوني من رؤيتها للحلول السياسية ، إلى الخيار العسكري الذي يحتل حيزاً كبيراً ، وإلى الخيار الاقتصادي والخيار العلمي-التكنولوجي.

وأخيراً تلخص الخاتمة مضمون الرسالة ، وأهم الاستنتاجات التي خرجت بها ، وآمل أن تكون هذه الدراسة التي هي جزء من متطلبات الماجستير قد استطاعت خدمة الطموح من وراء تناولها.

الفصل الأول

السياسة الخارجية

(إطار نظري)

مقدمة

لم يتيسر لأساتذة «السياسة الخارجية» رغم الجهود التي بذلوها حتى الآن، التوصل الى نظرية عامة، وهو أمر لا يبدو ممكناً في المستقبل القريب، قياساً بحقائق الراهن، وهي طبعاً ليست مشكلة علم السياسة التي تُشكل السياسة الخارجية أحد أركانه الأساسية، بقدر ما هي مشكلة العلوم الاجتماعية بشكل عام.

وهي من بين الحقائق الأكاديمية التي لا زالت العلوم الاجتماعية، تتسم بها ـ حقيقة ـ غياب النظرية العامة General Theory، والخاصة بكل منها، وقد أدى ذلك الى ترتيب مجموعة نتائج مترابطة، ولعل من أبرزها، تعدد التعاريف الأكاديمية لظاهرة السياسة الخارجية [١] وكذلك التصنيفات.

ويتفق محمد السيد سليم، مع هذا الرأي بقوله، «على الرغم من التقدم الهائل الذي حققه مفهوم السياسة الخارجية، فإن هذا المفهوم لم يتوصل بعد الى «نظريات امبيريقية» تجريبية تمكننا من تفسير السياسة الخارجية» [٢]، ويذهب روي جونز أبعد من ذلك في رؤيته لاختلاف الباحثين في تحديد طبيعة السياسة الخارجية، إذ يقول: «إن طبيعة السياسة الخارجية أمر غير متفق عليه، بين الباحثين، بل ولدينا الاعتقاد بأنه لن يكون هناك اتفاق على طبيعة السياسة الخارجية مستقبلاً، وذلك بسبب اتساع مجال الاختيار في حقل دراسة وتحليل السياسة الخارجية»[٣].

ويذهب مازن اسماعيل الرمضاني الى نفس المذهب في رؤيته للسياسة الخارجية، فالرامي الى تعريفها وتثبيت إطار موضوعها يجابه بمشاكل عدة لا سيما تلك التي «تعكس ذلك الاتفاق الضمني بين الدارسين لها على عدم الاتفاق على مضمونها، وذلك لسبب أساسي مفاده أنها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً عن بعضهم البعض»[٤].

أولا: تصنيفات الآراء في السياسة الخارجية

وازاء ذلك، جرت محاولات عديدة لتصنيف الآراء المختلفة التي أُعطيت لمفهوم السياسة الخارجية، منها تصنيف شيتك Chittich الذي وجد أن هناك ثلاثة أنواع من التعاريف المعطاه للسياسة الخارجية يشير «الأول الى مجموعة المبادىء أو القيم العامة التي يرنو صانعو القرار الى انجازها، والثاني يعكس الخطط السياسية الخارجية، التي يقرها صانع القرار لتحقيق المبادىء أو القيم العامة، أما الثالث فينطلق أساساً من تلك الأفعال السياسية الخارجية التي يُقصد بها إما ترجمة الخطط أو القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الى واقع ملموس أو الرد على عمليات سياسية خارجية معينة» [٥].

---

١ ـ مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، دار الحكمه ١٩٩١، ص٢١.

٢ ـ محمد السيد سليم، التحليل العلمي للسياسة الخارجية اطار نظري، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠، نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص١٣٣.

٣ ـ فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨، بغداد، دار الرشيد ١٩٨١، ص١٦.

وانظر أيضاً فتحي عثمان، تحليل السياسة الخارجية، السياسة الدولية العدد ٢٦، تشرين أول (أكتوبر) ص ١٧٢.

٤ ـ الرمضاني، مصدر سابق ص٢٣.

٥ ـ صالح عباس محمد الطائي، السياسة الخارجية العراقية لثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٠، ص ١٦ + ١٧.

انظر عبد الفتاح، مصدر سابق، ص١٧.

وتصنيف مودلسكي Modelski الذي يرى بأن هناك نوعين من تلك الآراء «الأول: يرى السياسة الخارجية على أنها خطة أو برنامج الفعل المستقبلي أي السياسة الخارجية كتخطيط Exante والثاني يرى أنها تعكس المنهج أو الفعل المتماسك العقلاني لسياسة الخارجية كتنفيذ»[٦].

وقدّم والتر ليبمان Walter Lippman، ما يكاد يكون معادلة تتركب منها السياسة الخارجية بقوله: إن السياسة الخارجية هي العمل على ايجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الالتزام، ثم يُعرف الالتزام الخارجي بأنه كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم تنفيذه استعمال القوة، أما تلك القوة فتتضمن، الجيش، والمواد الأولية، والروح المعنوية للشعب، ويرى أن محور السياسة الخارجية هو أن تكون تلك القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجي، أكبر مما يتطلب هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فالعدو المحتمل إما أن يخشى تلك القوة فيحجم عن المهاجمة ولا يخاطر بمعاداتها، وإما أن يركب رأسه ويهاجم فلا يجني غير الهزيمة والخسران» [٧].

وعلى غرار هذه التصنيفات، قدّم الباحثون العرب في السياسة الخارجية تصنيفات منها تصنيف مازن الرمضاني الذي قال بإن «السياسة الخارجية فهمت بأنها مجموع النوايا Intentions، التي تدفع بالدول الى نمط معين من السلوك، أو انها الخطة أو مجموعة الخطط Plans للسياسة الخارجية أو القرارات Decitions السياسية الخارجية أو الغايات، الأهداف Aims التي ترنو الدول الى انجازها والأساليب والاستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو المبادىء العامة General Principles التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على ظروفها الدولية أو النشاط Activity السياسي الخارجي لصانع القرار الرامي، الى تغيير البيئة الخارجية لدولته، أو انها مجموعة ردود الأفعال Reactions على التغييرات البيئية أو السياسة Policy التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها، أو منهج العمل Course of Action الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي، قصد تثبيت موقع دولي أو تغييره في النظام الدولي يتفق والهدف أو الأهداف المحددة سلفا»[٨].

ويخلص من هذه القراءة الى تصنيف الآراء الى «أولا: عامة تعكس نوايا Intention السياسة الخارجية وبالتالي تعكس ما يجب أن يكون Sollen، ثانياً: محددة وهي تشير الى الواقع، أي السلوك الخارجي Behavior، وبالتالي ما هو كائن Sein »[٩].

وقريباً جداً من هذا التصنيف، يرى محمد السيد سليم ان مفهوم السياسة الخارجية يشمل سبعة أبعاد أساسية، الأول: تنصرف السياسة الخارجية الى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تتبعها تلك الوحدة ازاء العالم الخارجي، الثاني: السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، أي الأشخاص المخولون رسمياً اتخاذ القرارات الملزمة، الثالث: السياسة الخارجية تنصرف الى برامج العمل الخارجي المعلن، ويقصد بذلك انها برامج مقصودة لذاتها وقابلة للملاحظة، كذلك فالسياسة الخارجية هي مجمل الأقوال والأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة والتي عبأوا مواردهم لتحقيقها. الرابع: تتسم السياسة الخارجية بعنصر الاختيار، ويقصد بذلك ان السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة، الخامس: السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي أي للبيئة الخارجية، ولكنها عملية راعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة أو التأقلم معها وتحقيق مجموعة من الأهداف، السادس: السياسة الخارجية وإن كانت تصاغ داخل الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى لتحقيق أهداف ازاء وحدات خارجية.

وفي رؤية للبعد السابع، يقترب لدرجة التطابق مع رؤية د. مازن الرمضاني، فهو يرى أن السياسة الخارجية

---

٦ ـ عبد الفتاح، مصدر سابق ص١٧.

وانظر الطائي، مصدر سابق ص١٧.

٧ ـ عبد الفتاح، مصدر سابق ص١٩.

٨ ـ انظر الرمضاني، مصدر سابق ص٢٤ + ٢٥ + ٢٦.

٩ ـ الطائي، مصدر سابق ص١٧.

هي برنامج ذو بعدين رئيسيين البعد الأول: وهو البعد العام ويشمل التوجيهات والأدوار والأهداف، وعند د. رمضاني النوايا، أما البعد الثاني وهو البعد المحدد، فإنه ينصرف الى مجموعة القرارات والسلوكيات والمعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية [١٠].

ويظهر التطابق في اتفاقهما على أن التعاطي مع السياسة الخارجية «يبدأ بما هو كائن» [١١] وبعبارة أخرى من حالة «ما هو كائن يساعد على بناء تعريف أكثر واقعية وشمولية لظاهرة السياسة الخارجية» [١٢].

ثانيا: تعريفات السياسة الخارجية

وتعكس هذه التصنيفات المختلفة للسياسة الخارجية التباين والخلاف في فهمها ورؤيتها، فهي ، عند جوزيف فرانكل، «تتالف من قرارات وأفعال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما»، بينما يُعدل رينولدز من تعريفه لها، ويقدمه على ثلاث مراحل: «ان السياسة الخارجية فعل أو مجموعة أفعال تتخذ بشأن حالات ومؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل ثم يضيف ان المعنى الأكثر دقة مما طرحناه، هو أن السياسة تتضمن الأغراض التي تكمن وراء أفعال صاحب الفعل من أفعاله والمبادىء التي تؤثر فيها» وأخيراً يقول «إن السياسة الخارجية هي مدى الأفعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي من أجل تحسين أغراض الأفراد الممثلين لها» [١٣] وباختصار يرى رينولدز A.P. Reynolds، ان السياسة الخارجية تتضمن نطاق الأفعال التي تتخذ من قبل مؤسسات حكومة دولة ما تجاه غيرها خصوصاً، أما سبورت Sport، فيجد أنها «نموذج أو خطة للأهداف والوسائل المحددة أو الضمنية التي تتخذها دول تجاه الدول الأخرى».

ويفهمها بوتر P.Potter بأنها «البرامج القومية للعمل في العلاقات الدولية»، كما أنها تُشير الى الحوافز والغايات القومية والتي يمكن تحقيقها بواسطة أجهزة وزارة الخارجية، أما كورت لندن Kurt London فيعرفها على «أنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل الى حد الحرب»، ويرى ايرش Irish بأنها تشير الى «أساليب الفعل التي يحددها صانعو السياسة للمحافظة على المصالح القومية وتطويرها ولزيادة قوة وهيبة الدولة في الشؤون العالمية» [١٤].

واضح من هذه التعريفات أن هناك اتجاهين الأول: يرى السياسة الخارجية كتخطيط Exante، أي برنامج الفعل المستقبلي، والثاني: يرى انها تعكس المنهج أو الفعل المتماسك، أي السياسة الخارجية كتنفيذ Exposte.

وبين هذين الاتجاهين تقع التعريفات التي أعطاها الباحثون العرب للسياسة الخارجية، الأول الذي يدرك السياسة الخارجية بدلالة الخطة، فمثلاً يرى فاضل زكي محمد بأن السياسة الخارجية هي «الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول» [١٥] وقدم محمد السيد سليم تعريفاً للسياسة الخارجية بأنها «برنامج العمل الذي يختاره الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المجتمع الدولي» [١٦] وهي عنده - تعتبر «محصلة لعملية صناعة واعية تقوم بها

---

١٠ - انظر سليم، مصدر سابق ص١٤٠ + ١٤١.

١١ - المصدر السابق ص١٣٥.

١٢ - انظر الرمضاني، مصدر سابق ص٣٢.

١٣ - كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٧٩ص١٨.

١٤ - انظر الطائي، مصدر سابق ص١٧ + ١٨.

١٥ - نعمة عبد محمد الراوي، الصراع العربي الصهيوني، في منظور السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ - ١٩٨٠ رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد ١٩٨٢ ص٤٢.

انظر الرمضاني، مصدر سابق ص٢٦.

انظر الطائي، مصدر سابق ص١٨.

١٦ - حسنين توفيق ابراهيم، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، السياسة الدولية العدد ٨٦ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٦، ص٣٨.

الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية» [١٧]. وعند عبد الله يوسف سهر محمد «الأهداف والسياسات المعلنة من قبل الدولة تجاه القضايا العالمية والبيئة الدولية بكياناتها الحكومية وغير الحكومية» [١٨]، بينما يرى سعيد نوفل بأنها «منهاج ممارستها - أي الدولة - للتعامل مع غيرها من الدول صدوراً عن المبادىء التي تعتنقها وتحرياً للأهداف التي تسعى إليها» [١٩].

وبخلاف هذا الرأي، ينطلق الرأي الثاني من اعتبار أن السياسة الخارجية كتنفيذ، فمثلاً يرى مازن اسماعيل الرمضاني، بانها «أنماط السلوك التي تعتمدها الدولة عبر صانع أوصنّاع قراراتها خارج حدودها خدمة مصالحها» وينطوي هذا المعنى على عدة أبعاد من بينها أن السياسة الخارجية تقترن في العموم بجملة الأفعال الرسمية لأية دولة وردود افعالها فضلاً عن تصريحاتها [٢٠]، ويراها علي الدين هلال بانها «مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ازاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعدالتعامل الدولي وقوة الدولة»[٢١].

ويعرفها ودودة بدران بانها تحرك الدولة «تجاه العالم الخارجي سواء اتخذ هذا التحرك مظهراً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، على ضوء الفلسفة أو الأيديولوجية التي يتبناها القائمون بها» [٢٢]، أما طه بدوي فيؤكد «أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول» [٢٣].

إن هذا التباين بين الباحثين العرب، وبين الباحثين الأجانب في السياسة الخارجية يتأسس على نقطة الانطلاق في رؤية السياسة الخارجية، بين ما سيكون الخطة، أو النوايا، أو البرنامج، أو رؤية الدولة لدورها، أو رؤية صناع القرار فيها، وبين ما هو كائن، السلوك، الفعل، رغم الخلاف الذي يظهر بين محمد السيد سليم، وبين مازن اسماعيل الرمضاني، فهما إذ يتفقان على مبدأ ما هو كائن، يختلفان في رؤيتهما للسياسة الخارجية بين البرنامج والخطة، وبين السلوك.

ورغم هذا التباين فإنه يمكننا رؤية السياسة الخارجية من خلال مركباتها الأساسية الثلاثة الأول الخطة أو البرنامج أو النوايا، والثاني: القرار أو صنع القرار، والثالث: السلوك أو الفعل، وبذلك يمكن تعريف السياسة الخارجية، بين ما هو كائن نظرياً «الخطة» وبين ما هو كائن نظرياً ولكنه أيضاً كائن عملياً (القرار) وبين ما هو كائن عملياً «السلوك» فهي بناء على ذلك، الخطة التي يقرها صناع القرار، والقرار الذي يتخذونه والفعل الذي يقومون به ازاء البيئة الخارجية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

١- اختلاف الآراء

كما هو الحال في عدم الاتفاق بين أساتذة السياسة الخارجية حول مفهوم السياسة الخارجية، فإن الخلاف ينسحب على العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فالعديد من الدراسات اتفقت على أن هناك متغيرات مختلفة ولكن رؤيتها لهذا العامل أو المتغيّر اختلفت وتباينت.

فإذا كان روي مكريدس، وكينث تومبسون، على سبيل المثال يذهبان الى تقسيم هذه العوامل الى أولاً:

---

١٧ - سليم، مصدر سابق، ص١٤٧.

١٨ - عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الايرانية تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، العدد ١٣٨، تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٩، ص١٠.

١٩ - الرمضاني، مصدر سابق ص٢٧.

٢٠ - انظر مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ - ١٩٩٠، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٤، ص٥.

انظر عبد الفتاح، مصدر سابق ص٢٠.

انظر الطائي، مصدر سابق، ص١٨.

٢١ - انظر الرمضاني، مصدر سابق ص ٢٦ + ٢٧.

٢٢ - ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية، السياسة الدولية، العدد ٦٩ تموز (يوليو) ١٩٨٢، ص٦٧.

٢٣ - انظر الرمضاني، مصدر سابق ص٢٦.

العوامل المادية الدائمة ديمومة نسبية، مثل الجغرافية والموارد الطبيعية والتي تشمل المعادن، وانتاج الغذاء، والطاقة، وثانياً: العوامل المادية الأقل دواماً، وتشمل المنشآت الصناعية، والمنشآت العسكرية، والتغييرات في القدرة الصناعية والعسكرية، وثالثاً: العناصر الإنسانية التي قسمها الى قسمين، الكمية، وتعني، مراجعة الاصل والنوعية وتعني، صانعو السياسة والقادة، دور الأيديولوجية ودور الإعلام [٢٤]، فإن رينولدز يقسمها الى أولاً: مؤثرات البيئة الداخلية، جغرافية، وموارد اقتصادية، وسكانية، وثانياً: مؤثرات البيئة الخارجية [٢٥] في حين ان فريدريك هارتمان، يرى هذه العوامل في الجغرافية، والاقتصادية والتاريخية والنفسية والاجتماعية والتنظيمية والادارية ثم العامل العسكري [٢٦]، ويصنف فكرت نامق عبد الفتاح، الى مجموعتين الأولى: العوامل المادية والموضوعية، وتشمل العامل الجغرافي والسكاني، والاقتصادي والعسكري، والثانية العوامل السياسية ويقسمها الى قسمين الداخلية، وهي الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب السياسية، والخارجية وهي المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية [٢٧].

ينما يبتعد محمد علي العويني، عن هذه التصنيفات المتقاربة الى حد ما، ويرى أربعة أنواع من العوامل، الأول: الداخلية، وتشمل الميراث التاريخي، والايديولوجية والوضعية الديمغرافية والامكانات الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والهيكل السياسي، والثانية : الاقليمية وتتعرض للنظام الاقليمي السائد في الأقليم الذي تنتمي إليه هذه الدولة، وصلته بالنظام العالمي، والثالثة: القارية وتحتوي على تفاعل عناصر القوى على المستوى القاري وامكانية تأثيرها على السياسة الخارجية، والرابعة: العوامل الدولية، النظام الدولي وخصائصه، وتطوره وابعاده والعلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى [٢٨].

وتعكس هذه الرؤى المختلفة التباينات فبينما ذهب البعض الى ربطها بالواقع الداخلي للدولة رأى البعض الآخر انها تنبع من خارج حدود هذه الدولة، وأكد اجتهاد ثالث ان المدركات والعقائد السياسية الدولية لصانع القرار هي التي تحدد حركة السياسة الخارجية لبلاده ويختصر مازن اسماعيل الرمضاني، رؤيته للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، بالقول إن الواقع الداخلي الموضوع لكل دولة متفاعلاً مع أثر مدركات صانع قرارها لدورها السياسي الدولي يحددان نوعية حركتها السياسية الخارجية [٢٩].

ويتفق محمد السيد سليم، مع هذا الرأي حين يقول «إن نقطة البدء في تحديد متغيرات وعوامل السياسة الخارجية تكمن في التمييز بين البيئة الموضوعية، ويقصد بها توازن القوى العالمي، أو حجم المقدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة، أو شكل النظام السياسي، وبين البيئة النفسية، التي تنصرف الى معارف (تصورات، عقائد، ادراكات) صانع السياسة الخارجية للبيئة الموضوعة» [٣٠]، ويبدو واضحاً أن الباحثين العرب يركزون على العامل الشخصي - لصانع القرار - في رؤيتهم للعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

وإن كان ودوده بدران يخالف ذلك حيث لا يرى في الغالب وجود عوامل ثابتة أو مطلقة، وعنده فإن «الدول تحدد سياستها الخارجية في ضوء مجموعة من المبادىء الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية غير ان النموذج الذي تتبناه في فترة تحددت أبعادها مكاناً وزماناً قد لا يكون ذا دلالة في فترة أخرى» [٣١].

ورغم هذا التباين فإنه يُمكن تصنيف العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية إلى نوعين، الأول الداخلية:

---

٢٤ - روي مكريدس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٦٦، ص٣٤.
وانظر بركات ، مصدر سابق، ص٣٤٩.

٢٥ - انظر الطائي، مصدر سابق، ص ٢١ + ٢٢.

٢٦ - عبد الفتاح،صدر سابق، ص ٢٣.

٢٧ - المصدر السابق، ص٢٤.

٢٨ - محمد علي العويني، العلوم السياسية، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، القاهرة، عالم الكتب ١٩٨٨، ص٣١١.

٢٩ - الرمضاني، مصدر سابق، ص٧٠.

٣٠ - سليم، مصدر سابق، ص١٤٤.

٣١ - بدران، مصدر سابق، ص ٦٧.

وتشمل أولاً: العوامل المادية التي تتضمن الجغرافية، الاقتصادية، السكانية، العسكرية، وثانياً: السياسية، وتتضمن البناء السياسي، الأحزاب، الرأي العام، المتغيرات المجتمعية، مدركات صانع القرار، والثاني: الخارجية، وتتضمن، النظام السياسي الدولي، والشركات متعددة الجنسية، والرأي العام العالمي.

٢ـ العوامل المادية الموضوعية

أ) العامل الجغرافي

هناك اتفاق بين الباحثين على أهمية العامل الجغرافي في السياسة الخارجية، لكن «هذا الاتفاق يتراوح بين رؤيته على أنه من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتاً» [٣٢]، وفي مقدمة «العوامل المادية التي تؤثر في السياسة الخارجية» [٣٣]، وان الوضع الجغرافي هو الذي يملي السياسة، كما قال نابليون الأول: .. «وإن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده» [٣٤]، وأنه الأساس «الحتمي الذي يقف وراء أنماط التصرف السياسي الخارجي للدول كما اعتبرت ذلك المدرسة الجيوبوليتيكية» [٣٥]، وبين نفي أي تأثير لهذا العامل كما يرى كارل راديك الذي يعتبر «أن من السخافة الزعم بأن الجغرافية هي القدر، وأنها هي التي تحدد سياسة الدولة الخارجية» [٣٦].

وبين هذين الرأيين هناك رأي ثالث، يرى بأن «أثر الجغرافيا ليس استاتيكياً، فمن المعروف أن الدول تغير سياستها الخارجية، وأن أهمية الجغرافية تتغير من وقت لآخر، ففي القرن العشرين تأثرت الاعتبارات الجغرافية بالأسلحة الحديثة، وتقنية الاتصالات المفتوحة، دون أن يعني ذلك أن الجغرافيا فقدت مغزاها، فإمكانات التنمية في دولة ما تتأثر أيضاً بموقعها الجغرافي، إذ «تلعب امكاناتها المادية (الحجم، التضاريس، والمناخ، والموارد الطبيعية) دوراً حيوياً في تحديد ما إذا كانت تلك الدولة سوف تطور الصناعة أم الزراعة أم كلاهما معاً [٣٧] ويتفق مع هذا الرأي مازن اسماعيل الرمضاني الذي يرى بأن خصائص عالم اليوم أدت الى «تآكل بعض جوانب مصداقية العامل الجغرافي وذلك بتقليص الأهمية التي كانت تتمتع بها الجغرافيا سابقاً، في حماية أمن الدولة من محاولات الاختراق الخارجي ولكن من الخطأ نكران الدور المستمر الذي تلعبه الجغرافيا في التفكير الاستراتيجي لصناع القرار»... وذلك لأن للواقع الجغرافي دوراً في تحديد الواقع الاقتصادي، والسكاني، والنفسي [٣٨] ومع ضآلة الدور الذي يلعبه العامل الجغرافي الآن، إلا أنه يظل العامل الذي له تأثير في تكييف سياسة البلد الخارجية، وأحد العوامل المؤثرة في سلوك صانعي القرار، وتبدو أهميته من خلال ثلاثة متغيرات رئيسية: حجم الدولة، الموقع، الحدود السياسية [٣٩].

واضح من هذا التباين، أن ذلك يعود لنقطة الانطلاق في رؤية (قوة الدولة)، فإذا تم حصرها في العامل العسكري فقط، فإن دور الجغرافيا يكون قد ضعف بدرجة كبيرة، ولكن إذا ما تم رؤيتها في ضوء العامل الاقتصادي الذي يزداد دوره فإن دور الجغرافيا ما زال مؤثراً بدرجة كبيرة سواء من ناحية الامكانات المادية، المواد الخام الصناعية، أو المواد الزراعية، أو من ناحية التجارة.

---

٣٢ ـ مكريدس، مصدر سابق، ص٣٥.

٣٣ ـ أكرم عبد الله صالح الجميلي، الوحدة العربية في سياسة العراق الخارجية ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٢، ص١٦.

٣٤ ـ عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٢٥.

٣٥ ـ الرمضاني، مصدر سابق ص٤٩.

٣٦ ـ مكريدس، مصدر سابق، ص٢٤٩.

٣٧ ـ انظر : علي الدين هلال، وبهجت قرني، تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي، مسح للأدبيات واطار مقترح، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٠ نيسان (ابريل) ١٩٩٢، ص ١٦٢ + ١٦٣.

٣٨ ـ انظر الرمضاني، مصدر سابق ص ٤٩ – ٥١.

٣٩ ـ انظر عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٢٥ + ٢٦ + ٢٧.

ب) العامل الاقتصادي

يبدو أن دور هذا العامل في السياسة الخارجية آخذ بالازدياد، بعد أن أدى «عبء الانفاق العسكري في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، إلى (هزيمة) هذه البلدان أمام ألمانيا واليابان اللتين شملهما العفو، بالنسبة لكلفة الدفاع عن نفسيهما»[٤٠] فما «من شيء في منأى عن مرمى الأسلحة الحقيقية للسلطة اليابانية: سلاح المال والتكنولوجيا[٤١] فلدى اليابان وألمانيا نجد السيطرة التكنولوجية والتجارية مع الاحتفاظ ببقايا لا بأس بها للولايات المتحدة التي لديها السيطرة العسكرية [٤٢] ورغم أن الوقت ما زال مبكراً للذهاب مذهب هذا الرأي الذي ينطوي على شيء من المغالاة، فإنه يؤشر نحو الامكانات التي ينطوي عليها هذا العامل، الذي يشير الى الموارد الطبيعية للدول وقدرتها على تعبئتها لخدمة سياستها الخارجية، وتؤثر القدرة الاقتصادية على أهداف الدولة ووسائلها في تنفيذ هذه الأهداف [٤٣] فدور العامل الاقتصادي يتحدد بعنصرين الأول: الامكانات الاقتصادية المتوفرة، والثاني: كيفية استثمارها وتوظيفها قصد تحقيق المهمات الوطنية والقومية [٤٤]، وينبغي لهذا الاستخدام أن يرافقه تطور تقني [٤٥]، ويتحدد هذا العامل في ضوء المواد الأولية التي تشمل كمية المصادر الطبيعية ونوعيتها، التي تتباين بين دولة وأخرى والتركيب الاقتصادي الداخلي، وقابلية الاستيراد والتصدير، ومستوى الانتاج الاقتصادي والتطور التاريخي للاقتصاد [٤٦] وفي ضوء التطور التكنولوجي، حيث قاربت التكنولوجيا بحد ذاتها أن تكون على قدر من الأهمية في السياسة الدولية وتلقائياً في السياسة الخارجية وذلك بعد أن مكنت القدرات الاقتصادية والتكنولوجية اليابان وألمانيا من احتلال مركز اقتصادي دولي مرموق دون أن يقترن ذلك في الوقت الراهن بقدرة عسكرية أو سياسية مؤثرة [٤٧].

وعلى العكس من رؤية الباحثين المتباينة للعامل الجغرافي، فإن هناك اتفاقاً بينهم على العامل الاقتصادي وأهميته المتزايدة في السياسة الخارجية للدول.

ج) العامل السكاني

لا يوجد خلاف بين الباحثين في السياسة الخارجية على هذا العامل في تقييم قدرة الدولة وبالتالي تأثيرها في السياسة الخارجية، ويعتبر حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعاتهم الجغرافية، أحد العوامل المهمة في حساب قوة وتكوين قوة الدولة [٤٨] وذلك من خلال تأثيره على قوتها الوطنية، ففي السلم كثرة السكان تساعد على تحقيق عنصر أساسي من عناصر الانتاج وهو العمل، وفي الحرب إذ رغم التطور التكنولوجي في الأسلحة الحربية وفي طريقة استخدامها، فلا يزال لعدد الجنود دور في نتيجة المعارك [٤٩]، ولكن الكم السكاني لا يضفي وحده الفاعلية على سلوك الدولة الخارجي، ما لم تتوافر عناصر أخرى كالتقدم العلمي والتقني [٥٠] فإذا كانت ضخامة عدد السكان لا تضمن للدولة نفوذاً دولياً، فإن الدولة ضئيلة السكان دائماً ما تفتقر الى تلك القوة، فالذي يحدث الفرق هو تركيبة السكان، وتماسكهم الاجتماعي، ودرجة تعليمهم، وتوزيع المهارات بينهم..

---

٤٠ ـ آلان ليبياتز، برلين، بغداد، ريو، مدخل الى القرن الواحد والعشرين، بيروت، المسار للنشر والأبحاث والتوثيق ١٩٩٤، ص٩٠.

٤١ ـ المصدر السابق، ص ٩٦.

٤٢ ـ نفس المصدر، ص١٠٤.

٤٣ ـ هلال، مصدر سابق، ص١٦٣.

٤٤ ـ هاني السياسي خضر الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢، ص١٧.

٤٥ ـ انظر الطائي، مصدر سابق، ص ٢٣ + ٢٤.

٤٦ ـ نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص١٣٠.

٤٧ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٠٠.

٤٨ ـ هلال، مصدر سابق، ص١٦٣.

انظر عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٣٣، مكريدس، مصدر سابق، ص٤٣.

٤٩ ـ د. نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، مصدر سابق، ص٣٥٣.

٥٠ ـ انظر الطائي، مصدر سابق، ص٢٥ + ٢٦.

كما أن قضية التكامل الاجتماعي والقومي هي قضية ذات أهمية خاصة للدول النامية فمعظم هذه الدول تعاني من مشكلات عرقية وإثنية ودينية، ويزيد وجود الأقليات في المناطق الحدودية من تعقيد الأمر [٥١] كما سيظهر لاحقاً في العراق كنموذج.

ومهما كان عدد السكان، وتركيبتهم الاجتماعية ودرجة تعليمهم، فإن عامل السكان هو من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية والتي يأخذ بها صانع القرار.

د) العامل العسكري

لقد كشفت المتغيرات السياسية في أعقاب الحرب الباردة ان العامل العسكري ليس مجرداً وإنما يرتبط وبالدرجة الأساس بالعامل الاقتصادي، ومنه التطور التقني، ومع ذلك فإنه لا يمكن اسقاط هذا العامل، الذي يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، التي يقترب مفهومها الى الغموض منه الى الوضوح ويرتبط مفهوم القوة العسكرية بمدى امكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً لأهداف سياستها الخارجية.

والقدرة العسكرية للدولة قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معاً، وتعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية لكافة الدول، فهي «أداة الحسم في السياسة الدولية عندما تعجز الوسائل الأخرى عن حماية الأمن القومي للدولة» [٥٢] ولكن ليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافية أو الموارد الطبيعية فهي «عرضة للتغييرات والثورات التكنولوجية فقد يجعل تطور التكنولوجيا كل الأسلحة المتوفرة لدينا اليوم غير صالحة للاستعمال في حرب مقبلة» [٥٣]، وللقدرة العسكرية جانب كمي (عدد القوات والأسلحة) وجانب كيفي (مستوى نظم التسليح والتدريب والخبرات السابقة والتماسك) [٥٤] ولهذا فهناك «علاقة وطيدة بين نوعية الامكانات العسكرية لاحدى الدول وبين فاعلية أو عدم فاعلية سلوكها السياسي الخارجي» [٥٥].

ورغم أن القوة العسكرية من أهم عوامل السياسة الخارجية، فإنها تتصف أولاً: بعدم الثبات حيث ان التاريخ حافل بأمثلة تغيير قوة الدولة تبعاً لتغيير الوسائل العسكرية والتطور التكنولوجي العسكري، ثانياً: ارتباطها بإمكانات الدولة الاقتصادية وبالتطور التكنولوجي، ثالثاً: رغم أنها وتاريخياً مثلت المقياس الأول وربما الوحيد في بعض الأحيان، لقوة الدولة، فإن التغييرات التكنولوجية والمالية في العالم، أخذت تدفع بها نحو الوراء وإن كان ذلك بشكل تدريجي، ومع ذلك، فإن العامل العسكري يظل من العوامل الأساسية المهمة، في السياسة الخارجية لأية دولة.

٣- العوامل السياسية

أ) الرأي العام

يقصد بالرأي العام، ذلك الرأي السائد خلال فترة زمنية محددة، وفي منطقة معينة عن ايجابيات بعض المشاكل السياسية والاجتماعية، والاقتصادية أو سلبياتها [٥٦] أو السائد لدى سكان منطقة جغرافية عن بعض الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية [٥٧] أو التعبير الذي يدلي به مجموع أو أغلب الأفراد في مجتمع ما للإعلان عن وجهة نظر عامة مشتركة [٥٨].

---

٥١ ـ هلال، مصدر سابق، ص٦٣.

٥٢ ـ انظر مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص١٨٧-١٨٩.

٥٣ ـ انظر مكريدس، مصدر سابق، ص ٤٠-٤٢.

٥٤ ـ هلال، مصدر سابق، ص١٦٤.

٥٥ ـ الحديثي، مصدر سابق، ص١٩.

٥٦ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٢٥.

٥٧ ـ الطائي، مصدر سابق، ص٣٤.

٥٨ ـ الحديثي، مصدر سابق، ص٢٤.

ويأتي دور الرأي العام كعامل أخر في التأثير في السياسة الخارجية، وقد استعمل جابرييل الموند اصطلاح (مزاجية السياسة الخارجية Forign Pblicymood للدلالة على «الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الرأي العام في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات» [٥٩].

ويختلف تأثير الرأي العام، باختلاف طبيعة النظم السياسية ففي الوقت الذي يتميز بغيابه أو في الأقل بضآلته في الدول الشمولية وأغلبية دول العالم الثالث، يتميز الرأي العام في الدول الغربية المتقدمة صناعياً بأنه على قدر عالٍ من التأثير في أحيان [٦٠]، وتستهدف أية حكومة وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي تعبئة أكبر عدد ممكن من الرأي العام لتأييد سياسة معينة، وبرنامج معين [٦١]. فهي وإن اختلفت في نسبة تفاعلها وايمانها بالجماهير واعطائها الأهمية في التأثير على سياستها الخارجية، فإنها عموماً لا يمكن أن تتناسى أهمية الرأي العام، وحتى النظم الديكتاتوريّة منها [٦٢].

فالرأي العام، الذي يعني رأي الأغلبية في مجتمع ما في فترة ما، يمارس دوره في التأثير سواء بشكل مباشر أو حتى غير مباشر في السياسة الخارجية، ويتوقف ذلك على طبيعة المشكلة القائمة، ودرجة تأثيرها عليه.

ب) جماعات الضغط أو للصالح

رغم تعدد التعاريف التي أعطيت لمصطلح جماعات الضغط، فإنها تدور حول نفس المحور فهي: «تجمع سياسي غير رسمي بين أفراد يشتركون في خصائص وظيفية معينة» [٦٣] أو تجمع أفراد ذوي مصالح مشتركة اقتصادية أو غير اقتصادية تهدف الى التأثير في اتجاهات الحركة السياسية لصانع القرار بما يخدم أهدافها ومصالحها [٦٤] وتعرف أيضاً بجماعات المصالح السياسية، كما عند محمد الحلوة، الذي يرى أنها كانت تعرف في السابق بجماعات الضغط، لأنها تستخدم الضغط كوسيلة لحمل رجال السياسة على اتخاذ قرارات لصالحها، وأصبحت في السنوات الأخيرة تلعب دوراً مؤثراً في كل من السياسة الداخلية والخارجية [٦٥]، وكذلك عند اسماعيل صبري مقلد، الذي يرى بأن كل مجتمع وبخاصة في الدول الديمقراطية يشتمل على جماعات منظمة تتأثر بعلاقات الدولة الخارجية،... وهي أياً كانت طبيعتها تحاول أن تصيغ أهداف السياسة الخارجية بالطريق التي تلائمها [٦٦]، وقد تكون هذه الجماعات سياسية أو ذات مصالح اقتصادية أو قد تخدم مصالح معينة مهنية أو غيرها [٦٧] .

وإذا كان هناك اتفاق على تأثير جماعات الضغط أو المصالح فإن درجة تأثيرها يتباين، وفقاً أولاً لطبيعة النظام السياسي، فهي في النظام الديمقراطي أكثر تأثيراً من النظام الدكتاتوري أو الشمولي وثانياً: بطبيعة كل جماعة داخل المجتمع نفسه، وثالثاً: حسب الظرف السياسي واللحظة التي تختارها للتأثير في حركة السياسة الخارجية.

جـ) الأحزاب السياسية

مع التغييرات السريعة في العالم، تزداد أهمية الأحزاب ويتعاظم الدور الذي تلعبه في السياسة الخارجية،

---

٥٩ - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، منشورات ذات السلاسل ١٩٩٣، ط٥، ص١٤٧.

٦٠ - الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٢٩.

٦١ - عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٤٠.

٦٢ - الحديثي، مصدر سابق، ص٢٦.

٦٣ - الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢١٩.

٦٤ - الحديثي، مصدر سابق، ص٣٢.

٦٥ - بركات، مصدر سابق، ص٣٧٥.

٦٦ - انظر مقلد، مصدر سابق، ص١٥٠ + ١٥١.

٦٧ - انظر الخيرو، مصدر سابق، ص ٢٩ + ٣٠.

فالحزب سواء في الدول الديمقراطية أو الديكتاتورية يعتبر من أبرز المؤسسات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية، ويتوقف دور الحزب على طبيعة النظام السياسي، فإذا كان في الدولة أكثر من حزب، كما هو الحال في الدول الديمقراطية، فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة، ويكون الحزب الأقوى هو «الأكثر تأثيراً، في توجيه السياسة الخارجية»، أما إذا كان يوجد في الدولة حزب سياسي واحد وهو الحزب الحاكم فإن الحزب «يكون تأثيره في السياسة الخارجية قوياً »[٦٨]، ويكون للحزب «الدور الريادي» [٦٩].

ويبرز تأثير الأحزاب في العملية السياسية، من خلال إما الاشتراك مع الحزب الذي يقود السلطة في المجتمع، في تكوين جبهة وطنية، أو المساهمة مع أحزاب أخرى في تكوين حكومة ائتلافية [٧٠] أو من خلال المعارضة في النظام السياسي الذي يسمح بتعدد الأحزاب [٧١] أو في توجيه الرأي العام أو في كيفية ممارسة السلطات العامة في الدولة ومنها طبعاً ما يتصل بالسياسة الخارجية [٧٢].

وإذا كان التأثير الرسمي للأحزاب المعارضة ينتفي في النظم السياسية أحادية الجانب، فإن الأحزاب المعارضة تتمتع بتأثير أكبر في النظام متعدد الأحزاب [٧٣].

ومهما اختلفت درجة تأثير الأحزاب، فإن هناك اتفاقاً بين الباحثين في السياسة الخارجية على دورها وتأثيرها المتزايد في السياسة الخارجية.

د) عوامل أخرى

وفي مقدمة هذه العوامل، يأتي العامل الأيديولوجي التي تفهم بمعناها العام الأفكار والآراء السائدة في مرحلة تاريخية معينة ولفئة اجتماعية معينة. فهي تعني بالمدلول اللغوي الاشتقاقي ذات الأصل اليوناني idea فكرة، logos علم، أي «علم الأفكا»[٧٤]، وهي «ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يُفسر الطبيعة والمجتمع والفرد»[٧٥].

إن المبادئ التي يؤمن بها شعب ما، لا يمكن عزل تأثيرها عن السياسة الخارجية لاحدى الدول [٧٦] فهي «التي تعيّن الأهداف، وطرق متابعة هذه الأهداف»[٧٧] وتشكل عادة الاطار العام للسياسة الخارجية للدولة [٧٨].

وهناك العامل التاريخي ويقصد به مجموع تلك التجارب التاريخية لاحد المجتمعات وقيمه الثقافية وتقاليد، ورغم عدم صعوبة تحديد الآثار الناجمة عن المتغير التاريخي، في السلوك السياسي الخارجي للدولة، لطبيعتها غير المادية.. بيد أن ما تقدم ان ما تقدم لا ينفي أن للمتغير التاريخي، بحد ذاته تأثيراً مهماً في السياسة الخارجية [٧٩] فالتاريخ لدولة ما، هو مرآة لذلك السجل الضخم من القيم والمعتقدات الاجتماعية والتوقعات، والتجارب السياسية التي عاشتها الأجيال الماضية، وما تتركه من تأثيرات عاطفية مختلفة النوعية في سلوك الأجيال الحاضرة [٨٠].

---

٦٨ ـ بركات ، مصدر سابق، ص٣٧٣.

٦٩ ـ الحديثي، مصدر سابق، ص٣٠ ـ ٣١.

٧٠ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢١٤.

٧١ ـ الحديثي، مصدر سابق، ص٣١.

٧٢ ـ الطائي، مصدر سابق، ص٣٣.

٧٣ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢١٥ ـ ٢١٧.

٧٤- معن زيادة، الموسوعة الفلسطينية العربية، معهد الانماء العربي،١٩٨٦،ص١٥٨.

٧٥- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت١٩٨٩ ط٢.

٧٦ ـ الطائي، مصدر سابق، ص٣١.

٧٧ ـ انظر مكريدس، مصدر سابق، ص ٤٥ + ٤٦.

٧٨ ـ انظر بركات ، مصدر سابق، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

٧٩ ـ انظر الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٠٧ – ٢٠٨.

٨٠ ـ الطائي، مصدر سابق، ص٢٩ – ٣٠.

والعامل الاجتماعي، الذي يقصد به مدى التجانس والتآزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك، والدول من حيث تركيبها الاجتماعي قد تكون على قدر مختلف من التماسك أو التفكك ويترتب على ذلك تأثير في نوعية حركتها السياسية الخارجية [٨١] ويبرز تأثير التباين في مدى ضعف أو قوة الدولة، أو من خلال تحويلها الى وسائل لتنفيذ سياسات خارجية لدول أخرى [٨٢].

ويتفاوت تأثير هذه العوامل من دولة الى أخرى، وفقاً لمدى تأثير الأيديولوجية في سلوك المجتمع، والتاريخ - الماضي، في قيمه وطبيعة البناء الاجتماعي، وواضح أن تركيز الباحثين العراقيين على هذه العوامل أو اعتبارها من العوامل المؤثرة يعود ربما للواقع العراقي، ولكنه ينسحب على أغلبية دول العالم، وبخاصة دول العالم الثالث بفعل ترسيم الحدود السياسية من قبل الدول الاستعمارية.

٤- العوامل الخارجية

ظلت العوامل الخارجية لسنوات قليلة ماضية تقع على هوامش العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، ولكن تأثيرها أخذ يتزايد وبشكل سريع، على خلفية عدة متغيرات ومنها،

أ) نمو ظاهرة الاعتمادية

وأمام نمو هذه الظاهرة، تراجع مفهوم الدولة وحدة القياس، والانطلاق في السياسة الدولية نحو الخلف، ولم يعد كما كان في السابق، ويرى سادجا تموكو، «ان جميع الدول أصبحت تعاني من الانكشاف في ظل الاعتماد المتبادل، وأصبحت المجتمعات عرضة للتأثر بقرارات يتم اتخاذها في مناطق أخرى من العالم» [٨٣].

وبسبب نمو هذه الظاهرة، صار عالم اليوم عالماً صغيراً ومتشابكاً ومتغيراً، وأصبحت الأفعال السياسية الخارجية للدول المستقلة، تترك مردودات مؤثرة بنسب ودرجات مختلفة في مصالح بعضها البعض [٨٤] ومع بروز ظاهرة «العولمة» فإن المسألة تجاوزت الاعتمادية نحو التشابك والتداخل الذي يدفع بالعوامل الداخلية نحو الخلف لصالح العوامل الخارجية.

ب) الشركات المتعددة الجنسيات (العابرة للقوميات)

صحيح أن الشركات ذات المصالح الدولية، المتخطية للمصالح القومية، ليست جديدة النشأة، فقد تمثلت قبل ذلك بأشكال جنينية في البنوك الكونية الخاصة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين ففي العام ١٩٠٠ على سبيل المثال كانت لدى بيت روتشلد فروع في كل من فرانكفورت وفيينا، وباريس، ولندن، وكانت جميعاً على اتصال يدلي فيما بينها [٨٥] ولكنها تطورت سريعاً ففي نهاية عقد السبعينات بلغ عددها ٧,٠٠٠ شركة تملك أكثر من ٢٦,٠٠٠ فرعاً في الدول الأخرى ومن بينها ارتفعت ٣٨٢ شركة في عام ١٩٨٣، الى مستوى الشركات العملاقة [٨٦]، وفي الوقت الراهن تسيطر ٣٧ ألف شركة متعددة الجنسية اضافة الى ١٧٠ ألف فرع في الخارج على الاقتصاد العالمي،.. وتتقاسم خمسة بلدان هي الولايات المتحدة، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، فيما بينها ملكية ١٧٢ شركة من أكبر مائتي شركة في العالم التي ارتفعت مبيعاتها فيما بين ١٩٨٢ - ١٩٩٢ من ٣٠٠٠ مليار دولار الى ٥,٩٠٠ مليار دولار ، وارتفعت حصتها من الناتج

---

٨١ - الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص١١٠ - ١١١.

٨٢ - الطائي، مصدر سابق، ص٣٥.

٨٣ - الكسندر كينج، وبرتراند سيندر، الثورة العالمية الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص١٧٨.

٨٤ - الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٣١٢.

٨٥ - بول كندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر، غازي سعود، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع ١٩٩٣، ص٧٢.

٨٦ - الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٧٤.

القومي العالمي من ٨,٢٦٪ الى ٢٢,٢٪ خلال نفس الفترة [٨٧].

وإذ رأى بعض الباحثين في هذه الشركات تحدياً للدولة القومية التي وجدت نفسها أعجز من أن تفي بالمتطلبات اللازمة للدخول في منافسة جدية مع هذه الشركات، رأي البعض الآخر فيها كاحد المنافسين للدولة القومية، ومعنى ذلك، تضييق الخيارات أمام السياسة الخارجية للدول وتلقائياً التأثير المباشر في سياستها الخارجية.

ج) الرأي العام العالمي والثورة التكنولوجية في وسائل الاتصالات وللواصلات

لفترة ماضية ظل الجدل قائماً بين الباحثين حول دور الرأي العام العالمي في التأثير في السياسة الخارجية للدول بين من يعتقد بأنه يتمتع بتأثير فاعل وبين من ينفي ذلك لعدم حيلولته دون منع الدول من العدوان [٨٨].

ولكن بعد الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصالات والمواصلات وبخاصة ثورة التلفزيون التي دثرت الزمان والمكان.. وذلك بعد أن أصبحت اذاعات التلفزيون على الهواء من أطراف الأرض أمراً شائعاً [٨٩] فإن أهمية الرأي العام الدولي ازدادت في التأثير في سياسة الدولة الخارجية، لأن الحكومات الوطنية أخذت تفقد السيطرة على اتصالاتها الوطنية، الخاصة، حيث تحول الأقمار الصناعية الجغرافية التقليدية، ومفهوم المسافات الى شيء تافه [٩٠].

وازاء ذلك أصبح «الإعلام» بمختلف أشكاله عنصراً مهماً في صياغة الرأي العام العالمي وتلقائياً في السياسة الخارجية للدولة، وهكذا، تملك أميركا وحدها ماكينة إعلامية هائلة موجهة داخلياً والأهم خارجياً ١٣٠٠ شبكة بث تلفزيوني ٨٠٠٠ محطة اذاعية، ١٨٠٠ صحيفة يومية، وعدد من الاذاعات التي تبث ١٧٥ لغة يومياً على مدار الساعة [٩١].

إن رؤية هذه المتغيرات الثلاث معاً زيادة الاعتمادية، والشركات المتعددة الجنسية، المترافقة مع ثورة مالية، والثورة التكنولوجية في وسائل الاتصالات والمواصلات، فإن ذلك يدل على ثورة عالمية شمولية تقود تدريجياً لاضعاف العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية للدول، وبخاصة الدول الصغيرة.

رابعا: صنع السياسة الخارجية

١- المفهوم

يُقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الخطة أو البرنامج الى فعل، فهي العملية التي يتم فيها تحديد نوعية السلوك السياسي الخارجي من خلال تحويل المسببات الى مدلولات عبر سلسلة من الخطوات المتناسقة [٩٢] أو عملية تحويل الهدف العام للدولة الى قرار محدد [٩٣] وتمر بثلاث مراحل، تبدأ بما سيكون الخطة أو التصور، ومن ثم بالقرار وبعد ذلك السلوك أو الفعل أي ما هو كائن.

---

٨٧ ـ محمد السعيد ادريس، الاقليمية الجديدة، ومستقبل النظم الاقليمية، السياسة الدولية، العدد ١٣٨، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٩٩، ص٣٧.

٨٨ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٩١.

انظر عبد الفتاح، مصدر سابق ص ٥٣ + ٥٤.

٨٩ ـ سيمون سيرفاتي، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٥، ص٣٠١.

٩٠ ـ المصدر السابق، ص ٣٠١.

٩١ ـ بكري خليل، التحديات التي تواجه العالم لتجزئته واستغلال حقوق الإنسان والديمقراطية، في التحديات التي تواجه العراق والوطن العربي، الندوة الفكرية الثالثة لمكتب الثقافة والاعلام، حزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، دار الشؤون الثقافية ١٩٩٣ ص٣٦.

٩٢ ـ الطائي، مصدر سابق، ص٣٨.

٩٣ ـ بركات ، مصدر سابق، ص٣٦٠.

وبما أن الدولة أية دولة هي جزء من عالم أوسع وأرحب، تدفع خصائص بها الى ضرورة التفاعل مع القيود التي يفرضها، والفرص التي يمنحها وذلك إما عبر سياسات التأقلم والتكيف أو الاثنين معاً لصالحها، ومن هنا ما عاد يمكن صنع السياسة الخارجية بمعزل عن حركة هذا العالم المغير بسرعة أو فهمها [٩٤].

ومع زيادة الاعتمادية، بين الدول، وزيادة قوة وتأثير الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك التدخلات الناتجة عن الثورة التكنولوجية الحالية، وثورة الاتصالات والمواصلات، فإن تأثير المتغيرات الدولية آخذ في الازدياد لدرجة أن الكثير من الدول الصغرى لا تملك سوى قدر ضئيل من السيطرة على شؤونها، وذلك نتيجة قرارات يتم اتخاذها خارج أراضيها وعلى سبيل المثال تحديد أسعار السلع، أو أسعار الفائدة [٩٥] وكلما زاد ضغط (البيئة الخارجية) كلما قلّت امكانية التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوح أمام الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية، وبالعكس فكلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف وبالتالي تزيد مجالات الاختيار [٩٦]، والحاصل أن ضغط البيئة الخارجية يزداد، بفعل العديد من العوامل وأساسها سيادة نظام القطب الواحد.

ويوجد شبه اتفاق حول طبيعة هذه المتغيرات فمثلاً يرى فرانكل وآخرون انها ترتبط بالمتغيرات المادية والدولية، وعند سنايدر مجمل العوامل والظروف الخارجية، ويدركها رونالدز بمعنى «مجموع القيود الخارجية عموماً وسياسات الدول الأخرى خصوصاً، ويربط هولستي المتغيرات الخارجية بهياكل النظام السياسي الدولي، وقيمة الأحداث والظروف السياسية الدولية»، أما روسنا فهي عنده «تتضمن كافة الجوانب غير البشرية التي تكون البيئة الخارجية للمجتمع، أو كافة الأفعال القادمة من خارج حدود الدولة، والمؤثرة في خيارات صناع قراراتها» [٩٧].

ولذلك فإن ما يميز قرارات السياسة الخارجية عن بقية القرارات هي في أنها تخضع لتفاعل فريد من نوعه ألا وهو التفاعل ما بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية بما يحتويه ذلك من ضغوط مختلفة ومتعارضة [٩٨]، وبمعنى آخر فإن عملية صنع السياسة الخارجية تشير الى حصيلة التفاعل الناجمة عن تلك العلاقة المتفاعلة القائمة بين عناصر العالم الخارجي التي يرتبط بها صانعو القرار، وبين عناصر محيطهم الداخلي ذاته [٩٩].

إن هذا التفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية لا يتحرك إلا عبر صناع قرارات الدول، ولهذا فقد استقر الرأي الأكاديمي على أمرين أساسيين الأول: اقتران حركة الدولة بحركة صناع قراراتها ودورهم، والثاني ان السياسة الدولية تعبر في واقعها الموضوعي عن أنماط التفاعل بين صناع القرار ومحصلته [١٠٠] فالسياسة الخارجية يصنعها في التحليل النهائي فرد أو مجموعة من الأفراد [١٠١] وصانع السياسة من الناحية الرسمية هو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية [١٠٢] غير أن الذي يساهم في صنع السياسة الخارجية ليس فرداً وانما مؤسسات.

٢- هياكل أو مؤسسات صنع السياسة الخارجية

ويقصد بها كافة المؤسسات الرسمية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بوظائف السياسة الخارجية وتساهم في صنعها واعدادها وتختلف درجة مساهمة ومشاركة كل مؤسسة عن الأخرى، من المؤسسات

---

٩٤ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٣٧.

٩٥ ـ كينج، مصدر سابق، ص٤٨.

٩٦ ـ الخيرو،مصدر سابق، ص٣٣.

٩٧ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٣٨ – ٢٣٩.

٩٨ ـ بركات ، مصدر سابق، ص٣٦٠.

٩٩ ـ انظر عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٥٥ – ٥٦.

١٠٠ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص١٥.

١٠١ ـ سليم، مصدر سابق، ص١٤٦.

١٠٢ ـ مكريدس، مصدر سابق، ص٤٤.

المشتركة في صناعة وتخطيط السياسة الخارجية، وإن كان ذلك بشكل نسبي، تبعاً لأهميتها ومدى تأثيرها، فبعضها يشترك في جميع المراحل، وجوانب السياسة الخارجية، وبعضها يشارك في مرحلة منها، أو بشكل جزئي، وهناك خلاف في تصنيف هذه الهياكل باختلاف مناهجهم الأكاديمية، فمثلاً يرى (جوزيف فرانكل) بأن الهياكل هي، رئيس الدولة والحكومة، ووزارة الخارجية، والوزارات الأخرى ذات العلاقة، والوكالات المختصة، ويرى ليرش «رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزارة الخارجية، والوزارات الأخرى ذات العلاقة» [١٠٣] أما عند روي مكريدس فهي: «أ ـ السلطات الحكومية وتشمل ١ ـ السلطة التنفيذية، ورئيس الحكومة، والوزارات المعنية، والمنظمات القائمة بالتنسيق بين مختلف الوزارات والادارات. ٢ ـ السلطة التشريعية بما فيها اللجان المختصة. ب ـ الأدوات غير الحكومية، وهي الأحزاب السياسية، الفئات ذات المصالح ووسائل التواصل الإعلامي، وخصائص الرأي العام»[١٠٤].

ولا يختلف الأمر عند الباحثين العرب، فهي مثلاً عن محمد الحلوة، لا يختلف تصنيفه كثيراً عن تصنيف روي مكريدس، حيث يراها في رئيس الحكومة، وزير الخارجية، الأجهزة الحكومية الأخرى، ووسائل الإعلام، والرأي العام، ولكنه يضيف إليها «الاستخبارات» [١٠٥]، ويرى مازن الرمضاني انها تتوزع ثلاثياً: رئاسة الدولة، الآلة السياسية الخارجية، المجالس التشريعية [١٠٦] بينما تتوزع على ستة أنواع عند ودودة بدران، وزارة الخارجية ووزارة الحربية (الدفاع) المؤسسات التابعة لرئيس الدولة أو الحكومة، المخابرات، المؤسسات الدعائية، والمؤسسات الاقتصادية [١٠٧].

وتعكس هذه الاختلافات ثلاثة اتجاهات الأول يرى أن هياكل صناعة السياسة الخارجية تتكون من السلطة التنفيذية، والثاني يضيف إليها السلطة التشريعية والثالث يضيف إليها كافة المؤسسات والأحزاب، والأجهزة ذات العلاقة، والرأي العام ووسائل الإعلام ويعود هذا الخلاف، الى عاملين الأول شخصي ويتعلق بروية وأيديولوجية الباحث، والثاني: موضوعي ويتعلق بطبيعة النظام السياسي في كل دولة.

ويمكن تصنيف هذه الهياكل في نوعين الأول: الجهاز التنفيذي، ويشمل رئاسة الدولة أو الحكومة، وزارة الخارجية، الوزارات ذات الصلة بالسياسة الخارجية، مثل وزارة الدفاع، ووزارة الاقتصاد والتجارة، والمخابرات. الثاني: التشريعية والجماهيرية، وتشمل البرلمان، والأحزاب ،الإعلام والرأي العام.

أ) رئاسة الدولة

تتباين صلاحية رئيس الدولة، أو الحكومة.. أو رئيس مجلس الوزراء من نظام إلى آخر، حيث لا يتمتع رئيس الدولة في النظم البرلمانية متعددة الأحزاب، بأية صلاحية ويكاد يكون دوره بروتوكولي، كرئيس الدولة، في الدولة العبرية، بينما في النظام الرئاسي، يملك صلاحيات واسعة، كما في الولايات المتحدة الأميركية، ويكون دور رئيس الوزراء هامشياً على العكس من دوره في النظام البرلماني حيث يتضطلع رئيس مجلس الوزراء بمسؤولية صنع السياسة الخارجية كما الحال في بريطانيا، لهذا فإن مصطلح رئاسة الدولة، يشمل رئيس الدولة، ورئيس الوزراء ورئيس الحكومة طبقاً لطبيعة النظم السياسية.

وتتحدد مدى تأثير رئاسة الدولة في الصلاحيات الدستورية الممنوحة لها، فهي تختلف من نظام الى آخر، ورغم ذلك، فإن رئاسة الدولة والتي تشمل العديد من الهيئات التي تساعد رئيس الدولة أو الحكومة [١٠٨] تشكل

---

١٠٣ ـ انظر عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٥٧.

١٠٤ ـ مكريدس، مصدر سابق، ص٣٤.

١٠٥ ـ انظر بركات ، مصدر سابق، ص٣٦١ ـ ٣٧٧.

١٠٦ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٣٤١.

١٠٧ ـ انظر بدران، مصدر سابق، ص٧٤ ـ ٧٥.

١٠٨ ـ المصدر السابق، ص٧٤.

البداية لصنع السياسة الخارجية عبر مشروع القرار الذي تتقدم به الى السلطة التشريعية، سواء بمبادرة من رئيس الحكومة أو من أحد وزرائه، أو مستشاريه، حيث عادة ما يلجأ رئيس الدولة الى جهاز استشاري ضخم يضم مستشارين ذوي خبرة ومعرفة في الشؤون الدولية [١٠٩] ويتوقف دور رئيس الدولة اضافة الى الصلاحية الممنوحة له، على مدى اهتمامه بالسياسة الخارجية.

ب) وزارة الخارجية

تبدو المهمة الأول لوزارة الخارجية تنفيذية بالدرجة الأولى، بيد أن أهمية دورها، لا ينبع من هذه الوظيفة فحسب، وانما من خلال مساهمتها بشكل غير مباشر أو مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك، من خلال الوظائف التي ينجزها ديوان أو (مركز) وزارة الخارجية وكقاعدة تتوزع هذه الوظائف على نوعين الأول: ارسال المعلومات والتعليمات الى المؤسسات الدبلوماسية للدولة في الخارج، واستلام المعلومات الواردة منها. والثاني: ان الديوان يعتبر بمثابة القناة التي تتم من خلالها حركة اتصال مؤسسات الدول الأخرى المعتمدة لدى الدولة، بالمؤسسات الرسمية فيها [١١٠]، فعلى عاتق هذه الوزارة يقع تنظيم كيفية التعامل مع الحكومات والهيئات الأجنبية، وتنفيذ عديد من القرارات التي تتخذ في هذا المجال عن طريق الدبلوماسيين والعاملين في الهيئات التابعة لها [١١١] أي أنها تمارس عملاً مزدوجاً.

جـ) المخابرات

وهي تعتبر من الأجهزة الرسمية، ولكن ـ خاصة النشاط ـ نظراً لطبيعة عملها السري، وهناك من يطلق عليها اسم جهاز الاستخبار الاستراتيجي، والاستخبارات ويقصد بها تلك الأجهزة التي تتخصص في جمع المعلومات السرية، ذات العلاقة بالأمن القومي، ويكون لها دور سياسي خارجي مثل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية [١١٢].

ويتعلق دورها، في جمع وتنظيم المعلومات التي ترتبط بقدرات ونوايا الحكومات الأجنبية [١١٣] ويرى البعض أن دورها شبيه بدور وزارة الخارجية والفرق عنها بسرية نشاطاتها نظراً لعدم قانونية وشرعية ممارساتها [١١٤]، وعادة لا تستخدمها كل الدول بنفس المستوى، وهي تتجاوز الجانب الأمني ـ العسكري ـ البحت نحو الجانب الاقتصادي وبخاصة التكنولوجي، ويتباين دورها في صنع السياسة الخارجية من دولة الى أخرى، نظراً للميزانية الضخمة التي تحتاجها هذه الأجهزة.

د) المجالس التشريعية

رغم أن المجالس التشريعية وفقاً لمعظم الدساتير تتولى انجاز وظائف سياسية خارجية، إلا أن درجة مساهمة كل مجلس تختلف واقعياً، حسب طبيعة النظام السياسي، فإذا كان دورها يتزايد في النظم متعددة الأحزاب، فإن دورها يكاد يتلاشى في النظم ذات الحزب الواحد، حيث يتغلب دور السلطة التنفيذية، وبين هذين النظامين تحتل مجالس تشريعية مواقع الوسط [١١٥] ويتوقف ذلك على درجة استقلالية المجالس التشريعية عن

---

١٠٩ ـ انظر بركات ، مصدر سابق، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

١١٠ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٣٤٨ ـ ٣٤٩.

١١١ ـ بدران، مصدر سابق ص٧٤.

١١٢ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٣٥٧.

١١٣ ـ بدران، مصدر سابق، ص٧٤.

١١٤ ـ بركات ، مصدر سابق، ص٣٦٦.

١١٥ ـ عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٦٥.

الحكومة (السلطة التنفيذية)، ففي نظام الحزب الواحد لا يوجد خلاف أساسي بين الحكومة والسلطة التشريعية [١١٦]، ولهذا فإن دور المجالس التشريعية في صنع السياسة الخارجية يتوقف أولاً على طبيعة النظم السياسية، وثانياً: على مدى الصلاحية التي يمنحها الدستور لها.

هـ) الإعلام والرأي العام

ويُقصد بها أجهزة نقل المعلومات كالتلفزيون والصحف والراديو [١١٧] والانترنت.. وترجع أهميتها في صنع السياسة الخارجية الى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام، الذي يمارس دوره في عملية صنع القرار بقيامه بدور الداعم لسياسة الحكومة الخارجية أو المناهض لها [١١٨]، ويختلف تأثير الإعلام والرأي العام باختلاف طبيعة النظام السياسي بين النظام الديمقراطي والديكتاتوري والشمولي.

خامسا: عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

حتى تتحول صناعة السياسة الخارجية الى فعل فإن ذلك يحتاج الى قرار فلكل دولة استراتيجيتها وأهدافها، الرامية في النهاية الى حماية مصالحها، وأمنها بالاستناد على ما يتوفر لديها من عناصر القوة سواء المادية أو المعنوية، ولكي تتحول هذه الاهداف الى سلوك سياسي خارجي لا بد من أن يكون هناك القرار، أو قرارات السياسة الخارجية.

١- مفهوم اتخاذ القرارات أو القرار

يتفق أغلبية الباحثين على هذا (المفهوم)، وعلى جوهره أي اختيار بديل من بين بدائل، فهي: «التوصل الى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي الى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب بها» [١١٩]، و«اختيارات محددة لصانعي السياسة الخارجية من بين بدائل متاحة لحل مشكلة محددة» [١٢٠]، واختيار لبديل من بين البدائل بناء على توفر معلومات معينة متعلقة بالبديل وتحديد ما له وما عليه، ثم يتخذ القرار» [١٢١] والتوصل الى صيغة أو اختيار بديل من بديلين أو أكثر باعتبار أن هذا البديل هو الأكثر قدرة على حل المشكلة أو المشاكل القائمة بشكل يحقق لاحدى الدول هدفها المطلوب لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الامكانات المتاحة والأهداف المطلوبة، وبالتالي فإن صنع القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية [١٢٢] وهو أيضاً: «ذلك النشاط الرامي الى اختيار أحد البدائل المقبولة سياسياً من بين مجموعة منها، لغرض تحديد كيفية التعامل مع المشكلة السياسية الخارجية التي تواجه به الدولة في وقت محدد» [١٢٣].

ولذلك يمكننا تعريف مفهوم اتخاذ القرار، بأنه اختيار بديل من بين بدائل، مبني على اعتقاد صانع القرار بأنه يتناسب مع الامكانات المتاحة، القادرة على تحقيق الهدف الذي يكمن في داخل القرار وورائه، بما يتجاوب مع القضية المطروحة خارجياً، وليس شرطاً أن تكون مشكلة، كما ذهبت آراء.

---

١١٦ ـ الخيرو، مصدر سابق، ص٤٧.

١١٧ ـ المصدر السابق، ص٣٠.

١١٨ ـ انظر بركات ، مصدر سابق، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٨.

١١٩ ـ مقلد، مصدر سابق، ص٣٧٣.

١٢٠ ـ سليم، مصدر سابق، ص١٤١.

١٢١ ـ د. محمد العويني، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٨، ص٤٥٤.

١٢٢ ـ الحديثي، مصدر سابق، ص١٠٥.

١٢٣ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٣٦٧.

٢- العناصر الرئيسية المؤثرة في صناعة القرار

تتأثر صناعة القرار السياسي الخارجي بالعديد من العوامل، التي تتراوح بين ثلاثة مستويات، الأول البيئة الداخلية، وهي مجمل المؤثرات التي تصدر عن البيئة الداخلية لصانعي القرار سواء أكانت مادية أو معنوية، وتشمل النظام السياسي والاقتصادي للدولة، وأيضاً المنظمات غير الحكومية وجماعات الضغط والمصالح، والأحزاب السياسية. والثاني: البيئة الخارجية، وهي كافة المؤثرات النابعة من البيئة الخارجية وتشمل النظام السياسي الدولي، والاقليمي، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات وغيرها. الثالث: الشخصانية، والمقصود بها، بنية صانع القرار، وقيمه، وأفكاره ومعتقداته وطموحاته.

إن تفاعل كل مستوى لوحده، أولاً وثانياً تفاعل المستويات الثلاثة معاً، اما ان تقود لفتح امكانات أمام صانع القرار للتصرف، واما ان تضع قيوداً على بعض امكانات التصرف، ويمكن رؤية العناصر الفاعلة في القرار السياسي.

أ) للتغيرات للمادية الداخلية [١٢٤]

وتشمل المتغير الاقتصادي، ويلعب هذا المتغير في الوقت الحاضر دوراً أكثر من السابق، وشكل انهيار النظام الدولي ثُنائي القطب، عامل دفع قوي لصالح هذا المتغير على حساب المتغير العسكري، ويرتبط تأثيره بنوعية الامكانيات الذاتية للدولة والقدرة على استخدامها، والمتغير العسكري، والذي ما زال يعكس العلاقة بين نوعية الامكانات العسكرية لاحدى الدول وبين فاعلية أو عدم فاعلية سلوكها السياسي الخارجي، والمتغير الجغرافي، فالسلوك الخارجي يتأثر بنسب ودرجات مختلفة بالواقع الجغرافي للدولة من حيث الحجم، والموقع، والحدود، والمتغير السياسي.

ب) للتغيرات للعنوية الداخلية

وتلعب هذه المتغيرات من الرأي العام، إلى الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، والمنظمات الجماهيرية دوراً مؤثراً في صناعة القرار، لأن صانع القرار ومهما كانت طبيعة النظام السياسي، لا يمكنه تناسي هذه العوامل، وحتى في الدكتاتورية، ولكن درجة تأثير هذه العوامل وحتى في الدكتاتورية، تختلف من دولة الى أخرى باختلاف طبيعة النظام السياسي، بين التأثير الأكبر في النظم الديمقراطية، والتأثير الأقل في النظم الديكتاتورية والشمولية.

جـ) متغيرات البيئة الخارجية

حتى سنوات قليلة ماضية، كان عديد من الباحثين يضعون هذه المتغيرات في درجة ثانية أو أخيرة ولكن المتغيرات العالمية السياسية، والاقتصادية، والاعلامية (اتصالات ومواصلات)، دفعت بالعديد منهم الى وضع هذه المتغيرات في مقدمة العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي الخارجي، وذلك بعد انكشاف الدولة القومية أمام كافة التيارات الاقتصادية والسياسية والمالية العالمية.

وهذه البيئة بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها، والتي تزداد، تواجه صانع القرار.. فكلما زاد ضغط البيئة كما تشير المتغيرات خلال السنوات الأخيرة، قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وبالعكس فكلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف وبالتالي تتسع مجالات الاختيارات [١٢٥].

وبالاضافة الى ضغط البيئة فإن تفاعل صانع القرار والمتغيرات الخارجية، يتميز بطابعه الانتقائي، أي أن صانع

---

١٢٤ - لمزيد من التفاصيل، انظر الحديثي، مصدر سابق، ص ١٥ - ٢٣.

١٢٥ - مقلد، مصدر سابق، ص٣٧٤.

القرار يعمد الى التفاعل مع تلك المتغيرات الخارجية وخصوصاً التي يدرك أنها أكثر تأثيراً في مصالح دولته [١٢٦].

د- المتغيرات الشخصانية

والمقصود بها المتغيرات المتعلقة بصانع القرار نفسه من عادات وتقاليد وقيم، وفهم للعلاقات، والبيئة النفسية، وإذا كان أصحاب النظريات التقليدية يرون ان طبيعة الأزمة السياسية التي تواجه صانع القرارات هي التي تحدد مسار سياستهم الخارجية وتفترض هذه النظريات ضمناً أن القادة يرون الواقع الذي بموجبه يتخذون القرارات طبقاً لسلوك الدولة المعتاد، دون تأثيرهم الشخصي على تلك الأحداث [١٢٧].

وهناك من يرى، أن كل تحليل لموضوع صناعة القرار، لا يولي متغير صانع القرار الأهمية التي يستحقها يُصبح الموضوع ناقصاً [١٢٨] فمن أجل فهم الأحداث الدولية أصبح من الضروري دراسة شخصيات الأفراد الذين يصنعون القرارات بالنيابة عن دولهم، لأن تلك القلة تملك القوة لترجمة افكارها الى قرارات تلزم شعوبها بنتائجها [١٢٩].

سادسا: أهداف السياسة الخارجية

لا يوجد خلاف في الآراء من ناحية الجوهر حول الأهداف السياسية الخارجية فهي مثلاً عند اسماعيل صبري مقلد: «وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحث الى مرحلة التنفيذ أو التحقيق المادي» [١٣٠]، وعند مازن اسماعيل الرمضاني: «يراد بها ترتيب حالات أو أوضاع مستقبلية خارج حدودها خدمة لمصالحها» [١٣١]، وهو أيضاً «تلك الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولته الى ترتيبها خارج حدودها السياسية خدمة لمصلحتها الوطنية» [١٣٢].

ويقصد بالأهداف عند ودودة بدران «تلك التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الخارجية، أي أنها تمثل حاجات الدولة ومتطلباتها في علاقاتها بغيرها من الدول والمنظمات التي تشكل البيئة الخارجية» [١٣٣] ويرى علي الدين هلال وبهجت قرني «انه الطريق الذي تدرك به نخبة السياسة الخارجية في الدولة العالم من حولها ودور بلادها فيه»، وقد عرفه كال هولستي بأنه «الاتجاه العام للدولة والتزاماتها تجاه البيئة الخارجية، واستراتيجيتها الأساسية لتحقيق طموحاتها» [١٣٤]. وتأسيساً على أن هناك اتفاق على المستقبل، فهي تصور لما يكون عليه وضع الدولة في العالم مبنياً على امكانياتها الماديةوالمعنوية لما فيه مصالحها القومية.

وليس من السهل تحديد الهدف أو الأهداف القومية الخارجية لدولة من الدول فنادراً ما تكون الأهداف الحقيقية علنية، فكثيراً ما تكون تصريحات الساسة وقادة الدول قد صيغت بطريقة القصد منها التضليل والتستر على النوايا الحقيقية التي تكمن وراء الأهداف القومية في سياسات دولهم الخارجية [١٣٥].

---

١٢٦ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٤٠.

١٢٧ ـ فضة، مصدر سابق، ص٥٧.

١٢٨ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٩٣.

١٢٩ ـ فضة، مصدر سابق، ص٥٤.

١٣٠ ـ مقلد، مصدر سابق، ص١٢٨.

١٣١ ـ الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٧ ـ ١٩٩٠، مصدر سابق ص٢٢.

١٣٢ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٣٢٤.

وانظر الحديثي، مصدر سابق، ص٨٠، الذي يذهب الى نفس المعنى والنص أيضاً.

١٣٣ ـ بدران، مصدر سابق، ص٧٠.

١٣٤ـ هلال، مصدر سابق، ص١٦٤.

١٣٥ـ مقلد، مصدر سابق، ص١٥٦.

وانظر الخيرو، مصدر سابق، ص٣٩.

وتتباين الآراء في رؤية وتحديد أهداف السياسة الخارجية فهي عند ودودة بدران، أربعة أهداف الأول: أهداف دفاعية وتشمل حماية الدولة ومواطنيها من تهديدات العنف التي قد توجهها دولة أخرى أو حماية النظام السياسي الداخلي من أي تهديد خارجي. ثانياً: أهداف اقتصادية تتعلق بتحقيق الرفاهية الاقتصادية للدولة في علاقاتها بالدول الأخرى. وثالثاً: أهداف ترتبط بالنظام الدولي، وتشمل تلك التي تتعلق بتدعيم نظام سياسي واقتصادي تستطيع الدولة أن تشعر في اطاره بالأمن. ورابعاً: أهداف ايديولوجية، وتتعلق بحماية ونشر مجموعة من المبادىء والقيم التي تسعى الدولة الى تحقيقها خارج حدودها [١٣٦].

وعند حسنين ابراهيم توفيق أربعة أهداف، فإضافة الى حماية الوجود الذاتي ودعم الأمن القومي، والمساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، والأهداف الايديولوجية، يرى بأن السياسة الخارجية لأية دولة تهدف في التحليل النهائي الى تدعيم هيبة الدولة، وخلق سمعة طيبة، وبذلك فإن رؤيتهما متقاربة جداً [١٣٧]، ويحددها محمد الحلوة، أيضاً في أربعة أهداف، فيرى هدفها في تنمية امكانيات الدولة من القوة، وفي التوسع والميل للتوسع الذي يعتبر جزءاً من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي، اضافة الى حماية الاقليم، ورفع مستوى رفاهية المواطنين [١٣٨].

وفي نفس الاطار يرى مازن اسماعيل الرمضاني أربعة أهداف للسياسة الخارجية فهو يتفق مع حسنين توفيق في هدف تدعيم هيبة الدولة الدولية وضمان السمعة، ومع محمد الحلوة، في تنمية امكانيات الدولة من القوة - وعنده - زيادة القدرة التأثيرية، أما الهدفان الآخران فهما تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الذي يوجد عليه اجماع، والهدف الايديولوجي أو القيمي [١٣٩] ويرى اسماعيل صبري مقلد ان هناك خمسة أهداف، الأول: حماية السيادة الاقليمية ودعم الأمن القومي. الثاني: تنمية مقدرات الدولة من القوة. الثالث: زيادة ستوى الثراء الاقتصادي. والرابع : التوسع. والخامس الدفاع عن ايديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج [١٤٠].

وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهداف الدولة في سياستها الخارجية بـ أولاً: حماية الدولة أو الاقليم والمحافظة عليه من الاعتداء الخارجية، أو الداخلية المدعومة من الخارج، وحماية النظام السياسي. ثانياً: زيادة قوة الدولة أو القدرة التأثيرية، وهو مرادف للهدف الأول فبدون توفر عنصر القوة الكافية فإن الدولة وأمنها يصبح مهدداً، ثالثاً: تحقيق التقدم الاقتصادي، والرفاهية للمواطنين، وهذا الهدف يشترط تحقيق الهدفين الأولين، وذلك لأن الاستقرار السياسي شرط أساسي للتقدم الاقتصادي والرفاهية، والرابع: الهدف الأيديولوجي، والذي يعني العمل على نشر أيديولوجية الدولة وثقافتها في الخارج والخامس الأخير: التوسع وهو مرادف للهدف الرابع.

وتنقسم هذه الأهداف، الى نوعين، الأهداف المحددة، والتي تعني أن تكون واضحة من ناحية الكيفية التي تصاغ بها، وأهداف عامة تشمل جانباً من الغموض [١٤١]، وهناك من يقسمها الى ثلاث مجموعات أهداف استراتيجية عليا، أهداف استراتيجية متوسطة، وأهداف تعبوية [١٤٢].

ومهما كان الهدف، فإنه يظل هو الدافع الرئيسي لعملية صنع السياسة الخارجية وبالتالي بدونه لا توجد سياسة خارجية.

---

١٣٦ - بدران، مصدر سابق، ص٧٠.

١٣٧ - انظر توفيق، مصدر سابق، ص ٣٨ - ٣٩.

١٣٨ - انظر بركات، مصدر سابق، ص ٣٥٦ - ٣٥٨.

١٣٩ -الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٣٣٤ - ٣٣٨.

١٤٠ - مقلد، مصدر سابق، ص ١٣٠ - ١٣٥.

١٤١ - المصدر السابق، ص١٥٥.

١٤٢ - الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٣٢٧.

سابعا: تنفيذ السياسة الخارجية

يحتل التنفيذ أهمية خاصة عند أساتذة السياسة الخارجية، والذي هو سلوك هذه السياسة، كما ظهر ذلك وبشكل واضح حين مناقشة مفهوم السياسة الخارجية، لدرجة أن كثيراً من الباحثين يربطون المفهوم بالسلوك أي (التنفيذ) أو الفعل.

ورغم هذا الاقتراب بين المفهوم والتنفيذ في السياسة الخارجية، فإن التمييز ضروري بين السياسة الخارجية وبين تصريف أو تنفيذ هذه السياسة فالأخيرة هي من صلب (الدبلوماسية) لأنها تركز على الطبيعة البشرية، بشكل أساس بينما السياسة الخارجية تهتم بدراسة مؤسسات ومعاهد وقيم سياسية، اجتماعية، اقتصادية معينة [١٤٣].

والتنفيذ يعني ترجمة القرارات الى واقع ملموس باستخدام وسائل مختلفة، طبقاً لامكانات الدولة المادية والمعنوية، بهدف تحقيق مصلحة قومية لها، أو هدف خارجي، ويقع الاهتمام الأساسي هنا ليس على ما يعلن أو يقال بل على ما يتم بالفعل على صعيد الواقع العملي بشأن علاقة الدولة بالبيئة الخارجية المحيطة بها، وعليه يجب التفريق بين ما يعلن وما يتم في الواقع، فالكثير من الدول قد تأخذ سلوكاً معاكساً أو مختلفاً عمّا تعلنه رسمياً، ولهذا «فإن السلوك السياسي الخارجي يكون دائماً أهم بكثير من السياسة الخارجية بإطارها المعلن» [١٤٤] رغم أن عملية تنفيذ السياسة الخارجية تعتبر احدى عمليات السياسة الخارجية المهمة.

١- وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

ويقصد بالوسائل تلك الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية وتتحدد فاعليتها في ضوء نوعية القدرات والتأثيرات لهذه الدول ولذلك فهي تعد انعكاساً لها [١٤٥] وتنصرف أدوات السياسة الخارجية - التنفيذ - الى الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة تلك السياسة وتنفيذها ويقسمها هيرمان الى ثمانية أشكال هي: الادوات الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات العسكرية، والأدوات السياسية الداخلية (كسب التأييد السياسي للقوى الداخلية) والأدوات الاستخبارية والأدوات الرمزية (الدعاية مثلاً) والادوات العلمية والتقنية، والأدوات الطبيعية [١٤٦] بينما يرى غيره أنها الضغط الدبلوماسي، المقاطعة الاقتصادية الدعاية، استخدام المنظمات الدولية، استخدام القوة والتدخل العسكري [١٤٧] وكذلك انها الدبلوماسية، المنظمات الدولية، الوسائل الاقتصادية، الدعاية، الوسائل غير الشرعية، القوة العسكرية والحرب [١٤٨] وهناك من يرى شبه اجماع على أن الدبلوماسية والاقتصاد والاعلام، والأدوات غير القانونية والقوة العسكرية والحرب هي الأدوات الرئيسية للدول في تنفيذها للسياسة الخارجية [١٤٩] وقريباً من هذه الآراء يمكن تحديد خمس وسائل لتنفيذ السياسة الخارجية الأول الدبلوماسية، الثانية :الاقتصادية، الثالثة: القوة العسكرية، الرابعة: حقوق الإنسان والديمقراطية، والخامسة: الدعاية.

---

١٤٣ - نعمة، مصدر سابق، ص١٨.

١٤٤ - د. عبد الله يوسف سهير محمد، السياسة الخارجية الايرانية، تحليل لصناعة القرار، مصدر سابق، السياسة الدولية، العدد ١٣٨، تشرين أول اكتوبر ١٩٩٩ص١٠.

١٤٥ - الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق ص٢٥.

١٤٦ - سليم، مصدر سابق، ص١٤٢.

١٤٧ - الحديثي، مصدر سابق ١١٩.

١٤٨ - عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٦٧.

١٤٩ - الخيرو، مصدر سابق، ص٤٩.

واحتلت هذه الأدوات كوسيلة للسياسة الخارجية مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة وجاءت من عاملين الأول: احتلال الرفاهية الاقتصادية لشعوب المجتمع الدولي مكانة بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية للحكومات المعاصرة.. والثاني: زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وما ترتب على هذا الاعتماد من زيادة في أهمية وأولوية الأدوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية [١٦١] وبرزت كأداة هامة من أدوات التعامل السياسي الدولي في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت تتفوق بمقياس الفاعلية والتأثير، كما يقول جون بايندر «على الوسائل الاستراتيجية ذات الثقل التقليدي في الممارسات الدبلوماسية بين الدول».

ويؤكد جوزيف ناي، هذا المعنى عندما يقول ان «ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة، وانما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة وحتى بالنسبة للقوى العظمى، فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة»، ومع هذا التدهور [١٦٢] في «مفعول القوة» أخذت الأدوات الاقتصادية تزداد قوة، فالتهديد الذي تحس به الدول لاستقلالها أخذ ينتقل من دائرة الأمن الى الدائرة الاقتصادية، ويقول فرنان بروديل «على الأمد البعيد التجار وحدهم يحسب لهم حساب»، ويعود للماضي لتوكيد رأيه بقوله «فحتى القوة العسكرية البحتة لاسبانيا لم تحل دون سقوطها مع جميع مستعمراتها الاميركية تحت نير جنوة ثم انفريس وامستردام» [١٦٣]، ويبدو الكسندر كينج وبرتراند سيندر أكثر تفاؤلاً منه في رؤيتهما بأن القوة السياسية لم تعد «تقاس أساساً بقوة الدولة وتقدم ما تملكه من أسلحة فقط وانما أصبحت متحدة وبدرجة متزايدة على أساس القوة المالية» [١٦٤]، ويريان «أن الحرب بين الدول داخل التكتل الواحد، أو بين تكتل وآخر سوف تكون على الأرجح حروباً اقتصادية أكثر منها عسكرية» [١٦٥] ويذهب بول كنيدي خطوة اخرى للأمام في رؤية تحول القوة من العسكر الى الاقتصاد، حين يرى أن اللغة المستخدمة في وصف التجارة والاستثمار الدوليين في هذه الأيام بدأت تنحو منحى عسكرياً في طبيعتها إذ توصف الصناعات حالياً بأنها واقعة «تحت الحصار».. كما تناقش معدلات النسبة لنفقات الأبحاث والتطوير أو أسهم سلع التكنولوجيا المتقدمة بنفس الأحجام النسبية للأساطيل الحربية قبيل عام ١٩١٤، بل إن خبراء الأمن القومي يقرون اليوم بأهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة ويعترفون بأنه «يصعب استخدام الوسائل التقليدية كالجيوش والقوات البحرية في مواجهة التحديات الاقتصادية» [١٦٦] ويرى جيف سيمونز «ان هناك شيئاً أكثر هولاً من الحرب أي قوة المقاطعة هي البديل عن الحرب» [١٦٧].

وقياساً على هذا الاتفاق لمكانة القوة الاقتصادية على خريطة العلاقات الدولية، فإن المستقبل هو «للاقتصاد» تأسيساً على زيادة الاعتمادية بين الدول، التي تضاعفت خلال السنوات القليلة الماضية، ببروز ظاهرة العولمة الاقتصادية، وعلى تقدم الحاجة الاقتصادية للشعوب مع غيرها من الحاجات، وعلى تجربة النصف الثاني من القرن الماضي بين فشل القوة العسكرية السوفياتية في المحافظة على موقع الاتحاد السوفياتي في العالم، وانهياره من الداخل اقتصادياً، وفي موازاة هذا الفشل ظهور اليابان وألمانيا اللتين أعفيتا بعد الحرب العالمية الثانية من النفقات العسكرية كدولتين منافستين لأميركا، ومتقدمتين عليها في بعض الجوانب الاقتصادية بشكل عام، والتكنولوجية والمالية بشكل خاص.

---

١٦١ - انظر بركات ، مصدر سابق، ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

١٦٢ - مقلد، مصدر سابق، ص٢٤٢.

١٦٣ - ليبياتز، مصدر سابق، ص١٠٥.

١٦٤ - كينج، مصدر سابق، ص٦٦.

١٦٥ - المصدر السابق، ص٤٦.

١٦٦ - كيندي، مصدر سابق، ١٧٣.

١٦٧ - سمونز، مصدر سابق، ص٦٣.

وتعددت الآراء بشأن الأدوات الاقتصادية التي تشكل وسائل الحرب الاقتصادية القادمة وتلقائياً وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، ويمكن حصرها في العقوبات الاقتصادية بأشكالها المتعددة، المعونات الاقتصادية.

جـ) الأداة العسكرية

تاريخياً تعتبر القوة العسكرية، والحرب أحد الخصائص البارزة والدائمة التي اقترنت بها السياسة الخارجية بين الدول وحتى قبل تأسيس الدولة القومية وهي المرادف للدبلوماسية، فالمرحلة التاريخية الممتدة بين الأعوام ١٤٨٠ ـ ١٩٤١ شهدت ٢٧٨ حرباً، ورغم التراجع في عدد الصراعات بعد هذا التاريخ إلا أن اللجوء الى القوة العسكرية استمر، فالفترة بين ١٩٤٥ ـ ١٩٦٧ شهدت ٨٢ صراعاً مسلحاً والفترة من العام ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ عاشت اندلاع ٦٤ صراعاً مسلحاً [١٦٨]، ولكن الحرب بعد هذا التاريخ شهدت تراجعاً آخر.

ورغم ان هناك من يعتبر القوة العسكرية، كآخر وسيلة تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياساتها الخارجية [١٦٩] فإنها في بعض الأحيان تقدمت على الوسائل الأخرى، أو شكلت الوسائل الأخرى مجرد وسيلة ـ تبريرية ـ للوصول الى الحرب، وتتوقف درجة أولويتها أو تأخيرها في الاستخدام على طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة المستخدمة للقوة.

وتستخدم القوة العسكرية بأكثر من شكل، فقد تتخذ أحد مظهرين الأول: الاستخدام المادي، أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية. الثاني: التهديد باستخدام القوة المسلحة لاجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة [١٧٠] أي الردع الذي يرى فيه توماس شيلنك أحد أبرز المنظرين في سياسة الردع «حركة نفسية ذات أبعاد سياسية، ترمي الى التأثير في خيارات الطرف المضاد وعلى نحو يدفع به الى التنازل عن خياره العسكري» [١٧١]، وقد يتخذ صفة الهجوم وهو مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وينطوي على انتهاك السيادة الاقليمية لدولة من الدول، أو الاعتداء على استقلالها السياسي أو تغيير الواقع الاقليمي بالقوة، أو فرض علاقات قوى جديدة [١٧٢] غير ان خيار القوة العسكرية والحرب بدأ يتراجع وذلك لعاملين الأول: بعد أن أثبت التاريخ الحديث كيف ان الانفاق المغالى فيه على التسلح قد كان له أثر مدمر على القوتين العظميين، في حين ان الدولتين اللتين حرمتا من اعادة تسليح جيشهما بعد الحرب العالمية الثانية هما الدولتان اللتان تمكنتا من تحقيق فوائض كبيرة ـ أي اليابان وأميركا [١٧٣] الثاني: ان الحرب تجاوزت الأرض، والمياه، والجو، نحو الفضاء، فقد كانت معركة السيطرة على الفضاء واستخدامه في حرب الخليج الثانية، معركة من جانب واحد على الورق وفي الميدان... وأصبحت الهيمنة على الفضاء شرطاً ضرورياً لتحقيق النجاح في العصر الراهن، وأظهرت هذه الحرب ان العالم على عتبة عهد جديد في فن الحرب يسميه البعض «حرب المعلومات» [١٧٤]، وهذا يعني عزوف دول كثيرة في العالم عن سباق التسلح اللانهائي، والتوجه نحو القوة الاقتصادية التي تقود لرفاهية مجتمع الدولة، ويؤمن لها التأثير في العلاقات الدولية لصالحها ولعل في تجربة اليابان وألمانيا المؤشر على هذا التوجه في السياسات الخارجية للدول.

---

١٦٨ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق، ص٤٣٠.

١٦٩ ـ عبد الفتاح، مصدر سابق، ص٧٧.

١٧٠ ـ انظر مقلد، مصدر سابق، ص٥١٠ ـ ٥١٤.

وانظر بركات ، مصدر سابق، ص ٣٨٨ ـ ٣٩٠.

١٧١ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، مصدر سابق، ص٤٣٦.

١٧٢ ـ مقلد، مصدر سابق، ص٥٠٩.

١٧٣ ـ كينج، مصدر سابق، ص٣٣.

١٧٤ ـ انظر: ستيفن لمباكيس، السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٤)، دون سنة اصدار، ص٢٩.

د) أداة حقوق الإنسان والديمقراطية

أخذت هذه الأداة تحتل حيزاً بارزاً في السياسة الخارجية للدول سواء أكان ذلك سلباً أو ايجاباً بمعنى محاولة تحصين الذات من قبل الدول التي تستخدم هذه الأداة ضدها، وزيادة وتيرة استخدامها من قبل الدول الغربية.

لقد تعرض استخدام هذه الأداة في السياسة الخارجية الأميركية، لمزيد من الجدل وبخاصة بعد تزايد استخدامها في أوائل السبعينات وذلك على مستويين الأول: الأميركي بين التعاير الذي تحفظ على استخدامها، ويمثله كيسنجر الذي قال: هناك تجرب معينة لا يمكن تجربتها، لا لأن الأهداف غير مرغوب فيها بل لأن عواقب الفشل، ستكون من الشدة، بحيث انه حتى أكثر الأهداف ارتفاعاً لا يمكن أن تبرر هذه المخاطرة... فهل سنكون قد خدمنا غايات أخلاقية إذا كنا قد عرضنا أمننا للخطر؟، ويضرب مثلاً على ذلك بقوله «إن حالة حقوق الإنسان كما قامت بتقييمها لجنة الدول الأميركية لحقوق الإنسان قد أفسدت علاقاتنا مع تشيلي وستواصل عمل ذلك» [١٧٥].

وبين التيار الذي دافع عن استخدام هذه الوسيلة ويرى أن أمن الولايات المتحدة على المدى الطويل يشترط مساندة حقوق الإنسان، ومعارضة انتهاكات النظم الديكتاتورية أملاً في تشجيع تغيير تدريجي معقول، ويرى هذا التيار بأن المصالح الأمنية تزداد بواسطة حقوق الإنسان [١٧٦] ويسوق مثلاً على تعرض مصالح الأمن الأميركي للخطر في الفلبين حيث تعتمد الولايات المتحدة بشدة على ميناء وقاعدة بحرية، فقد حاول ريغان أن يهون شأن مشكلات نظام ماركوس وفي الساعة الحادية عشرة فقط هب لتأييد حركات الديمقراطية وحقوق الإنسان التي قادتها كورازون أكينو، أي في اللحظة الأخيرة.

وازاء ما حدث في الفلبين وقبلها في ايران فإن الولايات المتحدة أخذت تولي هذه الأداة اهتماماً أكثر في سياستها الخارجية، انطلاقاً من مصلحة الأمن الأميركي، الذي كان وراء فرض عقوبات اقتصادية، بسبب «حقوق الديمقراطية ضد سينمام عام ١٩٨٥، وبورما عام ١٩٨٨، وهاييتي عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤» [١٧٧].

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي كان سبباً وراء التيار الذي تحفظ على استخدام هذه (الأداة)، في أميركا، ازداد الأخذ بها في الدول الغربية، دون أن ينتفي التعامل الحاصل بانتقائية مع أوضاع حقوق الإنسان من قبل هذه الدولة الغربية أو تلك [١٧٨] وعلى سبيل المثال ففي الوقت الذي استصدرت فيه أميركا القرار ٦٨٨ في عام ١٩٩١ للتدخل في شمال العراق تجاهلت تماماً ممارسات تركيا ضد مواطنيها الأكراد [١٧٩] بما يعكس أن هذه الأداة هي وسيلة لخدمة الأمن الأميركي والغربي بشكل عام.

وأمام الفشل في مواجهة هذا الاستخدام بتحصين الذات، وسد الثغرات، فإن هذه الأداة قد تكون أحد الأدوات المركزية في السياسة الخارجية للدول استخداماً، أو دفاعاً ضد هذا الاستخدام في السنوات القادمة.

و) الدعاية

تعني الدعاية، أية محاولة للتأثير على عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة، تحقيقاً لهدف عام معين، وهي تشترك مع الدبلوماسية في أنها نشاط كلامي، بالدرجة الأولى غير انها تختلف عن الدبلوماسية في أنها توجه

---

١٧٥ ـ انظر : ديفيد فورسايت، حقوق الإنسان والسياسة الدولية ترجمة محمد مصطفى غنيم، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٣، ص١٤٠-١٤١.

١٧٦ ـ المصدر السابق، ص١٥٤.

١٧٧ ـ لمزيد من المعلومات انظر: جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، مصدر سابق، ص٢٣٠.

١٧٨ ـ رياض عزيز هادي، حقوق الانسان ومواجهة سياسات الهيمنة والتفتيش، في وزارة الثقافة والاعلام، التحديات التي تواجه العراق والوطن العربي، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٣.

١٧٩ ـ بكري خليل، التحديات التي تواجه العالم لتجزئيته، استغلال حقوق الانسان والديمقراطية في وزارة الثقافة والاعلام، المصدر السابق، ص٢٣٤.

الى شعوب الدول لا الى حكوماتها [١٨٠].

وتعتبر الدعاية من الأدوات الفعالة التي تلجأ إليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية بهدف التأثير في أفضليات الجهة المخاطبة من قبلها، ومع ذلك يختلف تأثيرها عن السابق.. بفعل الثورة التكنولوجية في وسائل الإتصال والمواصلات، التي ربطت بين أطراف الكرة الأرضية، وانتشار التعليم [١٨١]، ولكن رغم ان الواقع قد أثر على جدوى الدعاية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية إلا أنه يصعب تأكيد جدواها في كل الأوقات.

خلاصة:

نلخص من كل ما تقدم ، إلى أن الدراسات والأبحاث التي تناولت السياسة الخارجية بالبحث والتحليل ، من قبل الأكاديميين والمختصين ، لم تتوصل إلى نظرية عامة ، ولا يبدو أنها ستتوصل . بل بالعكس كلما ظهر تقدم في هذا المجال ، كلما جاءت التطورات والمتغيرات لتدفع به نحو الوراء .. إلى الأساس وهو الدولة القومية والوحدة الأساسية في النظام الدوليّ ، والعلاقات الدولية ، وتلقائياً السياسة الخارجية.

فالمتغيرات الاقتصادية والمالية ، وفي وسائل المواصلات والاتصالات خلال العقد الأخير ، من القرن الماضي هزت هذا الأساس بشكل دفع ببعض الأكاديميين والباحثين للتشكيك في مدى صحة الانطلاق منه وحدةً في رؤية ودراسة السياسية الخارجية ، رغم الاتفاق بينهم على أن البديل للدولة القومية كوحدة أساسية ، غير موجود ولا يبدو أنه سيكون في المدى المنظور .

ولكن هذا الفشل في التوصل إلى نظرية عامة ، لا يحول دون تحديد إطار نظري كونه المدخل الوحيد الذي يصعب دونه دراسة السياسة الخارجية لأية دولة . ومن ضمنها العراق موضوع الدراسة.

---

١٨٠ ـ بركات ، مصدر سابق، ص٣٩٣.

١٨١ ـ الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مصدر سابق، ص٤٢٧.

انظر مقلد ، مصدر سابق، ص٤٤٧.

وانظر أيضاً الفتاح، مصدر سابق، ص٧٤.

الفصل الثاني

سياسة العراق الخارجية

مقدمة

دون الدخول في تفاصيل الخلاف بين الأكاديميين والباحثين حول معنى السياسة الخارجية، فإننا نقصد بها ، كما اتضح سابقاً البرنامج والنوايا ، ومن ثم القرار وأخيراً السلوك ... وبهذا المعنى يتم دراسة سياسة العراق الخارجية في هذا الفصل خلال فترة الدراسة وهي السياسة التي لاقت من الخلاف والجدل حولها أكثر من الاتفاق ، نظراً لأنها تميزت بالخاصيتين معاً التعاون والخلاف في علاقاتها مع دول كثيرة في الإقليم في وصل إلى الصدام المصطلح ، وإن حافظت على ثباتها تجاه الكيان الصهيوني.

ولا جدال في أن العراق بحكم الجغرافية والطبيعة ، الذين يولدان الطموح ، دولة لها وزنها الإقليمي، وتكاد تكون كل حركتها السياسة الداخلية والخارجية تحت المرقبة ، من البيئتين الإقليمية والدولية.

وسيتم في هذا الفصل دراسة سياسة العراق الخارجية في الدوائر الثلاث العربية والإقليمية والدولية، وبالشكل الذي يخدم سياق الدراسة عبر أربعة محاور: التعريف بالعراق ومن جميع النواحي والعوامل المؤثرة في سياسته ، وأهدافها ، والسياسة في التطبيق.

أولا: تعريف بالعراق

١- جغرافياً:

أ) الموقع: يقع العراق في جنوب غرب آسيا، وعلى رأس الخليج العربي، ويمثل القسم الشرقي من جزيرة العرب [١] ويقع بين خطي عرض ٢٩ ـ ٣٧، وخطي طول ٣٨ ـ ٤٨ [٢]، وإذ توضح طبيعة موقع العراق بأنه يقع على ساحل الخليج، فإنه لا يمتلك سوى منفذ صغير أشبه بطريق خاصة بعيداً عن التجارة الدولية [٣] يبلغ عرضه ١٥ كيلومتراً[٤] أي لا يمتلك منفذاً بحرياً بالمفهوم المتعارف عليه.

ب) الحدود: تحده تركيا من الشمال، وايران من الشرق والخليج العربي، والمملكة العربية السعودية، والكويت من الجنوب، والمملكة الأردنية، والجمهورية العربية السورية، والمملكة العربية السعودية من الغرب [٥] ويبلغ مجموع أطوال حدوده ٣٧١٩كم، وهي كالآتي ٦٠٣كم مع سوريا، ١٤٧ كم مع الأردن، ٨٩٥ كم مع السعودية، و ٢٥٤كم مع الكويت، و ٣٠٥ كم مع تركيا، و ١٥١٥ مع ايران، بمعنى

---

١ ـ هناك من الجغرافيين من يعتبر العراق قسماً أو جزءاً من جزيرة العرب، وهناك من يعارضون ذلك والملاحظ أن الجغرافيين العراقيين يصرون على اعتباره قسماً منها.

٢ ـ السيد عبد الرازق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩، الجزء الأول طبعة٧، ص١٩.

وانظر الطائي، مصدر سابق، ص١٠٣.

٣ ـ الخيرو، مصدر سابق، ص٦٨.

٤ ـ عصام الخفاجي، الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع ايران، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٢ نيسان (ابريل) ١٩٩٠، ص١٧٨.

٥ ـ أكرم عبد الله صالح الجميلي، الوحدة العربية في سياسة العراق الخارجية ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٨٢، ص١٧.

١٨٩٩ مع الأقطار العربية، و ١٨٢٠ مع الدول الأجنبية[٦].

جـ) المساحة : تبلغ مساحة العراق ٤٣٨,٣١٧ كم متر مربع [٧].

٢ـ تاريخياً:

أ) العراق قديماً: تعتبر منطقة ما بين النهرين واحدة من أقدم المناطق التي أقام فيها الإنسان، فلقد عثر فيها على قرى تعود الى ما قبل مائة ألف عام من ولادة المسيح، وفي المكان نفسه ولدت بعض أقدم حضارات التاريخ [٨].

وتشير البحوث والقرائن الأثرية الى العمق التاريخي للثقافة في العراق (بلاد وادي الرافدين)، اثر العثور على مواد أثرية مصنعة يعود تاريخها الى نصف مليون سنة مضت، حيث ابتدأ النشاط البشري الملموس في حدود (١٠٠ ـ ٦٠) ألف سنة ق. م، بظهور آثار الجماعات الأولى من انسان نياتدرنال في منطقة الرطب، وكهف شنايدر وتكشف البقايا العظمية المكتشفة لإنسان تلك الفترة عن أوجه الشبه بينهما وبين المجموعة البشرية المعاصرة لها التي عاشت في فلسطين.. مما يدلل على وجود علاقة بينهما[٩].

وتبلور تطور (المجتمع العراقي) في الربع الأخير من الألف الرابع ق. م، وبرزت فيه جماعتان أساسيتان هما السومريون، ومن أطلق عليهم الاكديون الذين كانوا يحكمون باسم الاشوريين في بابل الى أن انتزعوا الحكم في عهد نابور بولاصر، واشتهر من ملوكهم نبوخذ نصر الثاني (٦٠٥ ـ ٥٦٢) ق. م، والذي تمكن من ازالة مملكة يهودا واحتل القدس، ودمر المعبد ثم سبى من تبقى من نخبها.

وكان قبله قد غزا سرجون الثاني ٧٢١ ـ ٧٠٥ ق.م فلسطين وعاد منها تبعاً لتقاليد ذلك العصر، بجزء من ارستقراطيتها العسكرية.

وعند نهاية القرن الحادي عشر ميلادي، بدأت الحملات الصليبية، واستمرت حتى القرن التالي، وكان ذلك حين تمكن صلاح الدين المولود في تكريت من الاستيلاء على القدس واستعادتها العام ١١٨٧[١٠].

وخضع العراق بعد سقوط الدولة العباسية عام ١٢٥٨ الى ادارات الاحتلال الاجنبي حوالي سبعة قرون ونصف حتى قيام الحكم الوطني في مطلع القرن العشرين[١١].

---

٦ ـ انظر الطائي، مصدر سابق، ص٩٥ ـ ٩٦.

٧ ـ شبكة اعلام العراق:
http://www.nisciraq.net/iraqinfol/gin too1 htm

انظر أيضاً ناجي الحديثي، العراق ٨٨، بغداد، دار المأمون ١٩٨٨، ص٦٣.

ولكن تذهب مصادر أخرى الى اعطاء رقم آخر مثل السيد عبد الرازق الحسيني، تاريخ العراق الحديث، مصدر سابق ٥٠٠ . ٤٥٣، ص١٩، وصالح عباس الطائي، السياسة الخارجية العراقية لثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨، مصدر سابق ٤٤٦ . ٤٣٨، ص١٠١، ونعتقد أن الرقم الأول هو الأدق والأصح.

٨ ـ انظر آلان غريش، ودوفيك ڤيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة ابراهيم العريس، قبرص شركة الأرض للنشر المحدودة ١٩٩١، ص١٦.

٩ ـ الحديثي، العراق ٨٨، مصدر سابق، ص٢٥ ـ ٢٧.

١٠ ـ لمزيد من التفاصيل انظر غريش، مصدر سابق، ص٢٦ ـ ٣١.

وانظر الحديثي، مصدر سابق، ص٩١.

ب) العراق حديثاً

احتل الانجليز بغداد في ١٩١٧/٣/١١ [١٢] وقرروا اقامة حكم عراقي، فأسست حكومة مؤقتة استمرت حتى تُوج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في ١٩٢١/٨/١٣ [١٣] وفي ١٩٢٢/١٠/١٠ عقدت معاهدة بين العراق وبريطانيا مدتها عشرون عاماً حلت محل صك الانتداب [١٤] في العام ١٩٣٠ عقدت معاهدة، اعترفت فيها بريطانيا بالعراق كدولة مستقلة لها تمثيلها الدبلوماسي المستقل عن الممثلين البريطانيين[١٥] ودخل عضواً في عصبة الأمم في ١٩٣٢/١٠/١٣ والغي الانتداب البريطاني[١٦] وفي ١٩٥٨/٧/١٤ قامت ثورة تموز بقيادة عبد الكريم قاسم وابدلت النظام الملكي بالنظام الجمهوري، وفي ١٩٦٣/٢/٨، قامت ثورة ١٤ رمضان بقيادة حزب العربي الاشتراكي واستمرت حتى ١٩٦٣/١١/١٨، وقام حزب البعث في العام ١٩٦٨ بثورة ١٧ - ٣٠ تموز[١٧].

٤- ديمغرافياً

يبلغ عدد سكان العراق حسب احصاء عام ١٩٩٧, ٢٢,٠١٧,٩٨٣[١٨].

ويعد المجتمع العراقي أحد المجتمعات المتعدد القوميات فهو يضم بين ظهرانيه عرباً، وأكراداً، وتركماناً، وفرساً، وآشوريين، كما يتسم بتعدد طوائفه الدينية من مسلمين سنة وشيعة، ومسيحيين، وصابئة، وبهائيين وشبك، وكاكائيين [١٩] وتتوزع نسبتها حسب الخريطة الاثنية عام ١٩٩٢، كالآتي: العرب ٧٧,١٪، الأكراد ١٩٪، التركمان ١,٤٪، الفرس ٠,٨٪، الآشوريين ٠,٨٪، وغيرها ٠,٠٩٪ والتوزيع الديني، مسلم شيعي ٦١,٥٪، مسلم سني ٣٤٪، مسيحيون ٣,٧٪، منهم ٢,٣٪ كاثوليك، ٠,٨٪ نساطرة، ٠,٤٪ ارثوذكس[٢٠]، وتشير مصادر أخرى الى الأرمن كأثنية، والمندية، واليهودية، كدين، وبلغ عدد اليهود في العام ١٩٩٢, ٤٠٠ يهودياً [٢١].

٥- اقتصادياً

يملك العراق ثروات اقتصادية كبيرة، وفي مقدمة هذه الثروات هي الثروة المعدنية، من نفط وكبريت

---

١٢ - زهير صادق رضا الخالدي، العراق منذ نشوء الحضارة حتى صدام حسين، بغداد، اصدار القيادة العامة للجيش الشعبي ١٩٨٩، ص٤٥٢.

١٣ - الحديثي، مصدر سابق، ص٥٣.

١٤ - الحسيني، مصدر سابق، ص٤٤ - ٤٥.

١٥ - حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٩١، ص٥٧.

١٦ - ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت عمان، الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٨، ص١٩.

١٧ - الحديثي، العراق ٨٨، مصدر سابق، ص٥٥ - ٥٦.

١٨ - شبكة إعلام العراق: http://www.nisciraq.net/iraqinfol/gin too 1.htm. مصدر سابق

١٩ - أحمد السيد تركي، القضية الكردية في العراق، السياسة الدولية، العدد ١٣٥ . ١٩٩٩ ص١١٧.

٢٠ - فالح عبد الجبار، الدولة، المجتمع المدني، والتحول الديمقراطي في العراق، القاهرة، مركز ابن خلدون، ودار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٥، ص٢٤٨ - ٢٤٩.

٢١ - لمزيد من المعلومات عن الخريطة الاثنية والدينية في المجتمع العراقي،، انظر: مأمون كيدان، اليهودية في الشرق الأوسط، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص٣٦.

وانظر الطائي، مصدر سابق، ص١٧٣ - ١٧٥.

وانظر أيضاً الحسيني، مصدر سابق، ص ١٩ - ٢٠.

وفوسفات وغاز طبيعي [٢٢]، ويحتل المرتبة الثانية في انتاج البترول ضمن الدول العربية بعد السعودية، والثالثة ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط بعد السعودية وايران [٢٣] ويأتي من حيث الاحتياط في المرتبة الثانية بعد السعودية في العالم، ويقدر ما بين ٣٦ - ٩٠ مليار برميل.

وفي القطاع الزراعي، فإن للعراق امكانات قادرة على توفير الغذاء لنصف سكانه[٢٤].

٦- سياسياً

أ) حزبياً

يتولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة، منذ قيامه بالثورة في ٣٠/١٧ تموز ١٩٦٨[٢٥] ويعتبر «الحزب القائد أو بصيغة أخرى الحزب المهيمن على الحياة السياسية في العراق»[٢٦]، وبلغ عدد أعضائه مليون ونصف في العام ١٩٨١، أي نسبة ١ - ١٠ من السكان[٢٧].

فقد أشارت المادة ٣٧ من الدستور المؤقت الصادر في ١٩ تموز ١٩٧٠، على «اعطاء حزب البعث الدور القيادي في الدولة والمجتمع» [٢٨] ورغم هذا الدور فإن الحياة السياسية الحزبية في العراق شهدت تشكيل الجبهة الوطنية القومية التقدمية بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي في ١٩٧٣/٧/١٧ [٢٩] والتي انتهت في العام ١٩٧٩، بعد صدور تقرير سياسي عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ١٩٧٨/٣/١٠، تضمن انتقادات حادة لحزب البعث العربي الاشتراكي [٣٠] وبحظر نشاط الحزب الشيوعي، واغلاق صحيفته فإن التعددية الحزبية قد انتهت داخل العراق.

ولكن خارج العراق شهد ولادة أحزاب وتجمعات سياسية عديدة، قومية، ودينية، وكردية، أكثر من ٢٥ حزباً وتجمعاً سياسياً، ويلاحظ ان أغلبيتها ظهر بعد العام ١٩٩٠[٣١].

ب) للمؤسسات الدستورية

حدد دستور الدولة أن العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة هدفه الأساس تحقيق الدولة العربية الواحدة، وتتكون المؤسسات الدستورية.

مجلس قيادة الثورة الهيئة العليا في الدولة ويمارس مهام السلطة التشريعية العليا، مثل اصدار القوانين

---

٢٢ - الجميلي، مصدر سابق، ص٣٥.

٢٣ - محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢، ص٦٠.

٢٤ - حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٢٨١ - ٢٨٢.

٢٥ - الحديثي، مصدر سابق، ص٣٦.

٢٦ - عزالرجال، مصدر سابق، ص٩١.

٢٧ - عبد الجبار، مصدر سابق، ص٨١.

٢٨ - المصدر السابق، ص٩٢.

٢٩ - التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، مطابع دار الثورة ١٩٧٤، ص.

٣٠ - أمير اسكندر، صدام حسين مناضلاً ومفكراً وانساناً، القدس، منشورات البيادر ١٩٩٠، ص٢٥.

٣١ - لمزيد من التفاصيل، انظر عبد الجبار، مصدر سابق ص٢٤٩ - ٢٥٢.

وانظر أيضاً مجيد، مصدر سابق، ص١٢٦ - ١٢٧.

واتخاذ القرارات ويتولى اقرار شؤون الدفاع والأمن العام وإعلان الحرب، وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

المجلس الوطني، وهو الهيئة التي تضم ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً مباشراً وبالاقتراع السري العام، ويتولى الاسهام في تشريع القوانين[٣٢] وعلى الرغم من أن الدستور المؤقت الصادر عام ١٩٥٨، كان ينص على انتخاب جمعية تشريعية في تاريخ يتم تحديده من قبل الحكومة، فإن أول انتخابات أجريت في ١٩٨٠/٦/٢٠، والدورة الثانية في شهر ١٩٨٤/١١ والثالثة في شهر ١٩٨٩/٤، وأجريت بين المرشحين الافراد، وليس على أساس التنافس الحزبي[٣٣].

وفي العام ١٩٩١، تم طرح قانون الأحزاب، بهدف إعادة الحياة الحزبية في العراق [٣٤].

رئيس الجمهورية، وهو رئيس الدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس السلطة التنفيذية، ويتولى حمايتها مباشرة أو بواسطة مجلس الوزراء، وله صلاحية تعيين نوابه والوزراء وأعفائهم[٣٥]، وتولى رئاسة الجمهورية عقب ثورة ١٧ - ٣٠ تموز، الرئيس أحمد حسن البكر، الذي تنازل عن رئاسة الجمهورية، وأصبح صدام حسين رئيساً للجمهورية حتى الآن[٣٦].

مجلس الوزراء، ويتكون من الوزراء ويرأسه رئيس الجمهورية، ويتولى إعداد مشروعات القوانين واحالتها الى السلطة التشريعية المختصة، واعداد خطط الدولة، وميزانيتها العامة، والاشراف على المرافق العامة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية[٣٧].

٧- عسكرياً

أولى العراق اهتماماً خاصاً بالقوة العسكرية، منذ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في العام ١٩٦٨، سواء الجيش النظامي أو الجيش الشعبي، حيث لجأ ومنذ أواسط السبعينات الى تنويع مصادر التسليح، دون الارتباط بدولة معينة[٣٨].

أ) الجيش الشعبي

ابتدأ تسليح أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام ١٩٦٨، إلا أن قرار انشاء الجيش الشعبي لم يصدر إلا في ١٩٧٠/١٢/٨، ونما الجيش الشعبي من ٥٠ ألف منتصف السبعينات الى أكثر من ١٠٠ ألف عام ١٩٧٧، ووصل الى ٥٠٠ ألف عام ١٩٨٢، وتولى مهمات قتالية بارزة[٣٩].

ب) الجيش النظامي

لقد اعتبر الجيش العراقي، عدداً وتسليحاً من الجيوش العادية، قياساً بجيوش المنطقة، ولكنه بعد أن

---

٣٢ - الحديثي، ص٩٤ - ٩٥.

٣٣ - أحمد أبو الحسن زرد، الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية، السياسة الدولية، العدد ٩٧، تموز (يوليو)، ١٩٨٩، ص١٦٥.

٣٤ - عبد الجبار، مصدر سابق، ص١٧٣ - ١٧٤.

٣٥ - الحديثي، مصدر سابق، ص٩٥.

٣٦ - هيكل، مصدر سابق، ص٢٣٢.

٣٧ - الحديثي، مصدر سابق، ص٩٥.

٣٨ - حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٣٢٦.

٣٩ - عبد الجبار، مصدر سابق، ص٧٤.

دخل في الحرب مع ايران خرج منها غير ما دخلها، ووصل تعداده الى ٦٩٠ ألف جندي نظامي عام ١٩٨٩ بل يستمد قوته من تجربته في الحرب العراقية ـ الايرانية وطريقة تنظيمه، وأسلحته الجديدة، والبنية التحتية التي يمتلكها.

ويعتبر سلاح الطيران مصدر قوة العراق الثاني بعد الجيش [٤٠] فقد انتهت الحرب مع ايران بـ (٥٠٠) طائرة، و ٥٥٠٠ دبابة [٤١] وتمكن من بناء صناعة عسكرية متطورة، سواء في الصواريخ أو الأسلحة الكيماوية فضلاً عن الأسلحة النووية التي كشفت وقائع التفتيش الأولية منشآتها، بعد وقف اطلاق النار بعد العدوان الاميركي عام ١٩٩١ وأظهرت ان العراق كان على مسافة لا تزيد عن عام من انتاج قنابل ذرية[٤٢].

ولكن الوضع تغير بعد حرب الخليج، فقد انخفض عدد أفراد الجيش الى ٣٨٥ ألفاً[٤٣] وفقد قسم كبير من قوته سواء في مجال الدبابات أو الطائرات أو الصواريخ أو الصناعة العسكرية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية

تباينت آراء الباحثين في رؤية العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، فإذا كان تجاه رأى في العوامل الداخلية (الأهم)، فإن تجاه آخر رأى في العوامل الخارجية أكثر تأثيراً بينما ذهب تجاه ثالث الى العوامل الشخصية الخاصة بصانع القرار.

ورغم أن هذه الآراء تتمتع بهذا القدر أو ذاك من الصواب، فإن تأثيرها يختلف بين فترة وأخرى، فقد تتقدم العوامل الداخلية في فترة ما، وفي أخرى تتراجع.. ومع ذلك نرى أن الواقع الداخلي متفاعلاً مع البيئة الخارجية تحدد الحركة السياسية الخارجية.

١- العامل الجغرافي:

تمثل جغرافية العراق عامل تأثير كبير في سياسته الخارجية، لدرجة يبدو معها أنه أسير هذه الجغرافية، رغم كل محاولاته للتحرر منها، فهو يفتقر لمنفذ بحري أو لساحل، وبذلك يحس باختناق بحري عسكرياً، واقتصادياً.

فقد كان من بين خططه العسكرية بعد العام ١٩٧٢ انشاء قوة بحرية بمساعدة سوفيتية، فاصطدم بحقيقة أن ليس بإمكانه أن يطور أسطوله دون ميناء يطل على الخليج، ومنطقة واسعة للمناورات [٤٤] نظراً لأن ايران تقاسمه السيادة مع بعض اجزاء منطقة شط العرب.

لقد سدت خطط السياسة الدولية، منافذ العراق الى الخليج، وبالتالي فإن هذا البلد المنتج للبترول

---

٤٠ ـ ريتا حمدان، القلق الاسرائيلي ازاء تنامي القوة العسكرية العراقية، دوره وانعكاساته على أزمة الخليج الراهنة، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٥، كانون ثاني (يناير) ١٩٩١، ص٤٩ ـ ٥٢.

٤١ ـ سالينجر، مصدر سابق، ص٧.

٤٢ ـ لطفي الخولي، في ابراهيم نافع وآخرون، ماذا بعد عاصفة الصحراء، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢، ص١٩٧ + ١٩٨.

٤٣ ـ عبد الجبار، مصدر سابق، ص٧٤.

٤٤ ـ صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت السياسة الدولية العدد ٣٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٣، ص١١.

والمصدر له، كان يرى البحر من بعيد دون أن يصل إليه، وحاول أن يتغلب على هذه المشكلة بانشاء خطوط للأنابيب، تنقل بتروله الى كل البحار، عبر سوريا الى البحر الأبيض المتوسط، وعبر السعودية، الى البحر الأحمر، وعبر تركيا الى بحر مرمرة [٤٥] ولكن في اللحظات الحرجة توقف تصدير النفط كلياً خلال الحرب مع ايران عبر موانئ الخليج بسبب العمليات العسكرية، وفي العام ١٩٨٢، أوقفت سوريا مرور النفط عبر أراضيها [٤٦] وأصبح العراق بعد حرب الخليج الثانية فريسة حصار كامل.

إن هذه الحقائق أظهرت ان العراق يقع تحت رحمة هذه الدول، القادرة على اغلاق أنابيب النفط في أية لحظة تريد، إذا ما شعرت ان سياسة العراق تضر بمصالحها أو حتى لا تتجاوب معها، فأي خط أنابيب يعبر أراضي أجنبية يمثل عامل عجز ونقطة ضعف محتملة.

والعراق فوق ذلك محاط بدول لا تتمتع بعلاقات مستقرة معه باستثناء الأردن الذي يعتمد اقتصادياً على العراق اضافة الى أن دولتين من الدول المحيطة به ايران وتركيا ليستا عربيتين، عدا أن الأخيرة تمثل المنافس الجغرافي والسياسي الدائم للعراق[٤٧].

ويتفاعل التوظيف الخارجي لواقع العراق الجغرافي مع احتمالات الاستثمار الخارجي للمياه، فمن المعروف أن الجغرافيا جعلت مصادر المياه الأساسية نهري دجلة والفرات، تنبع من جبال تركيا وتمر بها ولا سيما نهر الفرات قبل دخولها العراق بالأراضي السورية، وهكذا، فإن امكانية توظيف تدفق المياه من خارج حدوده كأداة سياسية لبعض دول الجوار لصالحها مسألة واردة [٤٨]، ولعل في الأصوات التي أخذت ترتفع في تركيا، نقطة ماء مقابل نقطة نفط المؤشرات الأولية على ذلك.

ومن سوء حظ العراق ان الجغرافية السياسية كانت ضده، في حين ان الجغرافية الطبيعية كانت تحابية [٤٩] وهذا قدر الجغرافية أن تبقى تتحكم في سياسة العراق الخارجية.

٢- العامل الاقتصادي

فهذه الجغرافية الطبيعية، جعلته دولة ثرية في مصادر الطاقة ولا سيما النفط، والمعادن غير الوقودية منها، الكبريت، الفوسفات، الرخام، ورمال الزجاج، بالاضافة الى موارده من المياه التي تكفل له توسعاً في الزراعة.

إن المتغيرات الأهم التي أدخلتها ثورة تموز ١٩٦٨، هي العمل على تأميم النفط، ففي الأول من حزيران عام ١٩٧٢، أمم العراق شركة نفط العراق الأجنبية، وكان عملاً لا سابق له في حينه [٥٠] تلا ذلك تأميم الحصص الأجنبية المتبقية في شركة نفط البصرة عام ١٩٧٣, و ١٩٧٥ فقد أممت حصص كل من أميركا وهولندا في شركة البصرة إثر إعلان حرب تشرين [٥١] ودفع تأميم النفط لتصاعد الدخل

---

٤٥ - هيكل، مصدر سابق، ص٤٧.

٤٦ - الخفاجي، مصدر سابق، ص١٨٣.

٤٧ - جراهام فولر، العراق في العقد المقبل.. هل سيقوى على البقاء حتى العام ٢٠٠٢، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دون سنة اصدار، ص١٧.

٤٨ - مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ - ١٩٩٠، مصدر سابق، ص٨ - ٩.

٤٩ - نقلاً عن هيكل، مصدر سابق، ص٤٧.

٥٠ - غريش، مصدر سابق، ص١٥٠ - ١٥١.

القومي، فبعد أن كان دخله بليوناً و ٢٣٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٠، وصل في سنة ١٩٨٠ الى ٢٥ مليار دولار [٥٢].

ولكن الحرب مع ايران التي استمرت ثماني سنوات استنفذت الاحتياطي العراقي، ومقداره ٣٦ بليون دولار ثم راكمت ديوناً على العراق بلغت ٦٠ مليون دولار [٥٣] وقدرت خسائر حرب الخليج الثانية بين ١ كانون الثاني و ٢٧ شباط ١٩٩١، زهاء ١٧٠ مليار دولار [٥٤] وبفرض الحصار على العراق في عام ١٩٩٠، فإن العامل الاقتصادي تم تحييده إن لم يكن قد أخذ يعمل بالضد من السياسة الخارجية، التي تحول رفع الحصار أحد أهدافها الأساسية إن لم يكن هدفها الأول.

إن العراق استثمر فائض النفط، خلال السبعينات والثمانينات في التنمية الزراعية [٥٤] والصناعية المدنية والعسكرية، كما سيتضح لاحقاً، فقد كان هناك اهتمام بمراكز البحوث، وبإعداد الكادر وبآخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا [٥٥] حيث يقول رجل الأعمال البريطاني بول هندرس، الذي اشترى العراقيون منه شركة صناعة معدات المكائن (متريكس تشرتشل) في العام ١٩٨٧، بأنه وجد من بين المصانع التي زارها في العراق، أكبر مصنع مكائن في العالم رآه في حياته وأكثرها تجهيزاً بالتقانة المتقدمة [٥٦] ولكن بعد حرب الخليج الثانية، أصبحت أولوية الاهتمام العراقي بتوفير الغذاء، كما يتضح من برنامج النفط مقابل الغذاء.

٣- العامل الديمغرافي

ليست تركيبة سكان العراق المتنوعة بنت حرب الخليج، وانما تعود لموقع العراق الجغرافي، الذي أوجد هذه الخريطة المتنوعة اثنياً ودينياً منذ القدم ولعبت دوراً في سياسة العراق داخلياً وخارجياً.

ويلاحظ أن الدور التأثيري يبرز بوضوح وحدة، حين تضعف الدولة المركزية، ويقل حين تقوى، وليس هذا الواقع خارج ادراك السلطة في بغداد، فالرئيس صدام حسين، يقول في العام ١٩٨٦ بإمكانهم، ويقصد الدول والقوى التي تريد احتضان العراق أن يصنعوا ثلاثة كيانات، وهي ممكنة بالقياس النسبي الى بعض الحالات والكيانات الموجودة في الوطن العربي، فكل كيان يحتوي على أكثر من أربعة ملايين نسمة، ومساحة واسعة من الأرض، فيها مردود اقتصادي من البترول،.. وفيه زراعة وماء [٥٧] ويشكل هذا التباين وعدم التجانس عامل ضعف داخلياً وخارجياً وبخاصة عندما يستغل من القوى الخارجية.

---

٥١ ـ انظر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، لحزب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص٧٩.

انظر الحديثي، مصدر سابق، ص١٤٧.

وانظر أيضا الطائي، مصدر سابق، ص٦٣.

٥٢ ـ مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ ـ ١٩٩٠ مصدر سابق، ص١٠.

وانظر هيكل، مصدر سابق، ص٩١.

٥٣ ـ المصدر السابق ص١٦٢.

٥٤ ـ عادل سمارة، البريسترويكا، حرب الخليج، والعلاقات العربية السوفياتية، الطيبة، مركز احياء التراث العربي ١٩٩١، ص١٤٢ ـ ١٤٣.

٥٥ ـ صدام حسين، الاشتراكية، المختارات الجزء الأول، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٨، ص٥٥.

٥٦ ـ نقلاً عن محمد عارف، مشكلة التقانة (التكنولوجيا في قضية الأسلحة للعراق، المستقبل العربي) العدد ٢٠٩. ١٩٩٦/٧، ص٤٨.

فمنذ اللحظة الأولى لاستلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العام ١٩٦٨، اصطدم بالمشكلة الكردية التي تعد الأبرز في التأثير في السياسة الداخلية والخارجية ولمواجهة هذه المعضلة كان بيان ١١ اذار ١٩٧٠، الذي منح الاكراد حكماً ذاتياً[٥٨] ولكن ذلك لم ينه هذه المعضلة التي تفجرت بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ إلا بعد بعد توقيع اتفاق الجزائر بين العراق وايران حول شط العرب، بعد أن وجد العراق ان ايران تستخدم جماعات من الاكراد لاشعال نار الحرب..»[٥٩].

وفي السنوات الأخيرة من الحرب العراقية - الايرانية دعم الايرانيون الأكراد في شمال العراق مادياً وتسليحياً، وحدثت مواجهات وضع حداً لها العراقيون بالقوة، بشن هجوم واسع على المناطق التي تمردت على السلطة المركزية في بغداد (٦٠)، وبعد حرب الخليج الثانية التي أدت الى ضعف السلطة المركزية ظهر التأثير الكبير، لهذا العامل في السياستين الداخلية والخارجية العراقية، ففي شهر آذار ١٩٩١ - أي عقب انتهاء الحرب مباشرة، تمرد العراقيون الشيعة في الجنوب وحملوا الأسلحة، وفي الشمال حاول الاكراد التخلص من السلطة المركزية»[٦١] وبدت وكأنها الفرصة السانحة أمام أكراد العراق للتمرد بتشجيع من الرئيس الأميركي جورج بوش الذي دعا الأكراد للتمرد ضد نظام صدام حسين، فكانت (انتفاضة) آذار/ ابريل التي سحقها الجيش العراقي بقسوة [٦٢]، واتخذ الرئيس بوش بالاتفاق مع بريطانيا وفرنسا- التي انسحبت من المشاركة بطائراتها الحربية في فرض الحظر وأخذ موقفها يبتعد تدريجيا عن الموقف الاميركي- من هذا الواقع السكاني المتباين مبرراً لاقامة محمية جوية شمال خط العرض ٣٦، في نيسان ١٩٩١، وجنوب خط العرض ٣٢ في آب ١٩٩٩، بموجبها منع الطيران العراقي بمختف نوعياته من العمل فيها [٦٣].

وبدأ التدخل الواسع من دول عديدة عبر هذه التركيبة السكانية في العراق وبسبب فقدان السلطة المركزية وجودها في شمال العراق بدأت تركيا بالتدخل عسكرياً [٦٤] ورغم ان الحجة التي تسوقها لتبرير هذا التدخل - متابعة عناصر حزب العمال الكردستاني فإن الرئيس التركي أوزال أكد أن «تركيا صارت حارسة لحقوق الأكراد، ليس في تركيا فحسب وانما في المنطقة بأسرها، وذلك في اشارة للعراق»[٦٥]، وهكذا شنت ايران وتركيا غزوات عسكرية متكررة على العراق.. إذ غزا زهاء ٢٠٠٠ جندي ايراني العراق في نقاط مختلفة في تموز ١٩٩٦، وغزا أكثر من ٥٠ ألف جندي تركي شمال العراق في ١٤ ايار ١٩٩٧ [٦٦]، عدا عن الأموال التي تقدمها دول عديدة للأكراد وعلى سبيل المثال، يتضح من

---

٥٧ - صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، المختارات، الجزء الثالث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٨،ص٢٢.

٥٨ - التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص٨٢. ولمزيد من المعلومات عن الدور الكردي في السياسة الداخلية والخارجية للعراق ، انظرأحمد عبد الرحيم مصطفى، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق، السياسة الدولية، العدد ٢٣ كانون ثاني يناير١٩٧١، ص٢٩-٣٩.

٥٩ - هيكل، مصدر سابق، ص٢٣١.

٦٠ - فولر، مصدر سابق، ص٣٣.

٦١ - جوزيف بريسكو، يوميات كولين باول، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، دون سنة اصدار، ص٦٦٨.

٦٢ - اسامة مخيمر، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأميركية، السياسة الدولية، العدد ١٣٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩، ص١٣٥.

٦٣ - محمود عزمي، المحمية الجوية الأميركية في جنوب العراق: الدوافع والأهداف، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤٢، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٩٢، ص٧ - ٨.

٦٤ - حسيب عارف العبيدي، العراق ودول الجوار غير العربي، بغداد، بيت الحكمة ١٩٩٧، ص١٥.

٦٥ - بدر أحمد عبد العاطي، ايران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص٧٠.

ميزانية الحزب الديمقراطي الكردستاني التي وزعت في العام ١٩٧٨، ان مصطفى البارزاني استلم بين أعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ أموالاً من ايران وأميركا والسعودية وألمانيا [٦٧] وورد في التقرير الرسمي الذي قدمه السناتور أتيس بايك، رئيس لجنة الاستخبارات الأميركية في مجلس الشيوخ، وتم نشر خلاصة التقرير في جريدة الغارديان البريطانية في ١٩٩٠/١٠/٢٠، بأن الحكومة الأميركية أنفقت ١٦ مليون دولار على تسليح ومكافأة مصطفى البرازاني [٦٨].

إن كل ذلك يعكس حتمية تأثير العامل السكاني في حركة السياسة العراقية الداخلية والخارجية، ويدل على أن المشكلة الكردية ـ ستظل ـ تمثل نزيفاً داخلياً وقابلة للاستغلال من قبل أعداء العراق كلما وجدوا لهم مصلحة في ذلك.

٤- العامل العسكري

واضح من العامل السابق، أن ما يقلق العراق هو «الأمن» بشقيه الداخلي والخارجي، وهو ليس وليد السنوات القليلة الماضية، أي منذ استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة، وانما يعود ذلك الى اللحظة الأولى لقيام دولته الحديثة.

ولهذا السبب، متفاعلاً مع غيره من العوامل، أولى العراق منذ العام ١٩٦٨ اهتماماً خاصاً بالقوة العسكرية وزيادتها التي أخذت بالتطور الكمي والنوعي على النحو التدريجي الذي جعل العراق في عام ١٩٨٠، مثلاً ثالث أكبر قوة عسكرية في العالم من حيث العدد، وثالث دولة عربية من حيث الانفاق العسكري وبعد هذا العام استدعت ضرورة الدفاع عن العراق الارتقاء بقدراته العسكرية عدة وعدداً الى آفاق أرحب وأوسع وعلى نحو أدى الى تصاعد الانفاق العسكري العراقي الى مستويات عالية [٦٩].

وفي هذا العام ١٩٨٠، اندلعت الحرب بين العراق وايران، وكان التقدير ان طول الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي الى تحجيم دور العراق الاقليمي[٧٠] وذلك باضعافه عسكرياً واقتصادياً، ولكن النتيجة كانت غير ذلك ـ عسكرياً ـ فقد تمكن العراق خلال الحرب من بناء قوة عسكرية فاقت كل القوى العربية[٧١]، وتفوق على باكستان وايران وتركيا في القدرات العسكرية سواء من حيث عدد القوات أو التجهيزات القتالية في الكم والنوع [٧٢] وتوازي على الأقل قدرة اسرائيل[٧٣] ولكن بعد في العام ١٩٩١، ظهر عامل البيئة الخارجية، وضعف هذا العامل كما سيتضح فيما بعد.

٥- العامل التاريخي

---

٦٦ ـ سيمونز، مصدر سابق، ص٢٨٧.

٦٧ ـ مجيد، مصدر سابق، ص٥١.

٦٨ ـ المصدر السابق، ص٣٧.

٦٩ ـ مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ ـ ١٩٩٠، مصدر سابق، ص١١.

٧٠ ـ هيكل، مصدر سابق، ص١٢٢.

٧١ ـ اللواء طلعت مسلّم، تقويم أهداف الأزمة، في أحمد صدقي الدجاني أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١، ص١٦٠.

٧٢ ـ حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٢٣٤.

٧٣ ـ رشيد شقير، أزمة الخليج: جذور.. آفاق الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٥، كانون ثاني (يناير) ١٩٩١، ص١٥.

ليست اشكالية الجغرافية، والسكان، والعلاقات مع الجيران جديدة على العراق، وانما تعود الى انشاء دولة العراق الحديثة، والى اللحظة التي تم فيها ترسيم الحدود، وقبل ذلك.

فحين أكد الخبراء، ان باطن الأرض في العراق وفارس (ايران)، مليء بالنفط، واكتشفت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا انها لم تحظ بأي قسط من تلك الثروة والنفط، بدأ التزاحم والصراع على الفور[٧٤] وكان الفوز من نصيب بريطانيا، التي احتلت العراق عقب الحرب العالمية الأولى، واستحوذت على النفط عبر ثلاث شركات بأسماء تنطوي على تقسيم جغرافي سكاني للعراق، وهي شركة نفط العراق، وشركة نفط البصرة، وشركة نفط الموصل[٧٥]، واستخدم البريطانيون خلال احتلالهم للعراق الأقليات كأداة ضد أية محاولة لمقاومة الاحتلال، حيث احتضنوا فكرة اقامة دولة للأكراد بين العام ١٩١٨ ـ ١٩٢٤، واستغلتهم تحت نفس الفكرة بين الأعوام ١٩٤١ ـ ١٩٤٥[٧٦] واستخدم البريطانيون العديد من مسيحيي «المار شمعون» رئيس الطائفة (الاثورية) الذي وقف ضد قبول العراق عضواً في عصبة الأمم، وهدد الحكومة العراقية العام ٣٢ بالقيام بتمرد لمنحه سلطة زمنية استخدمهم البريطانيون في صفوفها وأطلقت عليهم (قوات الليفي) في مواجهة ثورة رشيد عالي الكيلاني [٧٧] وشكلت التركيبة السكانية العراقية عامل تأثير في السياسة الخارجية العراقية والداخلية، ولكن بعد انضمام العراق الى حلف بغداد، والذي ضم كلاً من تركيا وايران والعراق، اضافة الى الباكستان وبريطانيا، لم تتجدد حركات التمرد الكردية، إلا بعد انسحاب العراق من الحلف في اذار العام ١٩٥٩[٧٨] حيث أعلن مصطفى البارزاني تمرداً في شمال العراق في أيلول ١٩٦١ تحت شعار «حكم ذاتي لكردستان»[٧٩] واستمرت العلاقة بين هدنات ومواجهات حتى العام ١٩٦٨.

ومنذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اتسمت العلاقة بين العراق وايران بالسلبية والتوتر، ويعود سبب ذلك للخلاف التاريخي بين ايران والعراق على شط العرب، فمنذ القرن السادس عشر ومع إعادة تكوين الامبراطورية الفارسية تحت حكم آل الصفويين الشيعة، صار شط العرب نقطة خلاف بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية، فاعتبر الطرفان السيطرة عليه أمراً حيوياً[٨٠] والمستمر حتى الآن ليس بين العراق وايران، وانما أيضاً بين العراق والكويت التي كانت حتى الحرب العالمية الأولى تابعة لولاية البصرة [٨١]، فقد اعتبر العراق الكويت جزءاً من أرضه وطالب بضمها الى العراق في العام ١٩٣٦ و ١٩٥٨ و ١٩٦١، وحين أعلن الاعتراف باستقلال الكويت بعد سقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم، لم توافق بغداد على ترسيم الحدود[٨٢] وهكذا تبدو السياسة الخارجية للعراق بعد العام ١٩٦٨، هي امتداد بشكل أو بآخر لسياسة العراق

---

٧٤ ـ غريش، مصدر سابق، ص٧١.

٧٥ ـ الخيرو، مصدر سابق، ص٧٩.

٧٦ ـ انظر المصدر السابق، ص٧٥.

٧٧ ـ عبد الفتاح، مصدر سابق، ص١٠٨ ـ ١١٠.

٧٨ ـ المصدر السابق، ص١٠٦.

٧٩ ـ غريش، مصدر سابق، ص١٣٨ ـ ١٣٩.

٨٠ ـ المصدر السابق، ص١٣٧.

٨١ ـ سالينجر، مصدر سابق، ص٢٣.

الخارجية منذ اقامة الدولة الحديثة.

٦- العامل الأيديولوجي

يُظهر العامل السابق (التاريخي) أن العراق في سياسته الخارجية ظل مرتبطاً ببريطانيا حتى العام ١٩٥٨ أي عام قيام ثورة ١٤ تموز، التي انطوت على تحرر من السياسة البريطانية وبحكم عوامل الجغرافية السياسية، والسكان وجد نفسه أمام الخيار العربي، وتميزت سياسة العراق الخارجية بعد هذا العام، بكونها ذات سمة عربية، ولكنها متباينة حسب رؤية النظام القائم، وكانت مقيدة بأطر داخلية واقليمية ودولية [٨٣]، ولكن بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في العام ١٩٦٨، تحررت سياسة العراق الخارجية من القيود الداخلية، وازدادت القيود الخارجية في بعض الفترات، وأصبحت سياسة العراق الخارجية تنطلق من فكر الحزب، القومي، الذي يدعو للوحدة العربية، كما يقول صدام حسين «فلسفتي في الحكم هي فلسفة حزب البعث العربي الاشتراكي» وأخذ العراق انطلاقاً من أيديولوجية الحزب يبلور مشروعاً قومياً يسعى من خلاله الى قيادة حركة التغيير في بلاده والوطن العربي، ومنطقة شرق الأوسط[٨٥] ودفع ثمن هذه الأيديولوجية صدامات عديدة في الاطار الاقليمي والعربي والدولي.

٧- البيئة الخارجية

يتحدد تأثير البيئة الخارجية، في السياسة الخارجية لأية دولة عبر التفاعل مع أهداف الدولة سواء سلباً أو ايجاباً، وهكذا يمكن تحديد تأثير البيئة الخارجية في سياسة العراق الخارجية عبر ثلاثة مستويات تفاعلت مع بعضها.

أ) المستوى الأيديولوجي

لقد استطاع العراق وعبر ايديولوجية حزب البعث من تكوين دولة علمانية وبهذا العمل فإنه يثير حفظية منطقة بكاملها كرست نفسها للنزعات الطائفية الأكثر تشدداً [٨٦] وفي ذلك فإن الحكومة انطلقت من أيديولوجية الحزب، متفاعلة مع تركيبة السكان الاثنية والدينية التي لا تقبل القسمة على أية أيديولوجية دينية.

وعبر أيديولوجية حزب البعث، شكلت الوحدة العربية أحد الأهداف الاستراتيجية للعراق بعد العام

---

٨٢ ـ لمزيد من التفاصيل، انظر:
صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، السياسة الدولية، العدد ٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٣، ص١١١ ـ ١١٥.
أهارون يريف وآخرون، حرب في الخليج، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ١٩٩٣، ص١٨.
غريش، مصدر سابق، ص٥٧ ـ ٥٨.
فولر، مصدر سابق، ٩٨.

٨٣ ـ العبيدي، مصدر سابق، ص١٣٧.

٨٤ ـ صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، المختارات، الجزء الثالث، مصدر سابق، ٧٩.

٨٥ ـ لطفي الخولي، في نافع ، مصدر سابق، ص١٩٦.

٨٦ ـ ميشيل جوبر، في نافع ، المصدر السابق، ص٢٠.

١٩٦٨[٨٧] فالمهمات التي تواجهها الثورة التي يفجرها حزب البعث العربي الاشتراكي، ويقودها في قطر، هي ذات وجهين الأول ويغلب عليها الطابع المباشر ضمن الاطار الجغرافي والسياسي لذلك القطر لانجاز مهمات وطنية لا يمكن دون انجازها تحويل ذلك القطر الى قاعدة ثورة حقيقية للنضال القومي، والثاني ويغلب عليها طابع العمل غير المباشر لتأدية المهمات القومية[٨٨]، وتأسيساً على هذه الرؤية فإن صدام حسين لا يعتبر رقعة الأرض التي يقف علهيا في العراق غاية الأمل من النضال، فهذه الرقعة هي جزء من أرض أوسع وأرحب منها هي الوطن العربي[٨٩]، لأن حدود أفكارنا - يقول صدام حسين - اهدافنا ليست محصورة في العراق وانما تتعداه الى الوطن العربي [٩٠] وبذلك فإن العراق أخذ يشكل في سياسته هذه تحدياً أولاً لدور الدول العربية الأكبر وبخاصة مصر، على الصعيد العربي وثانياً: لوجود دول عربية بحد ذاتها، وهذا ما أثار حفيظة دول عربية، فكانت فرصة ضرب العراق تحقق لمصر جانب اضعاف منافس اقليمي قوي وعندما حدثت أزمة الخليج العربي في ٢ آب ١٩٩٠ كانت بمثابة الفرصة لمصر، للتخلص من منافس اقليمي عربي قوي يمتلك جميع عناصر القوة الاقليمية التي تمكنه من لعب دور قيادي على الصعيد العربي [٩١] وأثار حفيظة عدد كبير من الدول العربية التي تتناقض مصلحتها مع هذا الدور القيادي للعراق.

ب) المستوى الاقتصادي - النفطي

ارتكزت سياسة العراق النفطية، على مفهومين الأول: تقاسم ثروة العرب النفطية بين الدول العربية، فلا يجوز أن تبقى هناك دول غارقة في الفقر، وأخرى غارقة في الثراء، والثاني نفط العرب للعرب، فالبترول «بقدر ما يمثل مركز ضغط أميركي على أوروبا فإنه يمكن أن يمثل أيضاً أو أن يكون ممثلاً لمركز ضغط عربي»[٩٢] وبعد انتهاء الحرب مع ايران سعى العراق الى ضرورة ان يكون للأقطار العربية المنتجة للنفط سياسة نفطية جديدة[٩٣] وفي مواجهة هذا الخطاب السياسي الخارجي العراقي تجاه النفط، كان يقف الخطاب السياسي الخارجي الأميركي، والذي يرى ان أية محاولة من جانب أية قوة عسكرية للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج، سوف يعتبر في نظر الولايات المتحدة الأميركية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية[٩٤] وان السيطرة على منابع النفط يشكل مساً بعصب الحياة بالنسبة لكثير من دول العالم المستوردة له، وخاصة الصناعية منها، التي تشكل منافساً اقتصادياً

---

٨٧ - الجميلي، مصدر سابق، ص٣٣.

٨٨ - انظر التقرير الثامن للمؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص١٧٨.

٨٩ - اسكندر، مصدر سابق، ص٢٧.

٩٠ - صدام حسين الاشتراكية، المختارات، الجزء الأول، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٨ ص٥٨.

٩١ - ضاري رشيد الياسين، البيئة الاقليمية للعراق، رؤية علمية، دراسات استراتيجية العدد ١٥١. ١٩٩٨، ص٣٦ - ٣٧.

٩٢ - اسكندر، مصدر سابق، ص٢٧٧.

٩٣ - عودة بطرس عودة، محاصرون في الواقع العربي، عمان، وكالة التوزيع الأردنية ١٩٨٨، ص٧٣.

٩٤ - هيكل، مصدر سابق، ص١٢٩.

للولايات المتحدة الأميركية، بما يجعل منه في الوقت نفسه وسيلة فعالة للتحكم السياسي والاقتصادي في مجريات النظام العالمي[٩٥] وباقتراب العراق بالقوة من الكويت يعني مس المصالح الحيوية الأميركية، وخلق حالة جديدة من الاثارة والاستجابة.. حسب توازن القوى.

جـ) المستوى العسكري

بموازاة المستوى الايديولوجي والاقتصادي - النفطي ظهر المستوى العسكري الذي تمثل في امتلاك العراق لقوة عسكرية، كمية ونوعية بلغت مداها في تصنيع وامتلاك صواريخ أرض - أرض بعيدة المدى. بعد أن أدرك أهمية هذه الصواريخ خلال حربه مع ايران في الهجوم على العمق الاستراتيجي، فقد لجأ الى تحسين صاروخ «سكود ب» ليصبح الصاروخ العراقي (الحسين) وفي المرحلة الأولى استخدم المهندسون حوالي ٣٠٠ صاروخ سكود ب، لينتجوا ٢٠٠ صاروخ من طراز الحسين، وبعد ذلك بدأوا بانتاج صاروخ أصلي وأطالوا مداه من ٢٨٠ كلم، الى حوالي ٦٠٠ كلم[٩٦] وفي شهر كانون الأول، عام ١٩٨٩، نجح في اطلاق صاروخ «العابد» الفضائي القادر على حمل أقمار صناعية[٩٧] كما أصبح العراق قوة لا يستهان بها في مجال الأسلحة الكيماوية بعد أن تمكن من تطوير امكانياته في مجال انتاج الغازات الحربية، وغازات الأعصاب، ولكن الأمور ازدادت سوءاً مع عام ١٩٩٠، عندما تسربت الأنباء حول نشر العراق صواريخ بالستية أرض - أرض قرب حدوده مع الأردن[٩٨] واستندت هذه السياسة العراقية نحو التصنيع العسكري «على حق العرب في أن يمتلكوا أي سلاح يمتلكه عدوهم»[٩٩].

وبدأ الاصطدام بالبيئة الخارجية، فقد دعت وزارة الدفاع الأميركية العراق على اثر اطلاق صاروخ العابد الى توخي الحذر وعدم تعريض علاقاته الدولية للخطر، وكان الرد العراقي على لسان الرئيس صدام حسين «ليعلم الجميع بأن من يتحدث عن الأمن والاستقرار في العالم ومن يريد وقف التسابق على اختراع أو امتلاك أسلحة تدمير عليه أن يعمل فعلاً على تحقيق الأمن والاستقرار في كل مكان وبخاصة في منطقتنا»[١٠٠].

وعبر تفاعل هذه المستويات الثلاثة مع بعضها فإن العراق يكون قد دخل في صدام مباشر مع البيئة الخارجية، وكانت حرب الخليج ذروة هذا الصدام الرامي الى اعادة العراق الى اطاره (الخاص) بعيداً عن أية تأثيرات خارجية، وبذلك ظهر تأثير البيئة الخارجية في صنع السياسة الخارجية بشكل حاسم بعد أن أوضحت حرب الخليج الثانية ان الاتجاه الغالب للعوامل الدولية والاقليمية والعربية كان

---

٩٥ - ناظم عبد الواحد الجاسور، المشروع النهضوي العراقي وثوابت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٤، ص٢٥.

٩٦ - حمدان، مصدر سابق، ص٥٤ - ٥٥.

٩٧ - حميد حجول النعيمي، العراق وتكنولوجيا الفضاء، آفاق عربية، العدد ٥، السنة الخامسة عشرة، ايار ١٩٩٠، ص١٨ - ٢١.
انظر أيضاً شامل عبد القادر، لعبة الكبار، بغداد، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر والاعلان ١٩٩٤، ص٩٣.

٩٨ - مراد ابراهيم الدسوقي، عاصفة الصحراء الدرس والنتائج، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص١٠ - ١١.

٩٩ - هيكل، مصدر سابق، ص٢٤٧.

١٠٠ - حمدان، مصدر سابق، ص٥٦.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

يقوم على تطويق وتقليص فرص المناورة والحركة أمامه.

ثالثا: أهداف سياسة العراق الخارجية

تحددت أهداف العراق، انطلاقاً من العوامل الموضوعية، وأساسها العامل الجغرافي، والعامل السكاني، وهي متغيرات ثابتة في تحديدها لأهلاف السياسة الخارجية، وعوامل معنوية، وأساسها أيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي، المرتبطة في جزء منها بالجغرافية السياسية، التي تدفع بالعراق لأن يكون قومياً أكثر من غيره من الدول ويمكن تحديد نوعين من الأهداف.

١- الأهداف الداخلية

ويأتي في مقدمتها «حماية الثورة في القطر العراقي، انطلاقاً من أن الأولوية التاريخية للدولة العراقية هي - في الأمن الداخلي، بفعل التركيبة السكانية والاجتماعية غير المتجانسة، وثانيها التنمية، وهما أولويتان متداخلتان ومتفاعلتان بعضهما مع بعض، فالعراق اكتشف بعد العام ١٩٦٨ أن الحرب في الشمال تستنفذ جزءاً كبيراً من موارده، وهكذا دخل في مفاوضات مع الأكراد، أسفرت عن منحهم حكماً ذاتياً في اتفاق عام ١٩٧٠ ، عرف باتفاق «اذار»[١٠٢]، غير أن التنمية تحتاج للموارد المالية، فكانت قرارات التأميم التي بدأت في العام ١٩٧٢، وانتهت في العام ١٩٧٥، الذي أظهر أن اتفاق الحكم الذاتي فشل في وقف النزيف في الشمال، بسبب استمرار المعركة التي فتحها الشاه منذ العام ١٩٦٨، فكان اتفاق الجزائر كوسيلة (لوقف المعارك) والذي رأى فيه العراق نوعاً من التطبيع الاعتيادي جداً، والمحدود جداً للعلاقات بين البلدين [١٠٣]، ولكنه في الواقع كان مقايضة بين موقف العراق من شط العرب وموقف ايران من دعمها للأكراد.

وهذا ما يوضحه إعلان الرئيس العراقي صدام حسين في ١٧ أيلول عام ١٩٨٠، وفي جلسة استثنائية للنواب بأن الاتفاق «كان نتيجة للظروف التي أملتها، أما شط العرب فيجب أن يظل عراقياً اسماً وفعلاً» [١٠٤].

وباندلاع الحرب في هذا العام، ظهرت من جديد قضية الأمن الداخلي، بعودة ايران الى استخدام الورقة الكردية شمال العراق، الذي شهد في العام ١٩٨٨ هجوماً واسع النطاق [١٠٥] لوضع حد للتمرد الكردي

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية في شباط ١٩٩١، وقيام حركتي التمرد في الجنوب الشيعي، والشمال الكردي برزت مسألة الأمن الداخلي كأولوية قصوى منذ قيام دولة العراق الحديثة، واعتبرت بغداد ان استعادة السيطرة على الجنوب والشمال، هو الامتحان الذي يتعين عليها أن تدخله لحصر آثار كارثة

---

١٠١ - التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص١٩٩.

١٠٢ - هيكل، مصدر سابق، ص٢٣١.

١٠٣ - طارق عزيز، في أم المعارك آفاق الجهاد والبناء - الندوة الفكرية الأولى لمكتب الثقافة والاعلام - القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بغداد، دار الشؤون الثقافية العام ١٩٩٢، ص٣٣٢.

١٠٤ - غريش، مصدر سابق، ص١٢٨.

١٠٥ - فولر، مصدر سابق، ص٣٣.

الحرب، وبدأت فرق من الجيش العراقي تزحف في اتجاه الجنوب وأخرى في اتجاه الشمال ومرت أسابيع حرجة في الجنوب ثم استطاع الجيش السيطرة على الوضع [١٠٦] وفرضت أميركا وبريطانيا وفرنسا حظراً على الطيران العراقي شمال وجنوب العراق، تحت عنوان «حماية الأكراد والشيعة، بهدف ازاحة نظام صدام حسين عن موقعه[١٠٧] أي تغيير النظام السياسي وفي العام ١٩٩٦، اجتاح الجيش العراقي مدينة اربيل (الكردية) لكن بغداد ظلت حتى الآن تفتقد لسيطرتها على الشمال [١٠٨].

وبعد فرض الحصار على العراق في ٢ آب ١٩٩٠، تمثل الأهداف الوطنية، الأمنية، وأيضاً الاقتصادية الأولوية في سلم أهداف السياسة الخارجية العراقية، ليس بهدف التنمية، وانما بهدف عملية البناء، وإعادة اعمار ما خربته الحرب، وتوفير الغذاء والدواء[١٠٩]. فالعراق واجه الانقطاع ومرة واحدة عن العالم والمحيط الاقليمي [١١٠]، وبذلك فإن الأهداف الوطنية التي شكلت الأولوية للعراق بعد العام ١٩٦٨، فإنها عادت بعد العام ١٩٩٠، لتشكل الأولوية القصوى، إن لم تكن الوحيدة، في أهداف السياسة الخارجية العراقية.

٢- الأهداف العربية

تنطلق هذه الأهداف من أيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي، القائمة على أولوية الوحدة العربية، وكذلك على التأكيد على الأمن القومي، فإحساس المرء بأنه جزء من أمة من مائتي مليون انسان غير احساسه بأنه مجرد جزء من شعب، من بضعة ملايين تتهدده وتطمع فيه دول كبرى ودول اقليمية أكبر منه [١١١] وأظهر ذلك تفاعل العامل الايديولوجي مع العامل الجغرافي السياسي، فالعراق يقع حقيقة على طرف العالم العربي ولعل هذا هو السبب الذي يجعله أكثر تمسكاً بعروبته والحفاظ عليها [١١٢] في تحديد هدف الوحدة التي ليست مسألة استاتيكية جامدة، وانما هي حالة انسانية، ولذلك لا بد أن تكون حالة متطورة لا تنتفي فيها الخصوصيات الوطنية والمحلية، وانما هي الحالة التي توجد خصوصيات مشتركة وروابط جديدة للأمة تكون هي الأساس [١١٣]، ولكن هذه الأهداف القومية مرتبطة بتوق العراق الى دور في النظام الاقليمي العربي، يؤهله الى أخذ أسلوب الريادة ويكون صاحب الدور والتأثير الأكبر في النظام العربي[١١٤] فالعراق «لا يعتبر الرقعة التي يقف عليها في العراق هي نهاية المطاف في النضال، وانما جزء من أهداف وأرض أوسع هي أهداف النضال العربي، والوطن العربي» [١١٥]، ولا يرتبط هدف احتلال الدور الريادي على الساحة القومية رسمياً وشعبياً [١١٦] بأيديولوجية حزب البعث فقط وانما يرتبط بالعراق نفسه، الذي

---

١٠٦ ـ هيكل، مصدر سابق، ص٥٧٦ ـ ٥٧٧.

١٠٧ ـ توماس ل. ماكناور، في نافع مصدر سابق، ص٥٥.

١٠٨ ـ صدام حسين، لن ننسى فلسطين، بغداد دار الحرية للطباعة، ١٩٩٨، ص٣٣.

١٠٩ ـ طراد الكبيسي، ٢٤ عاماً من التحدي والانتصار، آفاق عربية، العدد ٧، السنة السابعة عشرة ـ تموز ١٩٩٢، ص٦.

١١٠ ـ صدام حسين، ستبقى راية الله أكبر خفاقة، بغداد، دار الحرية، ١٩٩٥، ص٤٧.

١١١ ـ صدام حسين الوحدة العربية.. صيرورة كبرى واطار مجيد للتفاعل، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٩٧، ص٥.

١١٢ ـ فولر، مصدر سابق، ص١٧.

١١٣ ـ محمد عطا الله، دور الرئيس القائد صدام حسين في ميدان العمل القومي، في مجموعة من الباحثين، تغيير الواقع في فكر القائد صدام حسين، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٩، ص١٥٨.

١١٤ ـ انظر حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب مع ايران، مصدر سابق، ص٣٣٨.

طرح نفسه في الخمسينات بديلاً من مصر كزعيم اقليمي [١١٧] ويمتد في جذوره الى الماضي المجيد حضارة ما بين النهرين أرض الكنانة وبرج بابل [١١٨] ولكن بعد حرب الخليج، لم تفشل محاولة الرئيس العراقي في تزعم الأمة العربية فحسب، بل كان ثمة انحسار شديد ولفترة قادمة في دور العراق الاقليمي العربي [١١٩]، ولكن الرئيس العراقي كان قد نفى أنه يريد تزعم العرب في حوار مع ناصر الدين النشاشيبي في ١٩٨١/١/١٩، «لم نقل اننا نريد أن نتزعم العرب، ولكننا قلنا وما زلنا نقول أننا في خدمة العرب وكل ما نريده هو تحقيق عز هذه الأمة وعلوها وعظمتها» [١٢٠]، ولكن أهداف العراق وإن لم تتغير فإنها بعد حرب الخليج قد تبدلت أولوياتها.

رابعا: سياسة العراق الخارجية في التطبيق

ويُقصد بها «وضع السياسة» موضع التنفيذ لتحقيق الأهداف، بمعنى ماذا سيكون في البيئة الخارجية للعراق، ولأن أغراض الدراسة ليست معالجة كافة الجوانب سيصار الى دراستها وفقاً لثلاثة مستويات دون الدخول في التفاصيل إلا بما يخدم سياق الدراسة وأهدافها، بما يقدم صورة واضحة عن سياسة العراق الخارجية.

١- المستوى العربي

وهو ممارسة السياسة في اطار «الوطن العربي» الذي احتل مركزية في سياسة العراق الخارجية، ومرت هذه السياسة بثلاثة تحولات أساسية.

ورغم الخلاف بين الدارسين لسياسة العراق الخارجية حول الفاصل الزمني بين التحولين الأول والثاني فإن هناك اتفاقاً على أن سياسة العراق تميزت في السنوات الأولى لاستلام حزب البعث أي منذ العام ١٩٦٨، حتى منتصف السبعينات بالسمة الأيديولوجية، وبعدها بدأ التحول التدريجي نحو السمة البراغماتية أو الواقعية [١٢١] وإذا كان الخلاف على توقيت التحول، فإنه يمكن اعتبار مؤتمر القمة العربي في عام ١٩٧٨ نقطة التحول من الايديولوجية نحو البراغماتية وبلغت الذروة خلال الحرب العراقية الايرانية.

واتسمت سياسة العراق منذ العام ١٩٦٨ الى العام ١٩٧٨ بالضعف وعدم التأثير وذلك لأسباب اقتصادية وأمنية داخلية ابرزها تأميم النفط والمسألة الكردية.

---

١١٥ - الطائي، مصدر سابق، ص٢٧٠.

١١٦ - التكريتي، مصدر سابق، ص١٥.

١١٧ - هلال، مصدر ساق، ص١٥٧.

١١٨ - غريش، مصدر سابق، ص٢٠٥.

١١٩ - خير الدين حسيب، تقويم أهداف الأزمة في ، الدجاني، مصدر سابق ص٢٦٨.

١٢٠ - صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٦٧.

١٢١ - الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ - ١٩٩٠، مصدر سابق، ص٢٨ - ٢٩.

انظر حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٣١٢.

وانظر طارق عزيز، في وزارة الثقافة والاعلام، أم المعارك آفاق الجهاد والبناء، مصدر سابق، ص٣٢٩.

لقد حاول العراق في بداية السبعينات وانطلاقاً من ايديولوجية حزب البعث، تقديم مشاريع لوضع أفكاره موضع التطبيق العملي، فقد قدم مشروعاً لوحدة ثلاثية بين سوريا ومصر والعراق أثناء زيارة صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك لدمشق في العام ١٩٧٢، ولم يلق هذا المشروع أية استجابة [١٢٢]، وفي العام ١٩٧٢ عندما فشلت المفاوضات بين العراق والكويت على جزيرتي وربه وبوبيان اللتين يشرفان على أم قصر العراقي قرر العراق استخدام القوة في ٢٠ ايار ١٩٧٣، ودخلت القوات العراقية منطقة (السميطة)... واندفعت السعودية لمساعدة الكويت، متضامنة مع الجامعة العربية لتأمين الانسحاب العراقي، وهكذا بقيت العلاقات متوترة حتى نهاية عقد السبعينات، مع بقاء سبب الخلاف قائماً [١٢٣] وشارك في العام ١٩٧٣ في حرب أوكتوبر كما سيتضح فيما بعد، دون أن يكون مشاركاً أو مطلعاً على قرار الحرب.

مع العام ١٩٧٧، بدأ التحول في سياسة العراق الخارجية من الايديولوجية نحو البراغماتية بفعل ثلاثة عوامل، الأول: نظري، ويتعلق بالقيادة العراقية، التي بعد تجربة عشر سنوات، من الأسلوب والمنهج الأيديولوجي القائم على التحريض لاسقاط الأنظمة العربية، ومقاطعة مؤتمرات القمة، ورفض كل ما يطرح رسمياً على المستوى العربي، وجدت أن الوضع يستمر في التدهور وكان لا بد من أسلوب جديد للتعامل مع الأنظمة العربية ومع العمل العربي المشترك أسلوب الاقناع والحوار وممارسة تفهم الظروف الموضوعية لكل حالة [١٢٤]، والثاني: واقعي أيديولوجي، ويتعلق بطموح العراق للعب دور قيادي في المنطقة خصوصاً في الوطن العربي [١٢٥] ، فعندما قام الرئيس أنور السادات بزيارة الكيان الصهيوني في العام ١٩٧٧، بكل ما ينطوي عليه ذلك من خروج مصر من العمل العربي، بما فيه خطوط المواجهة، وجد «العراق» نفسه أمام قدر لعب الدور العربي المركزي، فهو أكبر دولة عربية على الجبهة الشرقية بتعداد سكانه، وأغنى دولة عربية على هذه الجبهة بموارده النفطية، وهو صاحب أعلى الأصوات في الدعوة الى النضال من أجل فلسطين وعروبتها [١٢٦].

ولمواجهة هذا التحول اتخذ العراق ثلاثة قرارات مركزية هي: اعتبار الساحة العراقية مكملة للساحة السورية، ووضع الجيش العراقي في هذه الساحة والدعوة لعقد مؤتمر قمة في بغداد بغية الحصول على اجماع عربي برفض نتائج كامب ديفيد [١٢٧] والذي عقد في ١٩٧٨/١١/٢، وأوضح فيه الرئيس أحمد حسن البكر، في خطابه الافتتاحي «ان الدول العربية قد توصلت الى حد أدنى متفق عليه في مؤتمري القمة في الجزائر، وبصرف النظر عن مفاهيم وآراء العراق المختلفة حول هذا الموضوع، فإن اتفاقيات كامب ديفيد قد جاءت بعيدة كل البعد عن الحد الأدنى المشار اليه، بل ومتناقضة معه تناقضاً صارخاً» [١٢٨]

---

١٢٢ ـ السياسة الدولية، العدد ٢٩ . ١٩٧٢، ص٢١٦ ـ ٢١٧.

١٢٣ ـ حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص١٣١.

١٢٤ ـ انظر طارق عزيز، في وزارة الثقافة والاعلام، ام المعارك أفاق الجهاد والبناء، مصدر سابق، ص٣٢٩.

١٢٥ ـ حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٣٠٩.

١٢٦ ـ هيكل، مصدر سابق، ص٢٣٢.

١٢٧ ـ اسكندر، مصدر سابق، ص٢٩١ ـ ٢٩٢.

وتحقق موقف عربي موحد، وتحولت بغداد عاصمة للمواجهة رغم أن حقائق الجغرافية لم تتغير، وبذلك يكون العراق قد دخل في صدام مباشر مع السياسة الأميركية، وأوضح ذلك الرئيس صدام حسين في حديث مع الصحفي فؤاد مطر في ١٩٧٩/١٢/٢٠، حين قال «إن الدول الكبرى تحاول أن تخيف العراق الذي سيمضي في الطريق»[١٢٩].

وجاءت أول ترجمة نظرية لهذا التحول في الإعلان القومي في ٨ شباط ١٩٨٠ [١٣٠] والذي مثل انفتاحاً في علاقة العراق مع الدول العربية، عبر ما دعا اليه من تنظيم للعلاقات بين الدول العربية.

وكان اندلاع الحرب العراقية - الايرانية في أيلول ١٩٨٠ المتغير الثالث الذي أعطى للواقعية بعداً آخر، ولكنه انطوى في نفس الوقت على تحد لطموح العراق في أداء دور قيادي عربياً واقليمياً، وشهدت علاقات العراق مع الدول العربية تحولاً في المواقف فقد سعى لتوطيد علاقاته مع دول الخليج العربي، ومع مصر والأردن ودول المغرب العربي، وتذبذبت علاقاته مع ليبيا، وتدهورت مع سوريا [١٣١] وانتهت الحرب التي تمنى لها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي الأسبق «أن يقتل كل منهما الآخر.. ومن السيء جداً ألا يخسر الاثنان» [١٣٢] ولكن في المرحلة الأخيرة منها تمكن العراق من أن يعطي لنفسه تفوقاً ساحقاً في ميدان القتال، فقد حارب الجيش العراقي خمس معارك رئيسية استطاع في المعركة الأخيرة التقدم الى عمق ٦٠ كيلومتراً داخل الأراضي الايرانية.

وفي ١٨ تموز ١٩٨٨ جاء الإعلان الشهير لـ (اية الله الخميني) الذي يأمر فيه القوات الايرانية بوقف اطلاق النار شاعراً «انه يتجرع كأساً من السم»[١٣٣] وبهذا فإن الحرب انتهت غير ما أرادت أميركا، ودول أخرى في العالم والمنطقة، اعتقدت أن نتائج الحرب ومهما كانت سوف تؤدي الى تحجيم الدور العراقي ولكن خروج العراق بقوة عسكرية أحدثت تغييراً في ميزان القوى الاقليمي أعطى دفعة جديدة لسياسة العراق الخارجية الرامية الى لعب دور اقليمي مؤثر.

فقد التفت حوله من جديد بعد سنوات الحرب الثماني، ووجد ان الفراغ الذي كان قد شغله قبل الحرب، وبعد توقيع اتفاقية كامب ما زال كما هو فراح منذ العام ١٩٨٨ يهيء الأجواء للعودة لأخذ دوره الاقليمي، رغم ان الأوضاع التي كانت ترتقب السياسة الخارجية العراقية، كانت تنطوي على محاولة لعزل العراق عن قصد [١٣٤] من خلال عدد من الخطوات يمكن اجمالها في العمل على استيعاب مصر، وربطها بمصالح سياسية واقتصادية هامة، وذلك من خلال تكوين مجلس التعاون العربي، التصالح مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتكفل باقامة واعاشة وتدريب قواتها العسكرية التي يتراوح عددها بين عشرين وخمسة وعشرين ألفاً، انجاز بناء عصري وشامل للبنية التحتية في البلاد، وذلك في اطار خطة تنمية اقتصادية

---

١٢٨ - اتفاق كامب ديفيد أخطاره: عرض وثائقي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٨، ص١٩٥.

١٢٩ - صدام حسين، بناء الإنسان والمرأة والشباب، المختارات الجزء العاشر، بغداد، دار الشؤون الثقافية العام ١٩٨٨، ص١٠٩.

١٣٠ - عطا الله، مصدر سابق، ص١٦٠.

١٣١ - حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٢٩١.

١٣٢ - نقلاً عن ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت مصدر سابق، ص١٤٤.

١٣٣ - هيكل، مصدر سابق، ص١٤٢ - ١٤٣.

١٣٤ - كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٠، ص٤٧٢.

واجتماعية أحدثت نقلة نوعية في تطوير العراق صناعياً وزراعياً وخدمات صحية وتعليمية وثقافية [١٣٥] وكان الهدف العراقي من مجلس التعاون العربي، أن يصير سوقاً عربية مشتركة مصغرة [١٣٦].

وخلال النصف الأول من العام ١٩٩٠، أخذ العراق يلعب دوراً عربياً اقليمياً مؤثراً، تجسد ذلك وبشكل واضح، في قمة بغداد ايار ١٩٩٠، فقد جاءوا الى بغداد لإدانة تدفق اليهود السوفيت الى اسرائيل، ولتقديم الدعم للعراق [١٣٧]، وأوضح الرئيس صدام حسين ان فحوى رسالة مؤتمر القمة العربي الطارئ هي ان من يضرب العرب سيتعرض للضرب من جانب جميع العرب حسب قدرته[١٣٨]، وفي المؤتمر عمد الى التلميح عن قلقه وعدم رضاه عن السياسة البترولية لدول الخليج، والتي تؤدي من خلال اغراق السوق بمزيد من السلع البترولية الى تخفيض سعرها، وبالتالي تآكل الدخل العراقي بما يقارب المليار دولار سنوياً [١٣٩]، وتنبأ في أوائل العام ١٩٩٠ بأن الخطر الوحيد على العرب انما يتمثل في بروز الولايات المتحدة الأميركية بوصفها الدولة العظمى الوحيدة، وقال بأن الوحدة العربية ضرورية للحيلولة دون قيام أميركا باملاء المصير العربي[١٤٠] وفي الحملة الواسعة المدبرة التي تشنها الدوائر الامبريالية والصهيونية الرسمية وغير الرسمية ضد العراق بصورة خاصة، والعرب وجه عام [١٤١].

ورغم طرح العراق لهذين الخطرين اللذين يتهدداها، فإن المفاجأة كانت في التحول السريع في سياسة العراق الخارجية من لعب الدور المؤثر الأول عربياً في مواجهة التهديدات، الى اجتياح الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، وقد تباينت الأسباب في تفسير هذا السلوك الخارجي العراقي، بين ربطه بالعامل التاريخي - الكويت جزء من العراق - وبالعامل الجغرافي، حاجة العراق التاريخية الى منفذ على البحر، وبالعامل الاقتصادي الديون التي تراكمت على العراق خلال الحرب مع ايران وبعامل «المؤامرة»، تعاون الكويت مع اميركا عن طريق زيادة انتاجها النفطي، لتخفيض سعر النفط الى أدنى حد ممكن، بما يعني وضع العراق أمام خيار اما شراء الغذاء، وعدم تسديد الديون الذي يقود لإعلان العراق دولة مفلسة، وبالتالي يتم فرض الحصار الاقتصادي والتكنولوجي الشامل عليها، أو تسديد الديون وعدم اطعام الشعب العراقي [١٤٣] ولكن عودة الى شهر شباط ١٩٩٠، تقود للاقتراب من رؤية وفهم هذا التحول، فقد قال الرئيس صدام حسين في مداخلته التي نقلها التلفزيون أثناء قمة دول مجلس التعاون العربي، «إن البلد الذي سوف يمارس نفوذاً حاسماً على الخليج وبتروله سوف يعمل أيضاً على تأسيس تفوقه كقوة عظمى لعدم وجود قوة أخرى تنافسه، وهذا يؤكد أنه في حال عدم تنبه شعوب الخليج والعالم العربي، سوف تتم ممارسة الحكم على هذه المنطقة

---

١٣٥ - انظر: لطفي الخولي في ابراهيم نافع وآخرون ماذا بعد عاصفة الصحراء مصدر سابق، ص١٩٧ - ١٩٨.

١٣٦ - سالينجر، مصدر سابق، ص١٣.

١٣٧ - المصدر السابق، ص٤٦.

١٣٨ - حمدان، مصدر سابق، ص٧١ - ٧٢.

١٣٩ - لطفي الخولي، في نافع ، مصدر سابق، ص١٨٤.

١٤٠ - انظر وليام، ب. كوانت، في نافع ، مصدر سابق، ص٨٣.

١٤١ - هيكل، مصدر سابق، ص٤٢٠.

١٤٢ - انظر طارق عزيز، في أم المعارك، آفاق الجهاد والبناء، مصدر سابق، ص٣٤٩ - ٣٥٠.

حسب مشيئة الولايات المتحدة وعلى سبيل المثال سوف يتم تحديد سعر البترول بشكل يؤمن المصالح الأميركية ويتجاهل مصالح الآخرين» [١٤٣] وباجتياح العراق للكويت فإن العراق امتلك فرصة السيطرة الكاملة على نصف انتاج العالم من البترول، وثلثي احتياطه المحققة غداً [١٤٤]. في لحظة مثلت وتمثل السيطرة على البترول الهاجس الوحيد والدائم المتسلط على الولايات المتحدة [١٤٥] وبذلك تكون سياسة العراق الخارجية العربية قد اصطدمت مع البيئة الدولية، وكانت نتائجها في حرب عام ١٩٩١، التي أعادت العراق نحو الوراء، وأصبحت سياسة العراق الخارجية تتميز بضعف عملياتي، وهذا هو التحول الثالث من الايديولوجية الى البرغماتية والى الضعف، بسبب ما طوقت به من قيود في الربط بين المرونة السياسية كاختيار وبين المناورة السياسية كتكيك لا سيما في ضوء ثقل الفعل المضاد ـ فعل البيئة الخارجية، الرامي الى تحجيم الدور العراقي بصورة ملموسة، وبما يؤدي الى تغييبه عن الساحة الخليجية والعربية والاقليمية والدولية. [١٤٦]

٢- المستوى الاقليمي

ومن حيث السلوك السياسي العراقي الخارجي يتحدد هذا المستوى في ثلاث دول هي: ايران، تركيا واسرائيل، وسوف يتم ولأغراض الدراسة البحثية التركيز على الدولتين الأوليتين لأن الثالثة هي في جوهر هذه الدراسة وسيتم معالجتها لاحقاً.

تاريخياً: وجدت سياسة العراق الخارجية وبحكم الجغرافية السياسية، والتركيب السكاني، والطموح، الأهداف الخليجية لكلا الدولتين، نفسها في تفاعل مستمر مع سياسة ايران الخارجية، ورغم اتسامها بالتعاون خلال فترة الارتباط المشترك للدولتين بالدول الغربية وبريطانيا تحديداً، فإنه بدأت منذ العام ١٩٥٨، تنحو نحو الصدام، والمواجهة وتميزت بعد العام ١٩٦٨ بتحولات عديدة.

فالفترة الممتدة من هذا العام وحتى العام ١٩٧٥ شهدت تصاعداً في المواجهة بين الدولتين على خلفية الغاء ايران من طرفها لمعاهدة ١٩٣٧ التي تنظم الحدود، وعدم دفعها رسوم المرور في شط العرب، ودعمها للأكراد في شمال العراق، وانتهت هذه الفترة بتوقيع اتفاقية الجزائر بين الطرفين في عام ١٩٧٥ [١٤٧] وتميزت الفترة حتى العام ١٩٧٩ بالسكينة، ولكنها في هذا العام بدأت تنحى منحى المواجهة والتصعيد بعد الثورة الايرانية بمشروعها الديني، الذي رأى فيه العراق تحدياً لمشروعه القومي، وفي الدائرة الخليجية، حتى اندلاع الحرب بين الدولتين في العام ١٩٨٠ [١٤٨] التي انتهت في ١٩٨٨/٨/٨، بموافقة ايران على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ الصادر في ١٩٨٧/٧/٢٠ [١٤٩]، ولكن ايران لم تنفذ القرار بكل فقراته العاملة، وباندلاع حرب الخليج الثانية وقفت ايران على «الحياد» وبانتهاء الحرب وظهور بعد الاشارات على دعم

---

١٤٣ ـ سالينجر، مصدر سابق، ص١٣. ولمزيد من التفاصيل انظر اندريه غوندرفرانك، التناقضات الجيوبوليتية والاقتصادية في حرب الخليج، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٨ تشرين أول أكتوبر ١٩٩١ص٢٨-٣٠.

١٤٤ ـ هيكل، مصدر سابق، ص٢٥ ـ ٢٦.

١٤٥ ـ ميشيل جوبير، في ابراهيم نافع وآخرون، ماذا بعد عاصفة الخليج، مصدر سابق، ص١٤.

١٤٦ ـ منعم صاحي العمار، السياسة الخارجية العراقية وخيار استثمار التناقضات في السياسات الخليجية، هل من جدوى، في دراسات استراتيجية العدد (٥)، بغداد ١٩٩٨. ص١٦٢

١٤٧ ـ انظر حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص١٣٠ ـ ١٣٣.

١٤٨ ـ سالينجر، مصدر سابق، ص١٠.

ايران لعناصر التمرد بخاصة في الجنواب العراقي [١٥٠] فإن العلاقة بين الطرفين عادت الى التوتر عن جديد كما يدل على ذلك احتضان العراق للمعارضة الايرانية المسلحة التي يُمثلها حزب مجاهدي خلق، واحتضان ايران للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فالعلاقة بين الدولتين محكومة بالصراع الصفري على الأقل حتى هذا العام.

وبخلاف العلاقة مع ايران فإن العلاقة بين العراق وتركيا، تميزت بالثبات النسبي فالعراق حرص على اقامة علاقات حسن جوار وتعاون متبادل في سائر الميادين، منذ العام ١٩٦٨، وجرى تبادل الزيارات ذات الأهمية بين المسؤولين في البلدين [١٥١] وظلت العلاقة تسير على نفس الوتيرة حتى العام ١٩٩٠، عندما آوت تركيا قسماً من قوى العدوان الثلاثي ضد العراق على أراضيها، وعندما قامت القوات العراقية بممارسة واجبها في الدفاع عن أمن بلدها، وسيادته، في شمال الوطن، فإن المسؤولين الأتراك استهوتهم لعبة بعض دول الغرب فساعدوا وسهلوا مهمة جيوش الدول الثلاث [١٥٢] أميركا وبريطانيا وفرنسا، في اقامة محمية كردية، ورغم ذلك فإن العراق يحرص على العمل المشترك لتتشابك مصالح أساسية تجعل الشعبين العراقي والتركي يستذكران أهمية العلاقة بين البلدين [١٥٣].

إن هذا الحرص يصطدم مستقبلاً بحقائق السياسة التركية العسكرية، وابرزها الاتفاق التركي الاسرائيلي الموقع في ١٩٩٦/٣/١٨، والذي يعتبره العراق من أهم مصادر التهديد له والمائية عبر انشاء السدود والمشاريع الاروائية التي تعني وفي حدود العام ٢٠٠٢، التحكم في مياه الفرات بنسبة ٨٠٪ فلذلك فإن مشكلة المياه تعد مصدراً للتهديد المستقبي للعلاقة بين الدولتين [١٥٤] وبخاصة في ضوء الاصوات التي تدعو الى مقايضة الموارد الطبيعية (قطرة ماء، قطرة نفط)، وازاء ذلك فإن العلاقة بين الطرفين مرشحة للتصعيد في المستقبل.

٣- المستوى الدولي

ويُقصد به البيئة الخارجية، خارج المستوى العربي، والاقليمي، التي تفاعلت معها سياسة العراق الخارجية سواء سلباً أو ايجاباً، وسيتم التركيز على ثلاث دوائر السوفياتية، والأوروبية، والأميركية.

أ) الدائرة السوفياتية - الروسية

لم تقم سياسة العراق نحو الاتحاد السوفياتي على حسابات ايديولوجية ، وانما على حساب رؤية العراق لمصلحته ومصلحة العرب انطلاقاً من أيديولوجية حزب البعث، ونقاط الالتقاء بين الطرفين التي تركت الباب مفتوحاً لنقاط الخلاف أيضاً.

---

١٤٩ - الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٧ - ١٩٩٠، مصدر سابق، ص٣٤.

١٥٠ - حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص١٣.

١٥١ - انظر التقرير القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سابق، ص٢٠٠.

١٥٢ - صدام حسين، لن ننسى فلسطين، مصدر سابق، ص٢٣.

١٥٣ - المصدر السابق، ص٣٠.

١٥٤ - لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع انظر حسيب عارف العبيدي، العراق ودول الجوار غير العرب، مصدر سابق، ص ٣٤ - ٤١.

صحيح، ان التعاون العراقي - السوفياتي يعود لما قبل تولي حزب البعث السلطة في العراق، وكان هناك تعاون لا سيما في المجال الاقتصادي والصناعات النفطية[١٥٥]، لكن الصحيح أيضاً أن التعاون تطور سريعاً بينهما بعد الزيارة التي قام بها صدام حسين في شباط ١٩٧٢ للاتحاد السوفياتي على رأس وفد رسمي وحزبي، ثم تلتها زيارة الكسي كوسيغن رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي للعراق [١٥٦] في شهر نيسان ١٩٧٢، التي تم خلالها توقيع معاهدة الصداقة والتعاون [١٥٧] بين الدولتين وقامت هذه العلاقة حسب رؤية العراق على أساس التحليل والتشخيص لأعداء الأمة وهم الصهيونية والامبريالية [١٥٨] مع عدم القبول بضغط موسكو لأنه شبيه بالقبول بضغط واشنطن أو انجلترا [١٥٩] فالسوفييت أجانب، والأميركيون أجانب، والفرنسيون أجانب، مهما اختلفت مواقفهم واتجاهاتهم [١٦٠]، فالاتحاد السوفياتي.. وقف ضد الوحدة العربية في بعض الأحيان، ويمكن القول إن القوتين الدوليتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبرغم اختلاف طبيعتهما ومصالحهما لا تشجعان عموماً الاتجاهات الوحدوية في العالم [١٦١] فالحركة السياسية العراقية تجاه الاتحاد السوفياتي كانت مبنية على حسابات اللقاء والاختلاف في نفس الوقت، وظلت مقيدة بهذه الحسابات حتى بدأ الخلاف بين الطرفين في العام ١٩٨٩، خلال المؤتمر الذي عُقد في باريس لبحث موضوع السلاح الكيماوي، في ممارسة ضغط سوفياتي على العراق قبل وبعد المؤتمر لكي يقبل بنزع سلاحه الكيماوي [١٦٢]، وفي شباط من نفس العام، أكد وزير الخارجية السوفياتي ادوارد شفاردنادزة ذلك بقوله إن أسلحة عمدنا نحن والولايات المتحدة الى ازالتها معاً ولا سيما الصواريخ ذات المدى المتوسط، تعاود الظهور الآن في الشرق الأوسط، ويشكل ذلك تهديداً يحيق بالاتحاد السوفياتي [١٦٣]، وبالبلدان الأوروبية، وبالمصالح الأميركية، وبذلك بدأ الافتراق بين العراق والاتحاد السوفياتي، وفي المقابل بدأ الالتقاء بين أميركا والاتحاد السوفياتي الذي بلغ مداه عقب اجتياح العراق للكويت، وادانة الطرفين لذلك، وموافقة السوفيات في بيان مشترك مع الأميركيين على النظر في مبادرات أخرى ملائمة لشرعية الأمم المتحدة، إذا ما فشلت جميع المحاولات [١٦٤] لايجاد حل سياسي.

إن العراق في سياسته الخارجية راهن حتى هذا التاريخ على الاتحاد السوفياتي للوقوف معه معنوياً للحيلولة دون وقوع حرب [١٦٥] وكان الرد على لسان غورباتشوف الذي رفض الوقوف لمساعدة العراق بقوله «إن أولئك الذين كانوا يعتقدون ان هذه الضربة الموجهة الى مركز ذي أهمية حيوية للعالم، أتت لتؤدي الى استئناف المجابهة بين الشرق والغرب انما أخطأوا بطريقة فاجعة»[١٦٦] ولم يتجاوز دور السوفيات

---

١٥٥ - المصدر السابق، ص٣٢١.

١٥٦ - اسكندر،مصدر سابق، ص٢٥٠.

١٥٧ - التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، بغداد، دار الحرية للطباعة ١٩٧٧، ص٧٣.

١٥٨ - صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٢٣٥.

١٥٩ - المصدر السابق، ص٢٣٢.

١٦٠ - اسكندر، مصدر سابق، ص٢٨٥.

١٦١ - التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سابق، ص٢٣٤.

١٦٢ - انظر طارق عزيز، في أم المعارك آفاق الجهاد والبناء، مصدر سابق، ص٨٧ - ٩٠.

١٦٣ - غريش، مصدر سابق، ص١٤.

١٦٤ - سالينجر، مصدر سابق، ص٢٣٢.

١٦٥ - هيكل، مصدر سابق، ص٢٨ - ٢٩.

بعد ذلك لعب الدور السياسي لالتزام العراق بقرارات مجلس الأمن، عبر جولات مبعوث الرئيس السوفياتي بريماكوف[١٦٧]، وبانتهاء حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي، وعودة روسيا مكانه، فإن العلاقة بين الطرفين ما زالت في مستوى تبادل الآراء، دون تغيير في موقف روسيا، سوى نحو تخفيف الحصار دون قدرة على ترجمة ذلك سوى عبر المساومة في مجلس الأمن.

ب) الدائرة الفرنسية - الأوروبية

رغم أن حركة السياسة العراقية تجاه فرنسا، تعود الى منتصف الستينات فإن العلاقة منذ وصول حزب البعث للسلطة في العام ١٩٦٨، تطورت سريعاً فاحتلت فرنسا المركز الثالث بين الدول التي تمون العراق بعد أن كانت في المركز الثالث والعشرين، وأصبح النفط العراقي يُمثل ربع التموين النفطي الفرنسي، في العام ١٩٧٢، الذي شهد قيام أول زيارة لصدام حسين الى فرنسا [١٦٨] وتعود أسباب هذه الحركة كما يطرحها العراق نحو أوروبا، الى رؤيته بأن أوروبا بدأت تتجه تدريجياً نحو الاستقلال النسبي عن الموقف الأميركي في جوانب كثيرة ومنها الموقف من القضية العربية.. ويفترض هذا الموقف في العرب السعي بكل السبل لتطويره [١٦٩] ولأن فرنسا سوف تلعب دوراً أساسياً وربما حاسماً في وحدة أوروبا [١٧٠] وكان هدف عزل أوروبا عن الولايات المتحدة في مسألة الصراع العربي - الاسرائيلي حجر الزاوية في سياسة العراق.

وظهر الموقف الفرنسي المتجاوب مع سياسة العراق في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الفرنسية يوم ١٩٨٠/٧/٢٩، الذي قالت فيه إن للعراق كما لكل بلد آخر، الحق في استخدام الطاقة النووية، استخداماً سلمياً وان فرنسا لا ترى باسم أي مبدأ يمكن أن يمنع هذا الحق عن العراق [١٧١]، واستمرت العلاقة في التطور حتى حرب الخليج الثانية، حيث اقترب الموقف الفرنسي بالكامل من الموقف الأميركي ضد العراق، ولكن بدأ يبتعد عنه تدريجيا، بعد العام ١٩٩٢، دون أن يصل لمرحاة الافتراق.

ج) الدائرة الأميركية

ظل تفاعل حركة السياسة العراقية تجاه أميركا محكوما بعاملين اقليميين، هما النفط، واسرائيل، فكلما اقتربت حركة السياسة العراقية منهما كلما ازداد التفاعل سلبية، ولاغراض الدراسة سيتم التركيز على النفط.

تعود العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الى الأربعينات من القرن العشرين، والى عام ١٩٤٦ حيث أصبح

---

١٦٦ - غريش، مصدر سابق، ص٤٣٨.

١٦٧ - عبد السلام، مصدر سابق، ص١٩٠.

١٦٨ - غريش، مصدر سابق، ص١٩٦.

١٦٩ - عبد الراوي، مصدر سابق، ص١٠٧.

وانظر حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٣٢٧.

١٧٠ - اسكندر، مصدر سابق، ص٢٧١ - ٢٧٢.

١٧١ - غريش، مصدر سابق، ص١٩٧.

التمثيل الدبلوماسي على مستوى سفارة، ولكن بعد ثورة ١٩٥٨ توقف تطور العلاقة وأخذت بالتدهور حتى قطعت اثناء حرب حزيران عام ١٩٦٧، واستمرت بعد ثورة تموز عام ١٩٦٨ [١٧٢]، التي حكم حركتها التوجه الايديولوجي، القائم على رؤية التناقض بين العراق وبين الدول الامبريالية وبخاصة الولايات المتحدة، كتناقض رئيسي وحاد وطويل ولكن النضال ضدها لا يجب أن يمنع من التعامل معها [١٧٣] في الميادين التي تلتقي ومصالح العراق الوطنية والقومية ولعب العامل الايراني دوراً في استمرار حركة التفاعل السلبي في العلاقة بين الدولتين، التي يرى العراق أن سببها الولايات المتحدة الأميركية، التي تعادي الأمة العربية، وتمد أعداءها بالقوة من أجل قهرها وعرقلة تقدمها الى امام [١٧٤].

وبعد تبدل الوضع في ايران عقب الثورة عام ١٩٧٩ بدأت حركة تفاعل العلاقة بين الدولتين تأخذ منحى جديداً، ازداد بعد اندلاع الحرب العراقية - الايرانية. فأخرجت الولايات المتحدة العراق من قائمة الدول المساندة للارهاب في عام ١٩٨٢، وأقدمت على تحسين علاقاتها، مما أنعش العلاقات التجارية بين البلدين [١٧٥] وتم إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام ١٩٨٤، ولكن حجم التبادل التجاري ظل دون العادي، فإذا كان حجم التبادل بينهما في العام ١٩٨٣ ما قيمته ٥٧٢ مليون دولار فقد بلغ في العام ١٩٨٦ الى ما قيمته ٩١١ مليون دولار، ولكن في العام ١٩٨٨ تأزمت العلاقة بين الدولتين وتوترت الى حد سحب السفيرين في بغداد وواشنطن[١٧٦].

وازداد توتر العلاقة بين البلدين في بداية العام ١٩٩٠، فالجيش العراقي المكون من مليون رجل والذي لم يعد قلقاً بشأن ايران أصبح يثير قلق أميركا منذ العام ١٩٨٨[١٧٧] وحاولت أميركا من خلال الحملة الواسعة التي شنتها ضد العراق عام ١٩٩٠ على خلفية امتلاك أسلحة الحرب الشاملة، وتطوير قدراته العسكرية تحديد حركة العراق الاقليمية والدولية [١٧٨] حتى كان الاجتياح العراقي للكويت وبلغت حركة التفاعل السلبي ذروتها وذلك لتصادم السياستين على بحر النفط، الذي أراد أن يحوله العراق من سلعة تجارية تضايق المستهلك في المجتمعات الغربية الى سلاح استراتيجي مرتبط بمعركة التحرير الشعبية [١٧٩] فمن غير المنطقي أن تستمر مصالح أميركا على حالها دون أن تتأثر بينما تقف أميركا الى جانب اسرائيل وضد المصالح العربية[١٨٠].

وباجتياح العراق للكويت فإنه اقترب من النفط الذي لو امتلك العراق حسب الرئيس الأميركي جورج بوش مجرد عشرين بالمائة من نفط العالم، سوف يستطيع أن يتلاعب بالأسعار العالمية، ويضع تحت رحمته الولايات المتحدة وحلفاءها على السواء، ثم ان من شأن ارتفاع الأسعار توليد التضخم وتفاقم

---

١٧٢ - حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٣١٣.

١٧٣ - انظر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، مصدر سابق، ص٢٠٥ - ٢٠٦.

١٧٤ - التكريتي، مصدر سابق، ص١٣٤.

١٧٥ - مراد ابراهيم الدسوقي، عاصفة الصحراء.. الدروس والنتائج السياسية الدولية، العدد ١٠٤ نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص١٠.

١٧٦ - عبد القادر، مصدر سابق، ص٧٢ - ٧٧.

١٧٧ - بريسكو، مصدر سابق، ص٥٧٩.

١٧٨ - انظر حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٣٢٨.

١٧٩ - الراوي، مصدر سابق، ص٢٠٨.

١٨٠ - انظر صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٦٤.

الأحوال الكئيبة أصلاً التي يشهدها الاقتصاد الاميركي [١٨١] وكانت حرب الخليج الثانية في ١٩٩١/١/١٧، ذورة التصادم بين السياستين حول النفط، فأميركا من خلال المبادرة بالحرب ضد العراق ورفض التفاوض نجحت في إعادة تأكيد السيطرة الأميركية المطلقة على النفط في الخليج في مواجهة المطامح العراقية [١٨٢] وكان الهدف تأمين السيطرة الأميركية لأطول فترة قادمة ممكنة، وذلك كان تدمير القوة العسكرية العراقية، وفرض الحصار عليه المستمر حتى اللحظة «الوسيلة» لتحقيق هذا الهدف.

فالهدف الأميركي من الحرب كان «تدمير قوة العراق وتقويضها لأنها كانت تشكل خطراً حقيقياً دائماً على توازنات المنطقة» [١٨٣] وعلى النفط من المنظور الأميركي.. وما زالت حركة التفاعل السلبية مستمرة بين الدولتين.

خلاصة:

عكست سياسة العراق الخارجية خلال فترة الدراسة عدة معطيات وحقائق:

أولها : صِدام يكاد يكون متواصل بين طموح العراق الذي يستند على إمكانات مادية ومعنوية كبيرة ، وبين البيئة الخارجية في دوائرها الثلاث العربية والإقليمية والدولية التي شكلت قوة كبحٍ لهذا الطموح كما عكست ذلك حروب الوكالة في الداخل ، والحرب العراقية - الإيرانية ، والعدوان الأمريكي الدولي عليه ، المستمر حتى الآن.

ثانيها : حدث تحوّل في انطلاق سياسته الخارجية من الأيدلوجية إلى البراغماتية ، ولكنه لم ينجح سواء في دفع الطموح العراقي نحو الخلف أو في دفع البيئة الخارجية نحو التقليل من الضغط عليه.

ثالثها : إن فترة الدراسة تميزت بغلبة الأداة العسكرية على سياسته الخارجية داخلياً وخارجياً تجاه إيران ، ونجد الكويت ، وتجاه الكيان الصهيوني.

رابعها : إن نعمة الطبيعة بما وفرته من إمكانات مادية وأساسها النفط إصطدمت بنقمة الجغرافيا التي شكلت وتشكل عقدة مستحكمة في سياسة العراق الخارجية.

خامسها : أن علاقاته الخارجية في دوائرها الثلاث شهدت تقلبات كثيرة ، ولم تصل لمرحلة الاستقرار.

وواضح أن نقمة الجغرافيا هي الثابت في سياسة العراق الخارجية.

---

١٨١ - بوب وود ورد، القادة، دمشق، دار الكتاب العربي، ١٩٩١، ص١٥١.

١٨٢ - برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية، في الدجاني، مصدر سابق، ص٢١.

١٨٣ - ليبياتز،مصدر سابق، ص٧٣ - ٧٤.

الفصل الثالث

فلسطين
في سياسة العراق الخارجية

مقدمة

استحوذت القضية الفلسطينية على اهتمام عراقيّ بارز ، قبل والأهم بعد العام ١٩٦٨ ، كما عكست ذلك حقيقة مشاركة العراق في الحروب العربية - الصهيونية بدءاً من حرب العام ١٩٤٨ ، مروراً بحربي ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ ، وبتقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية ، وانتهاءً بقصف الكيان الصهيوني بالصواريخ.

ورغم أنه لا يرتبط بحدود مباشرة مع فلسطين فقد ظهر كدولة مواجهة ، ولكن هذا الثابت في سياسة العراق الخارجية ، والذي يعود لعوامل جغرافية ، وتاريخية وأيدلوجية ، وسياسية ، ظهر متحركاً وغير مستقراً في سياسة العراق تجاه الحركة السياسية الوطنية الفلسطينية.

ويتناول هذا الفصل الموضوع ، عبر قسمين الأول : رؤية العراق للصراع العربي الصهيوني ، ويتم خلاله التوقف سريعاً عند سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين قبل العام ١٩٦٨ ، ودراسة العوامل المؤثرة في سياسة العراق تجاه فلسطين من ثم رؤيته لفلسطين وأخيراً الكيان الصهيوني في رؤية العراق . والثاني : يتناول سياسة العراق نحو الحركة السياسية الفلسطينية في التطبيق ، ويُعالج تطورات هذه السياسة عبر متغيرين الأيدلوجي و البراغماتي.

أولا: رؤية العراق للصراع العربي ـ الاسرائيلي

إحتل الصراع العربي ـ الصهيوني، أهمية خاصة في سياسة العراق الخارجية، واستحوذ على نصيب كبير من الاهتمام العراقي، بفعل عوامل ومعطيات كثيرة، في مقدمتها العامل الجيوسياسي، والأيدلوجي، وباستثناء فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية فان العراق ظهر كدولة مواجهة وان كان بلا حدود مباشرة...

١- سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين قبل العام ١٩٦٨

يعود الاهتمام العراقي الواضح، بالقضية الفلسطينية على المستويين الشعبي والرسمي الى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، وترجع اسباب هذا الاهتمام الى عوامل كثيرة في مقدمتها ازدياد عدد المهاجرين اليهود، واصرار السلطات البريطانية على العطف على أماني اليهود القومية، ومقاومة الأماني والآمال العربية [١] ومع ازدياد حالة المقاومة في فلسطين، وطرح المشاريع المختلفة «لحل القضية الفلسطينية» ازداد التفاعل الشعبي في العراق، وجرت اتصالات بين قادة الأحزاب العراقية المجازة في عام ١٩٤٦ ونجم عنها انبثاق جبهة سياسية أطلق عليها «لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن القضية الفلسطينية»[٢] وقال حزب الأحرار الذي يشكل أحد أحزاب هذه اللجنة، في بيان صدر في شهر نيسان ١٩٤٨، « اذا لم نحارب في فلسطين فسيأتي يوم ندافع فيه عن بغداد»[٣] وعكس ذلك في حينه وعياً مبكراً لما سيكون

١ـ محي الدين، مصدر سابق ص ١١٠

٢ ـ المصدر السابق ص ١١٩

٣ ـ نفس المصدر ص ١٤٦

عليه المشروع الصهيوني في فلسطين، وأولته الأحزاب العراقية المعارضة دوراً تجاه التأثير في السياسة العراقية نحو فلسطين عبر مركزية القضية الفلسطينية في برامجها السياسية ونشاطها الجماهير فقد اضرب طلاب المدارس الثانوية والعالية وساروا في مظاهرة الى ساحة مجلس الوزراء تهتف بحياة فلسطين والقى محمد الصدر رئيس الوزراء بياناً وعد فيه بتنفيذ مطالب المتظاهرين التي تضمنت ارسال الجيش العراقي الى فلسطين ونجدة المجاهدين الفلسطينيين [٤]

وكان الموقف الرسمي قريباً من الموقف الشعبي، نتيجة لعدة عوامل منها ـ الضغط الشعبي ومحاولته تزعم المشرق العربي وهكذا اقترح الوفد العراقي في مؤتمر يلودان (سوريا) لوزراء الخارجية العرب في حزيران ١٩٤٦، ان تخصص الدول العربية مليوني دينار سنوياً للقضية الفلسطينية دون الاخذ به [٥] .

وعلى الصعيد السياسي قدم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في كانون الأل ديسمبر، عام ١٩٤٢، مشروعا اتحاديا الى ريتشارد جيس وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، المقيم في القاهرة، ووزعه في عام ١٩٤٣، توزيعا شخصيا على زعماء عرب، وعرف بالكتاب الأزرق، واقترح فيه ونصاً «حق اليهود في فلسطين في ادارة اقاليمهم في المدن والريف ، بما في ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس مع الخضوع لاشراف الدولة السورية»[٦] وكان هذا الاقتراح الأول عربيا الذي حاول تقديم حلا لاشكالية اليهود في فلسطين.

وقد جاء بعد اعلان اندلاع ثورة رشيد عالي الكيلاني في أيار مايو عام ١٩٤١، ضد الاحتلال البريطاني، والنظام الموالي له والذي كان نوري السعيد أحد رموزه الاساسيين، والتي - الثورة- شارك فيها مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، منذ بداية الاعداد لها، وحتى نجاح قوات الاحتلال في قمعها وحروب الكيلاني والحسيني والعقداء الاربعة الى طهران[٧]. واكد العراق عدم اعترافه بمشروع التقسيم واحتفاظه بحرية العمل لمقاومته [٨] وباندلاع الحرب في آيار ١٩٤٨ شاركت قطاعات من الجيش العراقي في عدة معارك دارت في فلسطين [٩] وبعد انتهاء الحرب رفض التوقيع على اتفاقية الهدنة، او وقف اطلاق النار، وشارك في حرب العام ١٩٦٧ ولم يوافق على قرار وقف النار [١٠] وعمد مع معظم الدول العربية الى قطع علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة احتجاجاً على دعمها لاسرائيل [١١] وبذلك فان العراق الذي حرص على ان يكون طرفاً فاعلاً في مجرى الصراع العربي ـ الصهيوني قبل العام ١٩٦٨ لم يعقد اي اتفاق هدنه مع اسرائيل، ولم يوافق على أي قرار لوقف اطلاق النار.

٢- العوامل المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين

٤ ـ الخيرو، مصدر سابق ص ٩١

٥ ـ التكريتي، مصدر سابق ص ٢١.

٦ـ محي الدين، مصدر سابق ص ٧١-٧٥.

٧ـ انظر المصدر السابق ص ٣٩-٤٩.

٨ ـ التكريتي، مصدر سابق ص ٣٨

٩ـ الحديثي، مصدر سابق ص ١٠٢ .

١٠ـ الرواي، مصدر سابق ص ١٢٨

١١ـ مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ ـ ١٩٩٠، مصدر سابق ص ٣٩

إضافة الى العوامل التي تؤثر في سياسة أية دولة الخارجية هناك عوامل ومتغيرات تؤثر في سياسة كل الدولة الخارجية تجاه دولة اخرى، وهكذا هناك متغيرات مؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين، قد تكون متفاعلة مع العوامل الأخرى العامة او ذات صفة خاصة، ذلك ان كل دولة محكومة في حركتها السياسة تجاه اية دولة بخصوصية ما وفي جزء منه لا يشكل متغير العام ١٩٦٨ نقطة قطع في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين، وانما نقطة استمرار فسياسة حكومة العراق، استندت على ما يمكن اعتباره (تراث) من المواقف امتدت منذ اواسط الثلاثينات حتى عام ١٩٦٨ وابرزها المشاركة في حربي ١٩٤٨, ١٩٦٧ وعدم عقد اتفاقية هدنة مع اسرائيل، ورفض الموافقة على قرار وقف اطلاق النار، فهي ازاء ذلك لا تعتبر نفسها طرفاً في اي قرار او اجراء او تدبير من هذا القبيل اتخذ او يتخذ في المستقبل[١١]

ويعكس ذلك الحالة الثابتة للموقف الشعبي العراقي «الضاغط» على اي نظام سياسي مهما كانت طبيعته، تجاه القضية الفلسطينية ورغم هذا التواصل في سياسة العراق فان ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ انطوت على عدة متغيرات اعطت بعداً ايدلوجياً وتاريخياً وعسكريا واستثماراً للعامل الجغرافي لخدمة اهداف سياسة العراق نحو فلسطين.

أ) العامل التاريخي

رغم الخلاف بين الباحثين في السياسة الخارجية على دور وتأثير هذا العامل في السياسة الخارجية، فانه في حالة العراق ونحو فلسطين يبرز وبشكل واضح، سواء من جهة العراق نفسه او من جهة الكيان الصهيوني.

ان قراءة وفهم التاريخ عند العراقيين، من خلال اعتماده الصلة الحية بين الماضي والحاضر والمستقبل، جعل للتاريخ دوراً في تحديد سياسة العراق، فالرد العنيف الذي قام به (الأجداد) العراقيون القدماء على محاولات الاغتصاب القديمة للاراضي العربية ومنها فلسطين، غرس في نفس كل عراقي تلك الروح الوثابة [١٣] وبذلك شكل عنصر تحريضي مستمر.

فقد تم القضاء على مملكة اسرائيل (السامرة) من قبل سرجون الثاني» الاشوري العربي من العراق ـ عام ٣٢ ٧ ق.م، [١٤] وحاصر نبوخذ نصر القدس، ودخلها في ١٠ آذار ٥٩٧ ق.م وخلع ملك يهوذا وأخذه معه وعائلته اسرى، الى بابل، وعاد مرة ثانية في حزيران عام ٥٨٧ ق.م وسقطت مملكة اسرائيل على يده وأمر بالقاء القبض على آلاف اليهود، وجلبهم اسرى الى بابل [١٥] وفي عام ١١٨٧، هزم صلاح الدين الأيوبي (المولود في تكريت) الصليبيين بعد احتلال دام تسعين سنة.

إزاء ذلك فان رؤية الاسرائيليين (اليهود) تقوم على انهم لن يكرهوا مدينة في الأرض كما كرهوا «بابل» فمنذ خمسة وعشرين قرناً ما يزال الحقد متقداً في نفوسهم، كرهوا كل شيء ينتسب اليهم،

١٢ـ جريدة الثورة، بغداد، العدد ١٥٩٤. ١٩٧٣/١٠/٢٣.

١٣ـ الطائي، مصدر سابق ص ٦١٧.

١٤ ـ عودة، مصدر سابق، ص ١٤.

١٥ـ الخالدي، مصدر سابق ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

خاصة ملكها الذي تصفه وثيقة النصر بأنه من «نبوخذ نصرُ» النبيل التقى المختار من ذرية بابل» والذي تقاسم اليهود كراهيته مع الفرس، حتى اذا ما قرر شاه ايران محمد رضا بهلوي الاحتفال بالملك الفارسي كورش الذي انقذ اليهود من السبي البابلي، فان رئيس وزراء اسرائيل آنذاك دافيد بن غوريون لم يخف شعوراً بالامتنان والعرفان لمن يكرم ملكاً فارسياً دمر (بابلاً) وأطاح بآلهاتها وخبائها أفجع ما في تاريخ اليهود »[١٦]

ومقابل هذه الرؤية ـ المفجعة عند الاسرائيليين اليهود فان الرؤية العراقية تقوم على اشراقة التاريخ فالرئيس صدام حسين يقول للعرب وللعراقيين خصوصاً، ان التاريخ ليس عبئاً عليكم، وانما هو سلاح بيدكم، ومهمأز معنوي يدفعكم الى امام، وليس ثقلاً يمنع الحركة، فعليكم ان تستخدموه، لان لديكم تاريخاً مشرقاً ومشرفاً وهكذا نُعدد لهم اسماء الذين حرروا فلسطين على مر العصور سواء بروح الاسلام او قبله... ومنهم نبوخذ نصر، الذي ربط بين امكانية العرب وبين امكان تحرير فلسطين، والذي جلب اليهود اسرى مربوطين بالحبال من فلسطين [١٧] ومنهم صلاح الدين الأيوبي الذي حرر فلسطين ولكن بروح الاسلام فهو عراقي مسلم، ولهذا السبب قلت للاخوان في المؤتمر الفلاحي يقول صدام «لا تستغربوا ان يستشهد فلسطيني في فلسطين وهو لم يولد فيها، لانكم اذا ما استغربتم هذا، فكيف لا تستغربوا ان يستشهد عراقي على أرض فلسطين او لبناني او سوري» [١٨] وأكد عندما خاطب الثوريين العرب في المنطقة العربية بأن «يشدوا العزم، والتمسك بالقيم التي قاتل بها اجدادنا الصليبيين، وانتصروا عليهم، كما نقاتل الان الصهيونية وسوف ننتصر» [١٩].

واستناداً الى هذا التاريخ خاطب صدام العراقيين »لا اظنكم تقبلون ان يذكر الذين بنوا بابل فقط ولا تبنون شيئاً يساوي بابل في هذا العصر، لماذا يذكر نبوخذ نصر فقط عندما داست حوافر خيوله أرض فلسطين لكي يحررها ولا يذكركم» [٢٠]

ورغم هذه الدعوة لاستلهام التاريخ، واستحضاره في الحرب ضد الصهيونية، فان صدام يقول «ان فرصة ظهور قائد عربي على غرار نبوخذ نصر او صلاح الدين الأيوبي الان غير متوفرة كما كانت في تلك العهود ... ولكن من حق كل واحد أن يحلم وان يناضل، وأن يستوحي المعاني الأساسية التي من أجلها او بواسطتها انتصر صلاح الدين ونبوخذ نصر وآخرون أي أن نحلم اننا قاب قوسين او ادنى من فلسطين» [٢١]

واذا كان التاريخ حاضراً منذ استقلال العراق، فان الجديد هو في ايدلوجية حزب البعث العربي الاشتراكي، التي أخذ بها العراق بعد العام ١٩٦٨ الذي شكل استلهام التاريخ واستحضاره عنصراً اساسياً فيها.

١٦ـ سعد البزاز، الحرب السرية لندن مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، ١٩٨٧ ط ٤ ص ٥٩. وانظر صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، المختارات الجزء الثالث مصدر سابق ص ٨١.

١٧ـ انظر صدام حسين، بناء الانسان والمرأة والشباب، المختارات الجزء العاشر، دار الشؤون الثقافية ١٩٨٨ ص ٦٢ .

١٨ـ المصدر السابق ص ٦٣.

١٩ـ الراوي ، مصدر سابق ص ١٣.

٢٠ـ الطائي، مصدر سابق ١١٤.

٢١ ـ صدام حسين، بناء الانسان والمرأة والشباب مصدر سابق ص ١٠٩.

ب) العامل الأيدلوجي

لعبت ايدلوجية حزب البعث العربي الاشتراكي دوراً في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين فالحزب اعتبر القضية الفلسطينية منذ تأسيسه «قضية مركزية في النضال العربي، ترتبط ارتباطا كليا وعميقا بنضال الأمة العربية في سبيل التحرر والوحدة» [٢٢] واعتبر ميشيل عفلق مؤسس الحزب قضية فلسطين اخطر من اي قضية قومية اخرى ....وان «استمرار اسرائيل يعني استحالة تحقيق هدف من اهداف الأمة كاملاً وأن الحل الوحيد لقضية فلسطين هو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني» وليس هناك حل غير ذلك، وان على العرب ان يبذلوا جهودهم العسكرية والاقتصادية والسياسية لازالة هذا الوجود العدواني [٢٣]

وبعد عام ١٩٦٨ أضحت حركة السياسة العراقية تجاه فلسطين تعبيراً عن الموقف الايدلوجي للحزب[٢٤] الذي شكل «دليلاً لسياسة العراق الخارجية»[٢٥]، فعلاقاتنا يقول الرئيس أحمد حسن البكر في حفل منظمة فتح في ١٩٦٩/١/١، «تتعين في ضوء موقف هذه الدولة من فلسطين»[٢٦] وأصبحت الأهداف القومية مكملة للاهداف الوطنية في كل لا يتجزأ[٢٧]، وأخذت القضية الفلسطينية تحتل مسألة مركزية في سياسة العراق الخارجية [٢٨] وان المعركة ضد الصهيونية، هي معركة العرب الأساسية الحاسمة [٢٩] وان حل القضية الفلسطينية لا يتم الا عن طريق النضال الشعبي [٣٠]. ف «حكومة الثورة في العراق تعلن دون تردد بأنها ستعمل وتعمل بما لديها من طاقة في سبيل دعم العمل الفدائي»[٣١].

وتأسيساً على هذه الرؤية لحزب البعث ، تنطلق سياسة العراق ازاء القضية الفلسطينية من المبدأ القومي، ففلسطين «جزء من الوطن العربي، والاعتداء على هذا الجزء هو اعتداء على كل الوطن العربي، وواجب العراق وكل الأقطار العربية ان تقف الى جانب اي قطر عربي يتعرض للعدوان» [٣٢]، وأقام العراق سياسته الخارجية على أساس «ان الصراع مع اسرائيل حول فلسطين يُعتبر صراعاً بين القومية العربية والحركة الصهيونية »[٣٣] ويقول صدام حسين «لقد اصبح فهم العراق لطبيعة الصراع أساساً للسياسة الخارجية العراقية التي انطلقت من مبادىء الحزب» [٣٤].

ويستمد هذا البعد الايدلوجي مصدر قوته من الانتماء القومي الواحد وهو انتماء عميق جداً في أوساط الشعب العراقي، المرتبط ارتباطاً عميقاً بالقضية الفلسطينية حتى قبل وصول حزب البعث الى الحكم ولكن الأمور تطورت بشكل افضل بعد وصول الحزب [٣٥] ويتفق مع هذا الرأي سعدون حماوي وزير

٢٢- التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، مصدر سابق ص ١٨١.

٢٣- التكريتي، مصدر سابق ص ١٠٥.

٢٤- مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ - ١٩٩٠، مصدر سابق ص ٣٧.

٢٥- الوثائق العربية، مكتبة نعمه يافث التذكارية، الجامعة الاميركية في بيروت، بيروت ص١

٢٦- الراوي، مصدر سابق ص ٧ .

٢٧ - مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ - ١٩٩٠ مصدر سابق ص ٢٤.

٢٨- كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سابق ص ٤٦٩.

٢٩- شفيق عبد الرازق السامرائي، موقع صدام حسين في خارطة الفكر السياسي العربي، في مجموعة من الباحثين، تغيير الواقع في فكر القائد صدام حسين مصدر سابق ص ٦٥

٣٠ - الطائي، مصدر سابق ص ١٢٤.

٣١- الوثائق العربية ١٩٦٩، مصدر سابق ص١

٣٢- سعدون حمادي، مقابلة خاصة مع الباحث، بغداد ١٩٩٩/١/١٩.

٣٣- فايز محمد علي ، العرق كرافض للحلول الاستلامية كما يبدو من خلال مواقفه العديده، بيروت، بيروت العدد ٤٩٤ . ١٩٧٥/٩/١٨.

٣٤- الراوي، مصدر سابق ص ١٠٩.

٣٥- عزام الأحمد في مقابلة خاصة مع الباحث، رام الله، في ٢٠٠٠/٣/٦

خارجية سابق للعراق، بقوله «ان تفكير العراق قومي حتى قبل ان تتأسس الدولة وهو من اهم مراكز حركة القومية العربية، ولم يكن العراق في اي وقت من الأوقات انعزاليا، واذا وجد نظام يعمل من اجل عزل العراق، تحدث ثورة، كما حصل ايام عبد الكريم قاسم» [٣٦] واعتبر السفير الفلسطيني في العراق عزام الأحمد «ان هناك التزاما مبدئيا من جانب الحكومة العراقية تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما زال المحرك لسياستها وعلاقاتها الفلسطينية» [٣٧]

لقد تفاعلت ايدلوجية الحزب مع الانتماء القومي، وبخاصه تجاه القضية الفلسطينية، ولعبت دوراً مؤثراً في سياسة العراق تجاه فلسطين.

جـ) العامل الجغرافي

لقد شكلت جغرافية العراق السياسية، عامل ضغط على سياسته الخارجية بشكل عام، كما إتضح من الفصل السابق ولكن هذه الجغرافية في حالة سياسته مع فلسطين اعطته ميزة فهو يشكل العمق الاستراتيجي لقطاع المواجهة الشرقية مع العدو الصهيوني[٣٨] ويعتبر سياسياً غير ملزم بأية اتفاقيات او هدنة او وقف اطلاق نار مع اسرائيل وقد انسحب هذا الموقف منذ عام ١٩٤٨ على جميع القرارات الدولية المتحدة بصدد قضية فلسطين، والنزاع العربي الإسرائيلي.

فالعراق بسبب بعده جغرافياً عن الكيان الاسرائيلي وعدم وجود حدود مشتركة بينه وبين هذا الكيان استطاع اتخاذ هذا الموقف دون ان يؤدي ذلك الى اية نتائج قانونية في التزاماته الدولية من قريب او بعيد [٣٩] فهو لا يعتبر من وجهة نظر القانون الدولي معنياً مباشرة بما يسمى مشكلة الشرق اوسط» [٤٠].

ولم يكن العراق على أية حال دولة مواجهة ساخنة مع اسرائيل (حتى العام ١٩٩١) وان اعتبر نفسه كذلك بحكم ارتباط شعبه بالقضية الفلسطينية، وكان البعد الجغرافي يعطي للعراق ميزة كبيرة فهو قريب من خطوط المواجهة ومعزول عنها ايضا [٤١] ولكن اذا اعطته هذه الميزة، فانها شكلت قيداً عليه .

د) العامل العسكري

شكل «القلق الأمني» حالة ثابتة للعراق منذ تأسيس الدولة وبغض النظر عن طبيعة الانظمة السياسية التي تناوبت السلطة، وازاء ذلك فانها اولت القوة العسكرية اهمية خاصة، ولكن بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨، اخذت القوة العسكرية بالتطور الكمي والنوعي التدريجي، على نحو وضع لرؤية العراق في سنوات السبعين انه البعد الوحيد الذي يبدو عليه انه يشكل تهديداً للنظام الاقليمي [٤٢] ولكن هذا النمو للقدرة

---

٣٦ ـ حمادي

٣٧ ـ الاحمد، مصدر سابق.

٣٨ـ الطائي، مصدر سابق ص ١٠٤.

٣٩ ـ عدنان العمد، السياسة العراقية وازمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٤١، تموز يوليو ١٩٧٥ ص ١٥٩.

٤٠ ـ التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، بغداد دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧ ص ٢٢.

٤١ ـ هيكل، مصدر سابق ص ٢٣٢.

٤٢ ـ غريش، مصدر سابق ص ١٢٣.

العسكرية خلال السبعينات والثمانينات تزامن مع كوابح خارجية وداخلية قوامها الخشية الاقليمية من تحول العراق الى قدرة عسكرية تقليدية وفوق تقليدية مؤثرة في المنطقة وامتداداتها الجيوبوليتيكية[٤٣].

وظل ميزان القوى مختلاً لصالح الكيان الصهيوني حتى مطلع الثمانينات، الا ان ذلك الاختلال بدأ يتصحح باتجاه التوازن [٤٤] خلال الحرب العراقية الايرانية وبعدها وكان سول بيتر المحرر السياسي لصحيفة هآرتس الاسرائيلية يقول : هناك من يعتقد بأن اطالة الحرب سوف تقود الى خروج الجيش العراقي ممتلكا لخبرات عسكرية عملية سوف يستخدمها ضد اسرائيل في المستقبل، هذا الرأي غير صحيح [٤٥] ولكن العراق خرج من تلك الحرب بقوة عسكرية توازي على الأقل قوة اسرائيل... الأمر الذي شكل تهديداً موضوعياً في المنطقة [٤٦] واكدت الحرب ان العراق اصبح عسكرياً بلداً قوياً [٤٧]

لقد وضعت الاستراتيجية العراقية الجديدة الأمن في الشرق الأوسط ـ بعد الحرب ـ داخل دائرة الاهتمام الاساسية في السياسيات الدولية [٤٨] وذلك لامتلاك العراق اسلحة كيميائية يمكن ان تؤدي الى نوع من التوازن مع السلاح النووي الاسرائيلي [٤٩] وظهور الصواريخ القادرة على الوصول الى المواقع الاسرائيلية في الترسانة العراقية [٥٠] واصبح العراق في موقف يمكنه من الحاق خسائر جسيمة جداً باسرائيل كما يقول الخبراء الاميركيون [٥١] في وقت كان يرى (النظام البعثي) في العراق، ان التهديد الحقيقي هو في اسرائيل [٥٢] وربما كان ذلك وراء ما ورد في البيان الرسمي الذي اذاعه العراق في صيف ١٩٨٧، من ان الغاية من تطوير صاروخ الحسين، هو مساعدة الأمة العربية في حربها ضد اسرائيل [٥٣] وباعلان العراق عن إمتلاك رادع استراتيجي الكيماوي المزدوج، لا يقل تهديداً عن القنبلة النووية، معناه دخول المنطقة مرحلة الردع الاستراتيجي المتبادل بين العرب واسرائيل [٥٤] وبخاصة ان ذلك وضع حداً ـ حسب بعض الآراء ـ لتهديدات الكيان الصهيوني [٥٥].

ولكن بعد حرب الخليج، التي كان من ضمن اهدافها المعلنة، والمستمرة حتى الآن «تجريد العراق» من قدراته العسكرية فوق التقليدية [٥٦] اصبح ميزان القوى مختلاً لصالح الكيان الصهيوني ... بحرمان دول المواجهة العربية من ظهير استراتيجي قوي ومؤثر [٥٧] بعد ان تراجعت قيمة امكانية التحدي، خاصة بعد خروج العراق من دائرة التوازن الاقليمي بسبب ما تم تدميره من قواته، او ما تقرر تجريده منها، او ما

---

٤٣ ـ مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ ـ ١٩٩٠، مصدر سابق ص ١٢١.

٤٤ ـ ضاري رشيد الياسين، البيئة الاقليمية للعراق، رؤية علمية، في دراسات استراتيجية العدد (٥) بغداد ١٩٩٨ ص ٢٦.

٤٥ ـ مدحت الزاهد، اسرائيل والحرب العراقية ـ الايرانية السياسة الدولية، العدد (٨٥) تموز يوليو ١٩٨٦ ص ١١٠.

٤٦ ـ رشيد شقير، أزمة الخليج، جذور .. أفاق، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٥، كانون ثاني يناير ١٩٩١ ص ١٥.

٤٧ ـ مجيد، مصدر سابق ص ٩٣ .

٤٨ ـ كاظم هاشم نعمة، العرب واستراتيجية الرد الايجابي، أفاق عربية، العدد (٥) السنة الخامسة عشرة، أيار، ١٩٩٠ ص ٢٣.

٤٩ ـ اللواء طلعت مسلم، تقويم أهداف الأزمة في احمد صدقي الدجاني وافرزت ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي مصدر سابق ص (٦)

٥٠ ـ فولر، مصدر سابق ص ١٤٨.

٥١ ـ عبد القادر، مصدر سابق ص ١٢٣ .

٥٢ ـ هيكل، مصدر سابق ص ١٤٣.

٥٣ـ حمدان، مصدر سابق ص ٥٥.

٥٤ ـ خالد عزمي، العراق واسرائيل نحو الردع المتبادل، السياسة الدولية، العدد (١٠١) تموز يوليو ١٩٩٠ ص (٦).

٥٥ ـ سعيد حقي توفيق، ماذا وراء الحملة الاعلامية الصهيونية، أفاق عربية، العدد (٥) السنة الخامسة عشرة ايار ١٩٩٠ ص ٢٥.

٥٦ـ مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ ـ ١٩٩٠ مصدر سابق ص ٣٨ .

٥٧ ـ انظر ضاري رشيد الياسين، البيئة الاقليمية للعراق، مصدر سابق ص ٢٦ ـ ٢٧.

تعرض له من عزلة [٥٨] وبذلك يكون العامل العسكري قد شهد ثلاثة تحولات من الضعف خلال السبعينات الى القوة خلال الثمانينات ومرة ثانية الى الضعف خلال التسعينات.

٣- رؤية العراق لفلسطين

تفاعلت عوامل التاريخ، والايدلوجية، والجغرافية بالاضافة الى طموح العراق للعب دور اقليمي عربي مركزي لتضع القضية الفلسطينية على سلم اولويات اهتمام سياسة العراق الخارجية، فحكومة «الثورة في العراق تعتبر قضية فلسطين، القضية الأولى في سياستها الخارجية»[٥٩] وتحددت رؤية العراق لها في ثلاث دوائر

١- الدائرة الوطنية

انطلق الفهم العراقي، للقضية الفلسطينية من الواقع الحاصل، وهكذا فالمشكلة في الاصل، هي في «وجود شعب آمن على ارضه، يتعايش بأديانه المختلفة، يطرد من ارضه، ويحل محله اناس يهاجرون من الولايات المتحدة ومن الاتحاد السوفياتي، ومن كل مكان يأتون ويتجمعون في هذا المكان على حساب شعب شرد ويعيش في العراء» [٦٠] وان هذا الشعب الصغير الذي طرد من ارضه وعانى من ارهاب الصهيونية .. «حمل السلاح، وقاتل ببسالة، وقدم آلاف الشهداء»[٦١] وربما ما كانوا ـ الفلسطينيين ـ ليفتدوا ارضهم، «لو لم يكونوا عرباً، وتكون ارضهم ضمن هذه النقطة من الوطن العربي » [٦٢] وبذلك فإن الرؤية العراقية، اذ تنطلق من البُعد الوطني، تصل الى ان القضية هي قضية قومية

٢- الدائرة القومية

وبعد العام ١٩٦٨ تأسست رؤية العراق للقضية الفلسطينية على أنها قضية العرب الأولى وان هدف تحرير فلسطين، عند الرئيس احمد حسن البكر، هو هدف قومي يستقطب كافة اهدافنا القومية الأخرى، ويحيط بها [٦٣] وعند الرئيس صدام حسين «هي قضيتنا» [٦٤] وهي «قضية عربية مصيرية» [٦٥] ولذلك فان قضية النضال من اجل فلسطين لا تخص الفلسطينيين وحدهم [٦٦].

وعلى هذا الأساس استند الموقف العربي في القمة العربية الخامسة التي عقدت في الرباط عام ١٩٦٨

٥٨- منعم صامي العمار، السياسة الخارجية العراقية، وخيار استثمار التناقضات في السياسة الخليجية، هل من جدوى في دراسات استراتيجية العدد (٥) بغداد ١٩٩٨ ص ١٤٦.

٥٩- الوثائق الفلسطينية - العربية العام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ص٣٦.

٦٠- التكريتي، العراق، مصدر سابق ص ١٢٥.

٦١ - السامرائي، مصدر سابق ص ٦٣

٦٢ - الطائي ، مصدر سابق ص ٢٧٥ .

٦٣ - المصدر السابق ص ٢٧٠.

٦٤ - التكريتي ، مصدر سابق ص ٢١٩.

٦٥- الجميلي، مصدر سابق ص ١١٣

٦٦ - الراوي، مصدر سابق ص ٢٧.

على اعتبار قضية فلسطين مسؤولية عربية، تتحمل الدول العربية جميعاً مسؤولياتها في دعمها [٦٧] ذلك لأن نضال الشعب الفلسطيني .. ليس دفاعاً عن ارضه الاقليمية المحتلة فحسب وانما لتأكيد شخصيته القومية وارتباطه العميق بالأمة العربية، ولهذا فان الخطأ في اعتبار الفلسطينيين وحدهم المسؤولون عن تحرير فلسطين يكمن في تجاهل قوة العدو الصهيوني وتُفرط في تفاؤلها بتقدير قوة وقدرة الفلسطينيين وتكرس التجزئة في الوطن العربي، وتجعل من العرب متفرجين وكأنهم خارج المعركة [٦٨] وربما لهذه الأسباب قال صدام حسين في العام ١٩٧٤ انه لا يجوز ان نترك للفلسطينيين ان يقرروا لوحدهم نيابة عن الشعب العربي الاتجاه الصحيح [٦٩] واعتبر احمد حسن البكر، ان القضية الفلسطينية تتجاوز حدود الاختصاص والسيادة لهذه الحكومة او تلك [٧٠] .

٣- الدائرة الحضارية الأنسانية

وتتجاوز رؤية العراق للصراع البعدين الوطني، والقومي، نحو البعد الحضاري «فالصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني هو صراع حضاري [٧١] وتاريخي سوف يستمر لفترة طويلة من الزمن [٧٢] والقضية «قضية انسانية» [٧٣] تتعلق بشعب ، بشعب ارغم قسراً على ترك ارضه.

ووفقاً لهذه الابعاد هي قضية دولية بمعنى كل التيارات الدولية موجودة فيها، وعربية بمعنى ان كل الانظمة العربية المهمة تعكس سياستها في داخلها وهي ايضا فلسطينية في جانب منها - اي يوجد تيار اقليمي في داخلها [٧٤].

هكذا يرى العراق فلسطين، وهذه هي التي تحدد الهدف.

٤- هدف العراق

يطرح صدام حسين هذا التساؤل، بصيغة الأمنية ما هي فلسطين التي نتمناها: «هي فلسطين خالية من كيان صهيوني مغتصب، ولكن هذه ليست دعوة الى كيان فلسطيني خالي من اليهود» [٧٥] وانما تكوين دولة فلسطينية الديمغرافية من سكان فلسطين الاصليين [٧٦] وهذا ايضا ما طرحه سعدون حماوي وزير خارجية العراق في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (٣٢) لعام١٩٧٧ حين قال ان هدف التحرير الذي يسعي العراق الى بلوغه يتجسد في قيام الدولة الديمقراطية العلمانية على

٦٧- التكريتي، مصدر سابق ص ٢٠٨.

٦٨- المصدر السابق ص ١٣٧.

٦٩ - السياسة، الكويت، العدد (٢٠٨)، ١٩٧٤/٤/١١ .

٧٠- احمد حسن البكر، الثورة على طريق التقدم، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧ ص ٩٢.

٧١- اتفاق كامب ديفيد واخطار، مصدر سابق ص ١٩٥.

٧٢- محمد عطاء الله، دور الرئيس القائد صدام حسين في ميدان العمل القومي، مصدر سابق ص ٦٣.

٧٣- الطائي، مصدر سابق ص ٢٧٤.

٧٤- السامرائي، مصدر سابق ص ٦٣.

٧٥ - صدام حسين، بناء الانسان والمرأة والشباب، مصدر سابق ص ١٠٦.

انظر الراوي، مصدر سابق ص ٢٣٤.

٧٦ - صدام حسين، الموضوعات السياسية المختارات، الجزء الخامس، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٨ ص ٦١.

أرض فلسطين الموحدة التي ستضمن حقوق كافة الطوائف والاقليات ذلك هو الحل الدائم الذي يحقق السلام الحقيقي [٧٧] ولكن هذا الهدف لا يعني قابلية التحقيق فتحرير فلسطين لا يمكن دون استنهاض الأمة وتوفير قدرات تحرير الأمة في ذاتها، ودون توفير مستلزمات التحرير [٧٨] فنحن، يقول صدام حسين، «لا نتوهم بان العرب قادرون على تحطيم الكيان الصهيوني الان، ولا نتوهم ان العالم سيسمح بتحطيمه في هذه المرحلة» [٧٩] وليس هناك عربي واحد مسؤول الآن، يؤمن بامكانية ازالة اسرائيل ويقع هذا في سياسته ولكن ليس هناك عربي واحد يؤمن بامكانية التعايش مع كيان عدواني توسعي [٨٠].

ان تحديد الهدف يخضع أحياناً للوضوح، واحياناً للغموض، وفقاً لمتغيرات داخلية وخارجية تخص العراق ووفقاً للانطلاق من الايدلوجية او من البراغماتية، وذلك بين الوضوح في تحديد الهدف او الغموض.

٥- الكيان الصهيوني في سياسة العراق

للعراق تصوره في رؤية اسرائيل، كفكرة صهيونية وكيان ودور دوليّ، وعدوان، وارتباط بقوى دولية وكنتيجة لكل ذلك.

فالموقف العراقي، يقوم على أن الصهيونية حركة عنصرية استعمارية تريد غزو الوطن العربي، ابتداءاً باستعمار فلسطين واحتلالها ومنها التوسع الى الأقطار العربية وهي قاعدة للغرب والاستعمار لضرب كل حركة تحررية تحصل في الوطن العربي [٨١] وتبعاً لذلك، فان اسرائيل تعتبر واقعاً فرض بالقوة على الأمة العربية لمنعها من التحرر والتقدم ... وأن اصل النزاع هو اغتصاب الحركة الصهيونية لفلسطين [٨٢] وأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة فقد اوصت الجمعية العامة وبشكل غير شرعي وتحت ضغط اميركي ... بتقسيم فلسطين دون أن يكون هناك في ميثاق الأمم المتحدة، ما يخول هذه المنظمة صلاحيات تقسيم اي بلد، او خلق دول جديدة، كما انه ليس لها السلطة ، او القدرة لتغيير اسم دولة، لأن المنظمة الدولية ليس لها الحق في ممارسة دور السيادة الاقليمية [٨٣] .

واستناداً الى ذلك يرى العراق ان محنة الفلسطينيين، قد تكون واحدة من أفظع حالات الظلم في تاريخ البشرية، وان التوجه الصحيح ـ كمال قال سعدون حمادي وزير خارجية العراق في الجمعية العامة لأمم المتحدة في ١٩٧٥/٩/٢٤ هو في طرد اسرائيل من الأمم المتحدة... فاسرائيل دولة يجب ألا تكون في حيز الوجود [٨٤].

لقد دعمت القوى الدولية، الكيان الصهيوني في ظل إفتراء تاريخي، هو حاجة اليهود المضطهدين في

---

٧٧ ـ الطائي ، مصدر سابق ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

٧٨ ـ حسن طوالبه، هل كان العراق يوما ما، داعية صراع أم أمن وسلام، آفاق عربية، العدد (٧) السنة السابعة عشرة، تموز ١٩٩٢ ص ٥٢.

٧٩ ـ صدام حسين، الموضوعات السياسية مصدر سابق ص ٥٣.

٨٠ ـ المصدر السابق ص ١٤٣

٨١ ـ حمادي، مصدر سابق

٨٢ ـ العمد، مصدر سابق ص ١٦٠.

٨٣ ـ الثورة، بغداد، العدد ٢٢٨٧ . ١٩٧٦/١/٢١.

٨٤ ـ القيادة القومية، حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب النشر والاعلام ١٩٧٥/١٠/١٣، نقلا عن هوفمان، نيويورك تايمز، ١٩٧٥/٩/٢٥.

أوروبا الى وطن قومي لهم، وبرغم ان الأمة العربية لا تتحمل أية مسؤولية في اضطهاد اليهود، مهما كانت حقيقة واسباب ومدى ذلك الاضطهاد، فان القوى الكبرى، قد فرضت على الأمة العربية أن تدفع الثمن، واقتطعت بالقوة جزءا من ارض فلسطين قابلاً للتوسع وفق ارادة الكيان الصهيوني، لاقامة دولة اسرائيل عليه [٨٥] ولذلك يرى صدام حسين، ان نظرة العراق الى الكيان الصهيوني، ليست مصالح ولكنها حق ضائع ومغتصب لهذه الأمة، وهو الكيان الصهيوني ـ «ليس حالة فقيرة مسكينة تبحث عن سلام، وانما حالة عدوانية مغروسة في منطقة الشرق الأوسط غرضها الأساس منع الأمة العربية من التطور والتقدم» [٨٦] .

ويرى العراق انطلاقاً من ذلك عدم امكانية الفصل بين الأمن الوطني ـ العراقي ـ والأمن القومي (العربي) [٨٧] في مواجهة الكيان الصهيوني، وان العراق يعتبر نفسه في موقع دفاع امام عدوانية هذا الكيان، كما يقول طارق عزيز، «هي التي جاءت واعتدت علينا، واخذت ارضنا، نحن لم نركض وراء اليهود في القارات الخمس لنبحث عنهم ونذبحهم، هم الذين أتوا الى بلادنا، وبدأوا يشهرون السلاح ضدنا، ويغتصبون ارضنا منطقة بعد أخرى» [٨٨]، فالعرب ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى قبل هذا التاريخ كانوا في موقع المدافع دائماً، ومن غير العدل ان نسأل المدافع الذي يستخدم السلاح مضطراً ضد المهاجم المغتصب [٨٩] وامام هذه العدوانية يتساءل صدام حسين في لقاء مع تلفزيون اي.بي.سي. في ١٩٨١/٦/٢٨، «لماذا لا يحق لنا ان نخاف واسرائيل تعتبرنا كما ورد في تصريحات كل المسؤولين اننا اكبر عدو، لماذا لم يقل ريغان (الرئيس الاميركي آنذاك) ان من حق العراق ان يخاف من اسرائيل [٩٠] فالانتباهة تجاه الصهيونية والنضال ضد أطماع الكيان الصهيوني، وأهداف من انشأوه، وقدموا له المعونة والرعاية، تقع في صلب الدفاع عن العراق [٩١]

إن الكيان الصهيوني، ليس حالة منفصلة وانما مرتبطة بالقوى الكبرى، فالاستعمار يجد فيه سلاحاً استراتيجياً في يده لمنع العرب من اقامة وحدتهم، ومن نموهم وتطورهم، وصار مخفراً امامياً للصهيونية العنصرية ولاطماعها، ومصالحها العدوانية التوسعية في هذه المنطقة من العالم [٩٢] اذا فهناك ربطاً بين وجود الكيان الصهيوني كقوة قادرة على ايذاء او تهديد العرب في الوقت الذي تشاء، وبين الاستراتيجية الاميركية [٩٣] وهو من الكيانات الأخيرة التي تديم مصالح الامبريالية في المنطقة، وسيكون من بين آخر من يقتلع من المنطقة من حلف الامبريالية [٩٤] ولذلك يرى العراق ان ليس هناك نضال ثوري ضد الصهيونية، اذا لم يكن في الوقت نفسه نضال حازماً ضد الامبريالية [٩٥] .

---

٨٥ ـ السامرائي، مصدر سابق ص ٦٤.

٨٦ ـ صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق ص ٨٣، وانظر صدام حسين، في العلم والتكنولوجيا بغداد دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٧، ص ٦٢.

٨٧ ـ التكريتي، مصدر سابق ص ٢٨.

٨٨ ـ طارق عزيز، في أم المعارك وافاق الجهاد والبناء مصدر سابق ٣٥٦.

٨٩ ـ السامرائي، مصدر سابق ص ٦٤.

٩٠ ـ صدام حسين ، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق ص ٢٥٣

٩١ ـ مجهول المؤلف، الاتفاق بين ياسر عرفات والكيان الصهيوني، جانب ما ينبغي ان يقال بغداد، دار الثورة للصحافة والنشر ١٩٩٣ ص ١٦.

٩٢ ـ صدام حسين، بناء الانسان والمرأة والشباب، مصدر سابق ص ٦١.

٩٣ـ المصدر السابق ص ١١٢

٩٤ ـ حسن طوالبة، هل كان العراق يوما داعية صراع أم أمن وسلام ، مصدر سابق ص ٢٤

وانطلاقاً من ذلك، يقوم الموقف العراقي على عدم الاعتراف باسرائيل فهي عند العراق لا تعتبر دولة، ولا توجد « امكانية للتعاون مع هذا الكيان في يوم ما»[٩٦]، واكد ذلك سعدون حمادي وزير الخارجية في خطاب امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ (٣٢) لعام ١٩٧٧، حين قال «ان بلادي ترفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، ضمن سياسة منسجمة قائمة على تقييم موضوعي لكيفية نشوء هذا الكيان ولأهدافه»[٩٧].

وينطلق هذا الموقف من رؤية العراق، بأن «العدوان تاريخياً لا يقيم دولاً راسخة، وأن الكيان الصهيوني قام أساساً على العدوان» [٩٨] ورغم الكثير من المتغيرات فان اي تغيير في هذه الرؤية لم يبرز حتى الآن.

ولكن هذه النظرة للكيان الصهيوني تميز بين اليهود الذين قدموا الى فلسطين، والذين بقوا في بلادهم، فالصراع ليس صراعاً دينياً بين العرب والكيان الصهيوني، (٩٩) فالعراق يقف بالضد من الصهيونية ومن كيانها اسرائيل، وليس بالضد من اليهودية كديانة أينما كانت في انحاء العالم عندما يندمجون مع شعوب دولهم وبما في ذلك اليهود العراقيين [١٠٠] وكانت نسبة المهاجرين بين العراق قياساً بالبلاد العربية الى اسرائيل هي الأعلى [١٠١] وبخاصة في عام ١٩٥٠ الذي صدر في آذار منه، قانون اسقاط الجنسية عن اليهودي الذي يرغب في مغادرة العراق باختياره، اوالذي يغادر او يحاول ان يغادر العراق بصورة غير مشروعة [١٠٢] وبلغ عدد المهاجرين في هذا العام ٣٢٫٤٥٣ وفي العام ١٩٥١ ٨٩٫٠٨٨[١٠٣] ، وبعد العام ١٩٦٨ دعا العراق الى منح فرصة العودة لليهود العراقيين الى العراق وطنهم الأصلي وصدر قرار مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٥/١/٢٦ بمنح اليهود العراقيين الذين هاجروا الى اسرائيل حق العودة الى العراق [١٠٤].

ورغم المتغيرات السياسية، وبخاصة الحرب العراقية الايرانية، وحرب الخليج الثانية، فان انطلاق العراق في سياسته الخارجية من الايدلوجية، هو الثابت حتى الآن وان كان آخذ يخطو نحو البراغماتية ولكن المرتبطة بالرؤية الايدلوجية.

ثانيا: سياسة العراق نحو الحركة السياسية الفلسطينية في التطبيق ١٩٦٨-١٩٩٨

المفهوم

تعدد المصطلحات التي أطلقت على الفعل الفلسطيني السياسي والعسكري ضد الاحتلال، سواء على

---

٩٥ ـ الثورة، بغداد، العدد (٢٢١٣) ، ١٩٧٥/٧/٢١ .

٩٦ ـ التكريتي، مصدر سابق ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

٩٧ ـ الجميلي، مصدر سابق ص ٧٦.

٩٨ ـ الطائي، مصدر سابق ص ٢٧٧.

٩٩ ـ اسكندر، مصدر سابق ص ٢٨٨.

١٠٠ ـ التكريتي، مصدر سابق ص ١٢٥.

١٠١ ـ هيكل، مصدر سابق ص ١٨٣.

١٠٢ ـ التكريتي، مصدر سابق ١٣٦

١٠٣ ـ كيوان، مصدر سابق ص ١٢٩.

١٠٤ـ الطائي، مصدر سابق ص ٤٣٦، نقلاً عن الوقائع العراقية العدد (٢٥٠٣) في ١٩٧٥/١٢/١٥.

الساحة الفلسطينية أو الساحة العربية، من مصطلح المقاومة الفلسطينية، الى الثورة الفلسطينية، الى القوى الفلسطينية الى فصائل المقاومة، والى منظمة التحرير الفلسطينية.

وازاء هذا التعدد في الاستخدام نفضل استخدام مصطلح الثورة الفلسطينية، قياساً بمنطق تلك الفترة على الصعيد العام، وكذلك مصطلح منظمة التحرير الفلسطينية للدلالة على الحركة السياسية الفلسطينية بشكل عام، وبشكل تحديدي سوف يتم استخدام كل فصيل باسمه وسوف يتم ترك استخدام المصطلحات حسب مصادرها.

١- سياسة العراق تجاه الثورة الفلسطينية

مرت سياسة العراق بمتغيرين أساسيين الأول يمتد منذ العام ١٩٦٨ وحتى العام ١٩٧٨ وتميزت بالارتباك والتخبط بين الفصائل الفلسطينية، والثانية منذ العام ١٩٧٨ حتى العام ١٩٩٨، فترة الدراسة، وتميزت بنوع من الاستقرار وهكذا فإن العام ١٩٧٨ شهد نقطة تحول بارزة في سياسة العراق الخارجية تجاه الثورة الفلسطينية.

ويمكن التمييز بين المرحلتين بالسمة الايديولوجية الواضحة للمرحلة الأولى والسمة الواقعية البراغماتية للمرحلة الثانية، وبعبارة أخرى تعاطي العراق في سياسته الخارجية تجاه الساحة الفلسطينية، بما يطمح ان يكون وتعاطيه مع ما هو كائن.. مع احتفاظه برؤية ايديولوجية لكن بعيداً عن التطبيق الكامل.

وسوف يتم تناول هذه السياسة وفقاً للمتغيرين الأول: المتغير الأيديولوجي، والثاني المتغير البراغماتي.

أ) المتغير الأيديولوجي ١٩٦٨ - ١٩٧٨

عندما استلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في بغداد في ١٧ - ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ كانت الثورة الفلسطينية موجودة، سواء باطارها السياسي (منظمة التحرير الفلسطينية) أو الفصائل الفلسطينية وبالتحديد حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وظهرت أربعة خيارات، كما دلت حركة السياسة العراقية تجاه الثورة الفلسطينية، الأول: محاولة احياء العلاقة القديمة بين الحزب وحركة فتح، التي كانت قبل استلام السلطة وجرت اتصالات بين الطرفين طلب خلالها العراق ارسال وفد، وكان من بين الاقتراحات انشاء وزارة تسمى وزارة الشؤون الفلسطينية يتولاها فلسطيني [١٠٥].

الثاني : قرار حزب البعث في المؤتمر القومي التاسع الذي عقد عام ١٩٦٩ انشاء منظمة فدائية مقاتلة هي جبهة التحرير العربية التي حدد المؤتمر هدفها، بأنها «لن تأتي لتزاحم المنظمات الفدائية الأخرى، ولا تزيد في عددها أبداً، بل لترفد المقاومة الفلسطينية بالدم العربي، المتدفق حماساً للنضال في فلسطين، هذا الدم الذي سيحول المعركة من شكلها القطري الى معركة قومية» [١٠٦] وبأنه - الحزب - «لا يريد سد نقص معين في العمل على أرض فلسطين، وانما للشفاء من أمراضه [١٠٧]، وبما أن حزب البعث، حزب قومي

---

١٠٥ - الأحمد، مصدر سابق.

١٠٦ - التكريتي، مصدر سابق، ص١٠٩.

١٠٧ - الراوي، مصدر سابق، ص١٧٣.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسة

يسعى لتأسيس فروع له في كل الأقطار العربية، ومنها فلسطين فمن الطبيعي أن يعمل الحزب في الساحة الفلسطينية كما يعمل في كل الساحات العربية، وكون فلسطين محتلة، هناك نضال مسلح لتحرير فلسطين[١٠٨].

فضمن هذا السياق جاءت جبهة التحرير العربية [١٠٩] ولكن الجبهة على علاقة وطيدة بالعراق لدرجة أن هناك من يراها، بأنها المنظمة العراقية في المقاومة الفلسطينية، فكما انه لبعض الأنظمة امتدادات داخل حركة المقاومة فجبهة التحرير هي الامتداد العراقي داخل المقاومة، خاصة ان الجبهة تعتمد كلياً على الدعم الذي تتلقاه من العراق والذي هو المصدر الوحيد وتفسر الجبهة ذلك كون النظام القائم في العراق هو الحكم القومي الوحيد [١١٠]، الثالث: تبنوا الهيئة العربية العامة، التي كانت موجودة في العراق ويرأسها د. عصام السرطاوي، الذي كان يعيش في بغداد ويحمل الجنسية العراقية، الرابع: احتضنوا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، رغم الخلافات التاريخية بين الحزب وحركة القوميين العرب، التي تعتبر الجبهة افرازاً لها [١١١].

لقد عكست حركة السياسة العراقية، عبر تعدد الخيارات في العام الأول من عمر السلطة الجديدة، أولاً حالة الارتباك في كيفية التعاطي مع الحركة السياسية الفلسطينية. ثانياً: محاولة ربط الثورة الفلسطينية بالحركة السياسية العراقية. ثالثاً: العمل على ايجاد البديل العراقي عبر حزب البعث ـ ممثلاً بجبهة التحرير العربية، لكل الفصائل الفلسطينية أو الهيمنة على الثورة الفلسطينية عبرها، كما يدل على ذلك الطلب من المنظمات الفدائية «تنسيق نشاطاتها مع جبهة التحرير العربية»[١١٢].

إن تجربة العام الأول دلت على أن حركة السياسة العراقية وعبر (حزب البعث) قامت على أساس أيديولوجية الحزب التي تشترط التوافق التام مع سياسة ورؤية العراق، أو الخلاف، وهذه الرؤية سوف تحكم الموقف العراقي حتى العام ١٩٧٨.

وهكذا، أرسلت الحكومة العراقية مذكرة الى المنظمات الفدائية لتنظيم نشاطها في العراق ومن ضمنها حركة فتح - اقليم العراق، طالبت فيها بوقف تعليق الملصقات على الجدران، وطالبوا فيها باغلاق مكاتب اللجان الشعبية التي كانت منتشرة في جميع المحافظات العراقية، وعدم جمع التبرعات للثورة الفلسطينية، على أساس عدم الحاجة لها، لأن الدولة سوف تقدم مساعدات مباشرة لحركة فتح وللثورة الفلسطينية، وتم الاستيلاء في البداية على أربعين بالمائة من مساعدات شعب العراق لصالح مكتب الكفاح المسلح الذي أنشاه نظام العراق، تحت شعار دعم الثورة الفلسطينية ثم ازدادت النسبة الى ستين بالمائة، الى أن أوقفت كل المساعدات الشعبية العراقية، وتم اقفال مكاتب حركة فتح في العراق عام ١٩٦٩ باستثناء

١٠٨- لمزيد من التفاصيل انظر البيان السياسي لجبهة التحرير العربية، في الوثائق الفلسطينية - العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سابق ص٣٥٥.

١٠٩ ـ حمادي، مصدر سابق.

١١٠- ذياب محمد مخادمة، التيارات الفكرية في المقاومة الفلسطينية ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص٢٩٠.

١١١ ـ الأحمد، مصدر سابق.

١١٢- مذكرة الحكومة العراقية الى المنظمات الفدائية، في الوثائق الفلسطينية - العربية لعام ١٩٦٩ ص١٤٦.

مكتب بغداد.

ونتيجة لذلك أخذت العلاقة بين حركة فتح والحزب الذي كان يحكم فعلاً أي لم يكن هناك فصل بين الحزب والدولة بالتوتر [١١٣] وفي العام ١٩٦٩، حين اتجهت المقاومة نحو منظمة التحرير من أجل الدخول والعمل على قيادتها لتكون الإطار الواسع، الذي من خلاله تطرح وحدة المقاومة عبر مؤسسات المنظمة، المجلس الوطني، واللجنة التنفيذية، كصيغة عريضة للوحدة الوطنية، (كان الاعتراض العراقي غير المباشر) عبر جبهة التحرير العربية، والتي لم تكن منسجمة في (البداية)، مع صيغة منظمة التحرير الفلسطينية كاطار للوحدة الوطنية وذلك لأن المنظمة هي (منحة الأنظمة العربية الى الجماهير الفلسطينية والعربية قدمتها تحت مطالبة هذه الجماهير، باتخاذ موقف حاسم من مشروع اسرائيل لتحويل نهر الأردن، ومن القضية الفلسطينية بشكل عام، وترافق الاعتراض العراقي بطرح فكرة بناء الوحدة الوطنية بأسلوب (وحدة المقاتلين على أرض المعركة ومن ثم أسلوب أو صيغة جبهة تحرير فلسطين التي يجب أن تكون مفتوحة لكل منظمة فدائية أو سياسية أو نقابية عربية تلتزم أسلوب الكفاح المسلح، أسلوباً وحيداً لتحرير كامل التراب الفلسطيني وسائر الأرض العربية[١١٤].

وشكل هذا الاعتراض العراقي، على منظمة التحرير، وعلى حركة فتح، التي شكلت القوة الأساسية في المنظمة، الحالة التي حكمت السياسة العراقية، وأدت الى تأزم العلاقة بين الطرفين، لكن هذا الخلاف لم يؤد الى قطع العلاقة، فقد استمرت المساعدات العراقية، بأشكال عديدة منها وجود معسكرات لحركة فتح ابرزها معسكر (منعم) ومساعدات تموينية، ونفطية، وعسكرية، بارسال السلاح الى حركة فتح في الأردن وسوريا واستخدام ميناء البصرة للحصول على مساعدات وبخاصة من الصين، ولجأت حركة فتح في أواخر العام ١٩٦٩ الى نقل عضو المجلس الثوري صبري البنا، من السودان الى العراق على أساس انه بعثي سابق ليصبح معتمد حركة فتح ومنظمة التحرير وذلك في محاولة منها لازالة الفتور في العلاقات [١١٥].

ولكن جاءت أحداث أيلول في الأردن عام ١٩٧٠، التي رأى فيها العراق في بيان للقيادة القومية لحزب البعث في ١٩٧٠/٩/١٦ «جزء من السلسلة الرهيبة التي يعدها التحالف الصهيوني الأميركي لسحق الثورة العربية برمتها»[١١٦]، لتزيد التوتر بين الطرفين على خلفية الموقف العراقي العملي منها، الذي جاء مناقضاً للخطاب السياسي فقد وردت برقية يقول صلاح خلف أبو اياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح من مسؤول عراقي كبير جاء فيها «كل القوات العراقية الموجودة في الأردن، تحت امرتكم، وأمرة الأخ أبو عمار قائد الثورة الفلسطينية، وقائد القوات العراقية أيضاً».

وبدأت القوات العراقية بالانسحاب، وتنصل العراق من دوره الذي أعلنه، على الرغم من مجيئ وفد عراقي يضم صالح مهدي عماش، وعبد الخالق السامرائي، وزيد حيدر، وبدأ محادثات معنا حول دور

---

١١٣ ـ وكالة الأنباء العراقية ١٩٧٨/٧/١٦، نقلاً عن وكالة الأنباء الفلسطينية، وهذا ما أكده عزام الأحمد.. أيضاً.

١١٤ـ انظر مخادمة، مصدر سابق، ص٢٦٧ ـ ٢٧٠.

١١٥ ـ الأحمد، مصدر سابق.

١١٦ ـ التكريتي، مصدر سابق، ص١٣٩.

القوات العراقية في التصدي للجيش الأردني، إذا تحرك ضد الثورة الفلسطينية. وبعد أيام حصلت مجزرة أيلول الأسود فسحب العراقيون قائد قوات صلاح الدين، واستبدلوا به ضابطاً آخر طالبناه بالوفاء بالالتزامات والاتفاقات، فأجاب.. لا أعلم بوجود مثل هذه الاتفاقات بينكم وبين حكومتي[١١٧].

واعترف العراق أن الحزب والثورة وقعا في نقطتين مركزيتين من الأخطاء أثناء تأديتهما لمهماتهما القومية تجاه المسألة الفلسطينية ومجزرة أيلول تحديداً، وهما ان ما طرحه الحزب من شعارات وبرامج وطموح نابع من مبادئ الحزب ومن استراتيجيته القومية، كان أكبر بكثير والى درجة شاسعة من امكانات الحزب والثورة الذاتية المرحلية، والثانية هي النقص والاخطاء التي ارتكبت في فهم وتحديد العلاقة الجدلية بين المهمات الوطنية التي يواجهها الحزب وبين المهمات القومية المباشرة.. وعندما أقدمت السلطة الأردنية بوحشية على تصفية المقاومة، وجد الحزب والثورة نفسيهما، وهما في قمة الموجة الصاخبة «عاجزين فعلياً عن التصرف بالحجم الذي يتناسب مع جسامة المؤامرة، ومع كبر الشعارات التي رفعاها والتعهدات التي قطعت باسمهما»[١١٨].

ورغم هذا الخلاف بين الطرفين على خلفية أحداث أيلول والتعاطي العراقي معها، فإن العلاقة استمرت بينهما، وتم نقل مصنع لصناعة الآر. بي. جي، من الأردن الى العراق، وتم اقامة معسكر ضخم لحركة فتح وللثورة الفلسطينية، ومزرعة قرب مدينة الرمادي وكانت توجد اذاعة تفتح وتغلق في ضوء تموج العلاقة بين الطرفين[١١٩].

إن الموقف العراقي من المقاومة الفلسطينية في فترة ما بعد مجزرة أيلول، استند على رؤية خاصة، مفادها «الطبيعة المتذبذبة واليمينية لبعض القيادات المتنفذة في المقاومة، وانضمامها في علاقات متشابكة وواسعة النطاق مع الأنظمة العربية دون تمييز بين هوية كل منها، ودون تحديد دقيق للحلفاء والأعداء بينهما، وكذلك عدم تأكيدها على توثيق العلاقات والتفاعل مع القوى الشعبية».. وان«قيادة فتح كانت تفتقر الى الموقف الفكري المتماسك كما كان تنظيمها أقرب الى الجبهة العريضة منه الى الحركة الواحدة، وكانت غارقة في شبكة واسعة من العلاقات والمصالح الانتهازية والمتناقضة مع الأوساط الحكومية والشعبية»[١٢٠].

ولم تحل هذه الرؤية دون استمرار العلاقة بين الطرفين، حتى العام ١٩٧٤، وإن كانت محكومة بعدم الثقة والتوتر، وبخاصة على خلفية مجزرة أيلول الذي شهد عدة متغيرات الأول: طرح فكرة البرنامج المرحلي بعد حرب تشرين ١٩٧٣ أو مشروع الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي رأى فيه العراق ان قيادة منظمة التحرير قد تخلت عن برنامج التحرير الكامل لفلسطين وان هذا المشروع

---

١١٧ ـ وكالة الأنباء العراقية، ١٩٧٨/٨/٢٥.
وفي نفس هذا السياق، أشار عزام الأحمد الى أنه كان هناك اتفاق بين العراق وحركة فتح، يتضمن مشاركة العراق في حماية الثورة الفلسطينية اذا ما تعرضت لهجوم من قبل القوات الاردنية.

١١٨ ـ انظر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، بغداد، مطابع دار الثورة، ١٩٧٤، ص١٨٤ ـ ١٨٦.
وانظر أيضاً التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧، ص٦٢ ـ ٦٣.

١١٩ ـ الأحمد، مصدر سابق.

١٢٠ ـ انظر التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سابق، ص٢٦ ـ ٢٧.

يصفي القضية الفلسطينية .. لأنه ينطوي على استعادة أرض من فلسطين لا تزيد نسبتها عن ٢٣٪ من مجموع مساحة فلسطين[١٣١] وان قيادة منظمة التحرير (قيادة اليمين الفلسطيني) ارتأت ركوب موجة التسوية والبحث عن مقعد في قطارها قد يؤدي الى الحصول على «دويلة فلسطينية»[١٣٢].

الثاني: ظهور جبهة الرفض في المقاومة الفلسطينية الذي قام العراق بدعمها واسنادها وذلك عندما قبلت بعض أطرافها بصيغ الحلول السلمية لابقاء المقاومة في الخط النضالي المتجه نحو فلسطين[١٣٣]، وقدم العراق رؤيته لذلك، على أساس ان التسوية لا يمكن أن تتم إلا بموافقة أطراف فلسطينية تملك قدراً من المشروعية، والتأثير بين الجماهير الفلسطينية، وقد حاولت القوى العربية والدولية، المحركة للتسوية أن تجر قيادة منظمة التحرير، وقيادة منظمة فتح، بالذات، على خط التسوية، ونجحت في ذلك الى حد ملموس، غير ان هذا الخط لم يصل بعد الى نقطة نهائية، فهناك جبهة الرفض، وأطراف في منظمة فتح، واعداد كبيرة من المقاتلين ترفض هذا النهج، وهذه الأوساط يجب أن تدعم دعماً قوياً وواسع النطاق، وان تشجع على اتخاذ المواقف المبدئية الحازمة.

واستناداً على هذه الرؤية فإن العراق اتخذ موقفه المؤيد والداعم والمؤسس لجبهة الرفض، بهدف سحب الورقة الفلسطينية من التسوية، وإذا فشلت المحاولات في منع القيادات المذكورة، من السير في خط التسوية، فإن اضعافها وتعريتها يفيد في اضعاف الشرعية التي تستند عليها، مما يضعف شرعية التسوية إذا ما تحققت[١٣٤].

الثالث: تبني العراق لـ (أبو نضال) صبري البنا، عبر لعب دور أساسي في انشقاقه، وهو الذي كان يقدم فتح للعراقيين كخط يساري ويميني[١٣٥].

الرابع : تحفظ العراق على قرار مؤتمر قمة الرباط العربي عام ١٩٧٤، وبخاصة على القرار الذي نص بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وربط موافقته باضافة «على طريق التحرير»[١٣٦].

وكانت نتيجة هذه المتغيرات الأربعة، ان حركة السياسة العراقية أصبحت محكومة في تعاطيها مع الساحة الفلسطينية بخطين الأول: خط التأييد والدعم وتقديم كافة التسهيلات للفصائل التي تشكلت منها جبهة الرفض وهي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربية، وحركة فتح (المجلس الثوري)، وغيرها.. من القوى الصغيرة، والثاني: خط القطيعة واتخاذ موقف سلبي، تجاه منظمة التحرير وحركة فتح تحديداً.

لقد اتخذت حركة السياسة العراقية منحى التصادم منذ العام ١٩٧٤، فقد حرم العراق منظمة التحرير

---

١٣١ ـ انظر المصدر السابق، ص١٨١ ـ ١٨٢.

١٣٢ ـ الثورة، بغداد، العدد ٣٠٨٥. ١٩٧٨/٨/١٣.

١٣٣ ـ انظر التكريتي، مصدر سابق، ص١٣١.

١٣٤ ـ انظر التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سابق، ص٢٢٢.

١٣٥ ـ الأحمد، مصدر سابق.

١٣٦ ـ عودة، مصدر سابق، ص٢٦.

وانظر أيضاً الجميلي، مصدر سابق، ص١١٢.

الفلسطينية من فتح مكتب لها في بغداد، وصادر أموال الثورة، وأسلحتها.. وفي المقابل أغدق الأموال على الاتجاهات الانشقاقية في الساحة الفلسطينية[١٢٧]، واتخذ قراراً بقطع المساعدات المالية عن قوات القادسية المتواجدة في العراق [١٢٨]، واستند العراق في حركته السياسية هذه على خلافه مع السياسات التي يتبعها أبو عمار، وقيادة منظمة التحرير [١٢٩] وعلى أن منظمة التحرير قد سقطت فريسة الحلول الاستسلامية، ودخلت دائرة الضياع وأصبح شعار الكفاح المسلح مجرد كلمات بلا مضمون[١٣٠].

ورغم هذا المنحى التصاعدي، في حركة سياسة العراق نحو الساحة الفلسطينية إلا أنه واصل تقديم الدعم والمساعدات لمنظمة التحرير، وللفلسطينيين في لبنان تحديداً، فقد قرر مجلس قيادة الثورة تخصيص راتب تقاعدي مقطوع قدره (١٠٠) دينار لكل عائلة من عوائل الشهداء الأربعة أبطال عملية ابل القمح التي جرت في ١٩٧٥/٦/١٥[١٣١]، ومثلها لكل عائلة من عوائل الشهداء الثلاثة أبطال عملية المطلة التي جرت في ١٩٧٥/٧/١٨[١٣٢]، وقررت القيادة السياسية للحزب والثورة، التبرع بمبلغ مليون ليرة لبنانية لمساعدات المتضررين من العدوان الصهيوني على مخيمات الفلسطينيين في نهر البارد، والبداوي، والنبطية، في لبنان في ١٩٧٥/١٢/٢[١٣٣].

وفي العام ١٩٧٦ وأثناء الحرب الأهلية أرسل العراق مساعدات عسكرية وتموينية تزيد على أكثر من ٤٧٠٠ طن وقدم نحو ١٥ مليون دولار لحركة فتح، والأطراف الوطنية الأخرى[١٣٤]، وفي ظل القطيعة بين الطرفين زار أبو عمار العراق عدة مرات وقدم العراقيون السلاح ومساعدات أخرى لمنظمة التحرير، وأرسلوا خلال الحرب اللبنانية مقاتلين ومتطوعين للقتال الى جانب المقاومة الفلسطينية[١٣٥].

ولكن ظلت العلاقة بين الطرفين محكومة بالسلبية والتوتر، وبلغت الذروة في التصعيد في العام ١٩٧٨ باندلاع ما عرف وقتها بحرب السفارات، فقد اتهمت منظمة فتح، الحركة الرئيسية للمقاومة الفلسطينية أجهزة المخابرات العراقية بتدبير اغتيال علي ياسين مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت في ١٩٧٨/٦/١٥[١٣٦]، واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح في بيانين «الاستخبارات العراقية، بتدبير اغتيال عز الدين قلق، ممثل منظمة التحرير في فرنسا وأحد مساعديه عدنان عماد في ١٩٧٨/٨/٣»[١٣٧].

وفي المقابل، اتهم العراق منظمة التحرير بتنفيذ هجوم على سفارة العراق في باريس في ١٩٧٨/٨/١[١٣٨]، وصرح القنصل العراقي في كراتشي في ١٩٧٨/٨/٣، بأن الرجل المسلح الذي شارك في الهجوم على القنصلية العراقية في كراتشي - الباكستان ينتمي لحركة فتح [١٣٩]، واتهمت الدائرة الصحفية في

---

١٢٧ ـ النهار، بيروت، العدد ١٣٦٢٢. ١٩٧٨/٨/٩.

١٢٨ ـ الشرق، بيروت، العدد ٨٠١٣. ١٩٧٥/٢/٢٥.

١٢٩ ـ النهار العربي والدولي، باريس، العدد ٦٣. ١٩٧٨/٧/١٥.

١٣٠ ـ سامي منصور، العلاقة بين العراق ومنظمة التحرير، الاهرام، القاهرة، العدد ٣٣٤٨٧. ١٩٧٨/٨/١٧.

١٣١ ـ الثورة، بغداد، العدد ٢١٥٠. ١٩٧٥/٨/١٢.

١٣٢ ـ الثورة، بغداد، العدد ٢١٥٦. ١٩٧٥/٨/١٨.

١٣٣ ـ الثورة، بغداد، العدد ٢٢٥٩. ١٩٧٥/١٢/١٨.

١٣٤ ـ النهار العربي والدولي، باريس، العدد ٦٣. ١٩٧٨/٧/١٥.

١٣٥ ـ الأحمد، مصدر سابق.

١٣٦ ـ وكالة الأنباء الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨/٦/١٥.

١٣٧ ـ النهار، بيروت، العدد ١٣٦١٧. ١٩٧٨/٨/٤.

١٣٨ ـ الثورة، بغداد، العدد ٣٠٧٥. ١٩٧٨/٨/١.

١٣٩ـ وكالة الأنباء العراقية، ١٩٧٨/٨/٤.

سفارة العراق بطرابلس قيادة حركة فتح باغتيال موظف السفارة حسين محمد علي في ١٩٧٨/٨/١٧[١٤٠].

ورغم أن العراق، قد نفى أية علاقة له بالاغتيالات والهجوم على السفارات «فهو.. لا يلجأ الى مثل هذه الأساليب»[١٤١]، أو «لا يؤمن بمثل هذه الأساليب»[١٤٢]، ويرون فيما يجري من حرب سفارات، سببه أولاً: الخلافات داخل حركة فتح بين أبو عمار، وبعض أركان القيادة، خصوصاً أبو اياد وأبو صالح، وأبو داود. ثانياً: كل طرف في الساحة الفلسطينية له صلات بسوريا، سواء في فتح أو منظمة التحرير الفلسطينية، وله مصالح معها، اندفع مع عرفات في اتجاه الحملة على العراق. ثالثاً: ان الاطراف العاملة في فتح ومنظمة التحرير والتي لها صلات مع الاتحاد السوفياتي وجدت في رغبة أبو عمار فرصة لها لشن حملة افتراءات على العراق، انتقاماً لاعدام الشيوعيين العراقيين داخل الجيش[١٤٣] ومقابل هذا النفي قام منطق العراق على أن المنظمة خضعت لسوريا منذ دخول الجيش السوري الى لبنان، وان ما يجري على الساحة الفلسطينية، ليس أكثر من خلاف بين تنظيمات فلسطينية، إذ ان عراق البعث يرى أن أبو نضال يتزعم تنظيماً مستقلاً، ولا دخل لنظام العراق به [١٤٤].

ورداً على مذكرة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١٩٧٨/٦/٢٨ التي طالبت فيها الحكومة العراقية بتسليمها أحد قادة فتح المنشقين (صبري البنا)، والحت في المطالبة بتسليمه وجماعته حقناً للدماء، وكان أبو نضال قد طرد من حركة فتح في العام ١٩٧٤، وحكم بالاعدام غيابياً [١٤٥]، اعتبر العراق انه لا يمكن «أن نتصرف تجاهه بالطريق التي يريدونها وتصرفات أبو نضال يتحمل وحده مسؤوليتها، وفي امكان عرفات من خلال أجهزته أن يتفاهم معه، وأن يجري حواراً ونحن لا اعتراض لدينا، لكننا لا يمكن أن نجبر أبو نضال أو غيره على أن يؤدي التحية لياسر عرفات لأنه غير بعثي، ولا موظف في الحكومة العراقية»[١٤٦] ولكن أبو نضال كان الواجهة لهذه الحرب التي كانت تخطيطاً وتنفيذاً من قبل العراقيين[١٤٧] وكانت ذروة التصعيد في الموقف الإعلامي، تصريح صدام حسين الذي جاء خلال حديث له في مكتب الثقافة والاعلام، وقال فيه «كنتم تتوقعون موقفاً ايجابياً ثابتاً من القوى السياسية العربية، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة فتح تجاه حزبكم ونظامكم فلن تجدوا هذا الموقف لا من الأنظمة العربية، ولا من الحركات السياسية العربية»[١٤٨].

وبذلك، تكون حركة الفعل السياسي العراقي قد بلغت الذروة في التصعيد تجاه الساحة الفلسطينية، ليبدأ العد التنازلي نحو التهدئة، والتحول الكامل في الموقف العراقي.

---

١٤٠ ـ وكالة الأنباء العراقية، طرابلس، ١٩٧٨/٨/٢٠.

١٤١ ـ النهار، بيروت، العدد ١٣٦١٧. ١٩٧٨/٨/٤.

١٤٢ ـ الثورة، العدد، ٣٠٧٩. ١٩٧٨/٨/٦.

١٤٣ ـ النهار العربي والدولي، باريس، العدد ٦٣. ١٩٧٨/٧/١٥.

١٤٤ ـ الاهرام، القاهرة، العدد ٣٣٤٨٧. ١٩٧٨/٨/١٧.

١٤٥ ـ الوطن، الكويت، العدد ١٤١٣. ١٩٧٨/٧/٢.

١٤٦ ـ الأحمد، مصدر سابق.

١٤٧- المصدر السابق.

١٤٨ ـ صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق ص١٩٩.

ب) المتغير البرغماتي (الواقعي) ١٩٧٨ ـ ١٩٩٨

شهد هذا العام نقطة التحول الأساسية في حركة السياسة العراقية تجاه الساحة الفلسطينية، من الأيديولوجية، التي تنطلق في التعاطي مع هذه الساحة، من التصور الذي تريد أن يكون الى الواقعية، التي تعني التعامل مع ما هو كائن.

لقد بدأت اللقاءات والاتصالات لوقف حالة التدهور في العلاقة بين العراق وبين منظمة التحرير وحركة فتح، في بيروت، فقد قام كل من بسام أبو شريف وأبو ماهر، من الجبهة الشعبية باتصالات مكثفة مع قيادة حركة فتح ونشط في هذا المسعى الدكتور جورج حبش أمين عام الجبهة الشعبية الذي قام بزيارة مقر قيادة فتح، والتقى بعدد من قياديي منظمة التحرير أبرزهم لطفي القدومي أبو اللطف، رئيس الدائرة السياسية، وبعد ذلك التقى وفد الشعبية مع السفير العراقي في بيروت قاسم السماوي، بهدف تلطيف الأجواء.

والأهم من ذلك في هذا السياق التقاء أبو اسماعيل ممثل جبهة التحرير العربية في مجلس المقاومة مع أبو عمار[١٤٩]، بهدف تهدئة الوضع مما دل على وجود توجه عراقي فعلي لوقف حالة التصعيد، وعكس هذا التحول حديث صدام حسين، الذي قال فيه «لم يكن تصرفي ضمن حزب البعث العربي الاشتراكي تجاه المقاومة قبل عشر سنوات مثل تصرفي الآن، لقد استقر خطنا منذ عام ١٩٧٨ وبعده، وأعتقد أن هذا الخط يكسبنا احترام المقاومة، ويقويها حسب ما نستطيع بدون أن يتدخل حزبنا بمشاكل مع المقاومة[١٥٠] فما زلنا ـ يقول صدام حسين ـ مستعدين لتأييد أي عملية حادة تخدم القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني، بما في ذلك العمليات الانتحارية داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وهذا الخط لن نتخلى عنه ولكن صيغ التعبير عنه قد تأخذ معاني وأساليب نبدو معها، وكأننا تحولنا من حالة الى أخرى.. وأية صيغة تبدو معبرة عن ضمير الفلسطينيين والعرب في نضالهم التحرري دون أن تفقدهم الرأي العام على نطاق واسع فنحن معها»[١٥١].

وتمت ترجمة هذا التحول خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٨، على خلفية توقيع اتفاقية كامب ديفيد، التي أخرجت مصر من الساحة العربية، وتقدم العراق لأخذ مكانها وكان ذلك وراء هذا التحول، بالمصالحة الفلسطينية ـ العراقية، التي شرحها خالد الحسن بقوله تحدث الملك حسين داعياً رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، الى عمان، للتباحث والتنسيق فيما يجعل من قرارات القمة موقفاً ايجابياً وعملياً.. وهنا تدخل الرئيس العراقي أحمد حسن البكر موجهاً كلامه الى السيد عرفات قائلاً له إن كنت بحاجة الى السفر لعمان للمصالحة مع أخينا الحسين فأنت لست بحاجة للقدوم مرة أخرى الى بغداد لحل المشكلة القائمة بيننا.. واعتبر كل ما مضى قد انتهى وكل مشكلة قد حلت.

---

١٤٩ ـ وكالة الأنباء العراقية ١٩٧٨/٨/٥.

١٥٠ ـ صدام حسين الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص١٦٠.

١٥١ ـ صدام حسين بناء الإنسان والمرأة والشباب، مصدر سابق، ص١٠٧.

وفي الساعة الواحدة من بعد ظهر ذلك اليوم قام نائب رئيس مجلس قيادة الثورة السيد صدام حسين، بزيارة للسيد عرفات واستمر اللقاء أكثر من ساعتين وعندما حاول أحد الأخوة أن يبدأ الحديث من الماضي رفض صدام ذلك، وقال «إن كل الموقف العربي ينظر الى المستقبل ولا حاجة بنا للعودة الى مآسي الماضي»[١٥٢]، ويتفق عزام الأحمد الذي كان حاضراً اللقاء مع هذه الرواية، ويقول بأن اللقاء تمخض عن تعميم مشترك للكوادر وأعضاء حزب البعث وحركة فتح، تضمن دعوة لتجاوز الأزمة، وفتح صفحة جديدة، وعن اتفاق على استئناف العلاقات وتشكيل لجنة تنسيق ترأسها من الجانب العراقي نعيم حداد، مسؤول مكتب فلسطين والكفاح المسلح في القيادة القومية، ومن الجانب الفلسطيني صلاح خلف أبو اياد، واستمرت في عملها حتى عادت العلاقات الى طبيعتها وألغيت، وحين طلب أبو عمار المعسكر والمزرعة اللتين تم الاستحواذ عليهما عام ١٩٧٤، رد صدام «دعك من ذلك أنا أعطيك شيئاً أكبر منهما، لا نريد فتح الماضي، دعنا نطويه، أنا مسؤول من الآن فصاعداً»[١٥٣]

وبالفعل تم طيّ صفحة الماضي، فقد صدر بيان مشترك عن الحزب والمقاومة، في أعقاب زيارة وفد مثّل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية التالية حركة فتح، الصاعقة، الديمقراطية، الجبهة الشعبية - القيادة العامة، جبهة التحرير العربية، الجبهة الشعبية، جبهة النضال الشعبي، لبغداد، بدعوة من القيادة القومية لحزب البعث واستقبله صدام حسين الأمين العام المساعد للحزب، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، اعتبر ان «من يتعاطف مع السادات خائن»[١٥٤]، وصدر بيان مشترك بين حركة فتح والعراق في ٢٩٧٩/٤/٤، عكس التحول في العلاقة بين الطرفين وبالاتفاق على رؤية مشتركة حول التعامل مع الولايات المتحدة الاميركية، ومقررات قمة بغداد[١٥٥]، وبعد تولي الرئيس صدام حسين مقاليد السلطة في تموز ١٩٧٩، شهد هذا العام انعطافة جديدة في العلاقة بين الطرفين وفي سياسة العراق تجاه منظمة التحرير.

ففي ضوء اجتماع صدام وأبو عمار على هامش مؤتمر عدم الانحياز في أيلول ١٩٧٩، الذي حث خلاله صدام حسين على مكافأة الدول الافريقية والأميريكية اللاتينة، التي أيدت القضية الفلسطينية، ابان المؤتمر، قال الرئيس العراقي إن بغداد وجهت على اثر ذلك رسائل ودعوات الى رؤساء الدول في القارتين المذكورتين وقام وفد اقتصادي برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة حكمت ابراهيم بجولة في دول شرق افريقيا، عقد خلالها عدة اتفاقات اقتصادية كما قدم مساعدات الى موزمبيق وتنزانيا بفائدة رمزية ٢٪، وأكد استعداد العراق لتوظيف طاقاته السياسية في دعم المنظمة للحصول على اعتراف الدول الغربية، وقال: إن بغداد تبذل جهودها لدعم التحرك الفلسطيني لدى فرنسا في الوقت الحاضر، كما بذلتها لدى اسبانيا في الماضي القريب[١٥٦]

---

١٥٢ - السياسة الكويتية، العدد ٣٧٢٠. ١٩٧٨/١١/٧.

١٥٣ - الأحمد، مصدر سابق.

١٥٤ - الثورة، العراق، العدد ٣٢٨٠. ١٩٧٩/٣/٣٠.

١٥٥- يوميات وثائق الوحدة العربية، بيروت ص٣٥٩.

١٥٦ - وكالة الأنباء العراقية، باريس، ١٩٧٩/١١/٩.

ويقصد اشتراط العراق لاسبانيا، من أجل تزويدها بالنفط والسماح بدخول السوق العراقية، بفتح مكتب لمنظمة التحرير، كما فعل مع البرازيل والأرجنتين[١٥٧] ومع أن صدام أيد دفع الدول الأوروبية الغربية الى مواقف أكثر تميزاً عن مواقفها التقليدية، فإنه لم يُعلق آمالاً على ذلك في مجال استعادة الحقوق الفلسطينية، وانما اعتبر التحرك الفلسطيني في هذه الدائرة جزءاً من الحركة المطلوبة للعمل الفلسطيني ولإبقاء منظمة التحرير في دائرة الضوء.

ووافق العراق على تقديم شحنة سلاح جديدة الى منظمة التحرير، واستقبال عسكريين فلسطينيين في العراق وعلى مساعدة مالية اضافية لحركة فتح، بعد أن كان هايل عبد الحميد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح قد تسلم خمسة ملايين دولار في شهر ١٩٧٩/١٠، وقال صدام «إن بغداد مستعدة لتلبية طلبات عرفات جميعاً دون قيد أو شرط على صعيد المساعدات العسكرية والمالية، ما دامت المنظمة تحافظ على استراتيجيتها الوطنية والقومية»[١٥٨].

إن هذا التحول في حركة السياسة العراقية، لم ينطو على انقلاب جذري نحو «صبري البنا» أبو نضال الذي كان التعبير الأبرز عن التدخل العراقي الانشقاقي في الساحة الفلسطينية، وانما انطوى على تغيير بطيء وهذا ما أبقى الباب مفتوحاً نحو بروز «توتر» في العلاقة بين الطرفين عكسها تصريح لأبو اياد، صلاح خلف أحد زعماء حركة فتح، في بيروت حمل فيه على العراق في ١٩٨٠/٥/٤، لتأييد أبو نضال المنشق عن حركة فتح، وتساءل عن سبب ايواء العراق له داخل أراضيه وقال «طلبت من العراق ايقاف أبو نضال عند حده، وإلا لتتحمل كل جهة مسؤوليتها، وأنه لن تكون بعد الأن حرمة لأي تراب يقيم عليه»[١٥٩]. غير أن أبو عمار الذي شعر بالاستياء من هذا الموقف اعتبره غير مفهوم على الاطلاق، فيما رأت فيه السلطات العراقية تسرعاً لاتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية للمقاومة الفلسطينية، وذلك لسبب واحد، وهو أن أحد المنشقين عن حركة فتح صبري البنا قرر بمحض ارادته أن يزور بغداد[١٦٠]، وإذ شكل هذا التصريح ورد الفعل عليه أول اختبار فإنه أيضاً عكس حقيقة التحول في سياسة العراق تجاه منظمة التحرير وحركة فتح.

لقد شهد العام ١٩٨٠ تحولاً آخر في سياسة العراق باقفال الحكومة العراقية في ١٩٨٠/٤/٣، مكتب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في بغداد وابعاد ١١ شخصاً من موظفيه، واقفال مكتب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بغداد في ١٩٨٠/٤/٢٤ وأمرت بمغادرة ٣٢ عضواً في الجبهة الشعبية العراق

إن الخلاف بين حزب البعث، والثورة في العراق وبين الجبهة الديمقراطية، يعود الى العام ١٩٧٥، بوقف العراق للمساعدات عنها، ولكن مع ابقاء مكتبها يمارس أعماله بشكل اعتيادي وعلى العكس من ذلك فإن

---

١٥٧ - الأحمد،مصدر سابق
وأيضاً وكالة الأنباء العراقية ١٩٧٩/١١/٩، التي أوضحت أن الرئيس العراقي أقدم على خطوة مهمة، إذ وافق على طلب الزعيم الفلسطيني تزويد اسبانيا بشحنة من النفط ثمنها ١٨ مليون دولار، على أن تبلغ بغداد مدريد انه تمت الموافقة على تلك الصفقة مقابل موقفها في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتأييد القضية الفلسطينية، كما فعل ذلك مع موزمبيق ودول أخرى في افريقيا، في سياق تأييد العراق لارتباط القضية الفلسطينية بالنفط.

١٥٨ - العلاقات الفلسطينية - العراقية، وكالة الأنباء العراقية ١٩٧٩/١١/٩.

١٥٩ - السياسة، الكويت، العدد ٣٤٥٦، ١٩٨٠/٥/٥.

١٦٠ - وكالة الأنباء الفرنسية، الكويت ١٩٨٠/٥/٦، نقلاً عن صحيفتي القبس، والرأي الكويتية في ١٩٨٠/٥/٦.

الجبهة الشعبية حظيت باهتمام خاص من العراق.

واستند الموقف العراقي في اتخاذ هذه الخطوة، على عدة معطيات وهي تقرب الجبهة الشعبية من النظام الليبي، واقامة علاقات مصلحية معه، وتنكرها لرعاية الحزب ودعمه لها، وتقربها من الاتحاد السوفياتي، وتصعيدها من معاداتها للحزب بتبني الشيوعيين العراقيين، واقامة أوثق العلاقات مع النظام السوري، وتحول مكتبها الى وكر للتجسس على القطر ونقل الأخبار التي يحصل عليها أعضاء تنظيماتهم الى السفارات المختلفة في بيروت.

وكذلك تحول مكتب الديمقراطية الى وكر للتجسس على العراق ونقل الأخبار الى السفارات الأجنبية، ولا سيما السفارة السوفياتية وسفارات بعض الدول الاشتراكية، كما أصبح محطة للشيوعيين العراقيين[١٦١]، ومساهمة الجبهة الشعبية والديمقراطية في هروب عدد كبير من كوادر الحزب ومبالغتهما في تأييد الثورة الايرانية[١٦٢] والقاء السلطات العراقية القبض على بعض العناصر الفلسطينية من الجبهة الشعبية والديمقراطية، بتهمة تدريب بعض الايرانيين للقيام بأعمال تخريبية في العراق[١٦٣].

وارتكز موقف الجبهة الشعبية في رؤية الخلاف مع العراق الى سياسة النظام الحاكم (في العراق) التي أدت الى انفراط الجبهة الوطنية التقدمية التي كانت قائمة في العراق بخروج (القوى الديمقراطية منها)، وموقف النظام العراقي الخاطئ من ثورة الجماهير الإيرانية، ومن الاتحاد السوفياتي (الصديق الوفي لحركة التحرر العربية)[١٦٤]، واعتبر جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية ان الجبهة «لم تعد قادرة على الالتقاء مع الخط السياسي العراقي الراهن»[١٦٥] الذي رأى فيه نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، انتقال العراق الى التنسيق مع عرب أميركا، ومع قوى الثورة المضادة[١٦٦].

ولم ينطو هذا الخلاف على أي تصعيد في حركة السياسة العراقية تجاه الساحة الفلسطينية كما حصل قبل العام ١٩٧٨، وانما انطوى فقط على حصر للعلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية باستثناء جبهة التحرير العربية، كما يدل على ذلك اعتذار صدام حسين عن الاستجابة لطلب ياسر عرفات عام ١٩٨٤ بفتح مكتب للجبهة الشعبية، وقوله «يكفي مكتب منظمة التحرير»[١٦٧] التي استمرت العلاقة معها ومع حركة فتح كما عكس ذلك تثمين المؤتمر الرابع لحركة فتح للموقف الخاص، الذي يقفه العراق بدعم ومساندة حركة فتح والثورة الفلسطينية[١٦٨] سواء بدفع ثمن الدبابات التي تملكها المنظمة والوفاء بالتزاماته المالية[١٦٩].

---

١٦١ - حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الأمانة العامة، ١١٥٠/٤. ١٩٨٠/٥/٢٨.

١٦٢ - الأحمد، مصدر سابق

١٦٣ - السياسة، الكويت، العدد ٤٢٥٥. ١٩٨٠/٥/٤.

١٦٤ - وكالة الأنباء العراقية، ليبيا، ١٩٨٠/٦/٤، نقلاً عن مجلة «الثورة مستمرة» التي تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في طرابلس، العدد ١٣١، النصف الأول من شهر ايار (مارس)، ١٩٨٠.

١٦٥ - السفير، بيروت، العدد ٢١٥٩. ١٩٨٠/٤/٢٥.

١٦٦ - حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، رقم ٦/و/١٢٠٩/٦. ١٩٨٠/٦/٢.

١٦٧ - الأحمد، مصدر سابق.

١٦٨ - الثورة، بغداد، العدد ٣٦٧٤. ١٩٨٠/٦/١٦.

١٦٩ - القبس، الكويت، العدد ٢٨٦٣. ١٩٨٠/٥/٥.

وخلال حرب العام ١٩٨٢ التي شنتها اسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطيني، قدّم العراق التسهيلات والسلاح للثورة الفلسطينية [١٧٠] رغم أن الحرب العراقية - الإيرانية كانت في ذروتها.

عقب حرْب لبنان عام ١٩٨٢ أصبح العراق منبراً سياسياً لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من الساحة اللبنانية، وعدم التوافق مع دمشق[١٧١]، ومركزاً رئيسياً وبخاصة بعد إعلان العراق استعداده استضافة المناضلين الفلسطينيين الذين ترغب المنظمة في انتقالهم من لبنان الى العراق[١٧٢] فقد استقبل الدفعة الأولى من مقاتلي الثورة الفلسطينية في ١٩٨٢/٨/٢٢[١٧٣]، والدفعة الثانية بعد أحداث طرابلس في ١٩٨٣/١٢/٢٦[١٧٤].

ورغم أن الخروج من لبنان كان ضمن خطة دولية وأميركية تحديداً، فإن الرئيس صدام حسين وفي حديث الى ستيفن سولارز عضو لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي في ١٩٨٢/٧/٢٥، أي بعد ثلاثة أيام من وصول الدفعة الأولى قال «نحن قبلنا المقاتلين الفلسطينيين بمعزل عن كل خططكم ومشاوراتكم، قبلناهم كعرب طلبوا المجيء الى العراق، وقد وافقنا طبعاً»[١٧٥]، وأقيم في العراق معسكر لتدريب القطاع الغربي، وآخر للقوات الخاصة، للقوات الفلسطينية التي كانت الأكبر حجماً في العراق مقارنة بالدول العربية الأخرى، وكان «البلد الوحيد الذي صرف كافة متطلبات القوات في المعسكرات من مبانٍ الى تدريب والى الرواتب»[١٧٦].

وبعد العام ١٩٨٤، كان الاعتماد الأساسي لمنظمة التحرير على المساعدات العراقية بالدرجة الأساس، ففي احد اللقاءات بين أبو عمار وصدام سأل صدام أبو عمار أراك لم تطلب شيئاً فرد عليه يكفي همومك سيادة الرئيس الله يكون في عونك، قال صدام: نحن سفينة كبيرة قادرة على حملنا وحملكم، سمعت بوجود أزمة مالية عندكم. وقدم خمسين مليون دولار دفعة واحدة لمنظمة التحرير[١٧٧] وكانت مساعدة العراق في دعم الانتفاضة هي المساعدة المعلنة، والمفتوحة التي تمر عن طريق المنظمة باسهام قدره أربعون مليون دولار في السنة[١٧٨]، وأمر الرئيس صدام حسين في الخامس عشر من ايار ١٩٨٩، بتخصيص مئة مقعد دراسي في الجامعات والمعاهد العراقية للطلبة الفلسطينيين من الأرض المحتلة يتمتع بها قريب واحد من الدرجة الأولى لكل شهيد استشهد خلال الانتفاضة الفلسطينية، وفي تشرين الثاني ١٩٨٩ قرر العراق تخصيص خمسيناً مقعداً دراسياً للدولة الفلسطينية[١٧٩].

وبموازاة هذا التحول «المادي» حدث التحول السياسي الأهم في حركة السياسة العراقية تجاه الساحة

---

١٧٠ - الأحمد، مصدر سابق.

١٧١ - محمد علي المداح، مأزق الموقف الفلسطيني، السياسة الدولية، عدد ١٠١، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص٤٥.

١٧٢ - الثورة بغداد، العدد ٤٤٧٠. ١٩٨٢/٨/١٣.

١٧٣ - الثورة، بغداد، العدد ٤٤٨٠. ١٩٨٢/٨/٢٣.

١٧٤ - الثورة، بغداد، العدد ٤٩٧٢. ١٩٨٣/١٢/٢٨.

١٧٥ - صدام حسين الموضوعات السياسية، المختارات، الجزء الخامس، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٨، ص١٥٢.

١٧٦ - الأحمد، مصدر سابق.

١٧٧ - المصدر السابق.

١٧٨ - هيكل، مصدر سابق، ص١٨٥.

١٧٩ - الثورة، بغداد، العدد ٧٢١٤. ١٩٩٠/٣/١.

الفلسطينية بإعلان صدام حسين «أن لا نعارض أي اجتهاد يعتبره الفلسطينيون ضرورياً من أجل حل القضية الفلسطينية على مستوى النشاط السياسي والمشاريع السياسية حتى لو كانت لنا وجهة نظر أخرى في أي من هذه المشاريع أو النشاطات»[١٨٠]، «ولا نعارض القرار الذي تتخذه منظمة التحرير الفلسطينية بقضية فلسطين، وان الحل الذي سيكون مقبولاً من الفلسطينيين سوف لا نكون ضده، وأي رأي لا توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية سوف نرفضه، وأي رأي توافق عليه سوف لا نرفضه»[١٨١].

و«أن العراق لن يفرض حلاً على الفلسطينيين، ولن يخذل نضالهم»[١٨٢]، و«أن لا ننطلق من سياسة تفترض أننا أكثر اخلاصاً من أبو عمار أو من الآخرين طالما هم مخلصون للقضية الفلسطينية»[١٨٣]، ويقوم هذا الموقف العراقي على احترام ما يقبل به الفلسطينيون مع حفاظ العراق على موقفه المبدئي[١٨٤]، وليس معنى هذا يقول سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني العراقي، ووزير خارجية سابق، انه إذا وافقت منظمة التحرير على الحل السلمي ان العراق يوافق على ذلك، لكن يجب أن يكون للشعب الفلسطيني الكلمة الأولى، فالمنظمة إذا مثلت الشعب الفلسطيني، ووقفت من أجل تحرير فلسطين، فمن الطبيعي أن يوافق العراق على ما توافق عليه المنظمة، لكن هذا ليس معناه أن نوافق على التسوية أو التخلي عن جزء من فلسطين[١٨٥].

ويوضح ذلك طارق عزيز نائب رئيس الوزراء، ووزير خارجية سابق، بقوله «عندما عقد الاخوان في منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعهم في الجزائر في تشرين ثاني عام ١٩٨٨، لم نقف ضدهم بل بالعكس نحن ساعدنا القيادة الفلسطينية أثناء حرب ١٩٨٢، وأثناء الاعتداءات التي تعرضت لها في لبنان، وأثناء محاولات الانشقاق التي حصلت في منظمة التحرير، نحن عاونا القيادة الفلسطينية على الصمود وعلى الوحدة، وكنا حين يزورنا أي أخ فلسطيني من أي تنظيم فلسطيني نتحدث معه باتجاه وحدة العمل الفلسطيني»[١٨٦].

واستند الموقف العراقي خلال الثمانينات وبعدها على تأييد العراق المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واستعداده لتقديم كل أنواع الدعم لها، من أجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[١٨٧].

وعندما وقع انفجار الخليج، وقرر العراق أن يبحث عن طريق للدبلوماسية السرية، فإن الباب الفلسطيني كان هو الباب الوحيد الذي طرح نفسه عليه، سواء لقرب المنظمة من بغداد في ذلك الوقت، أو لإحساس المنظمة انها مطالبة بتسهيل الأمور للعراق لعل وعسى أن ينفتح منفذ لتبادل وجهات النظر بطريقة لا تؤدي الى احراج أحد، ولا تستطيع الوصول الى نتيجة[١٨٨]، وعادت العلاقات عبر باب أزمة ومن ثم حرب

---

١٨٠ - صدام حسين، الموضوعات السياسية، مصدر سابق، ص٢١٢.

١٨١ - المصدر السابق، ص ١٤٢ - ١٤٤.

١٨٢ - كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية السياسية الدولية، مصدر سابق، ص٤٦٩.

١٨٣ - صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص١٦١.

١٨٤ - الأحمد، مصدر سابق.

١٨٥ - حمادي، مصدر سابق.

١٨٦ - طارق عزيز في أم المعارك، آفاق الجهاد والبناء، مصدر سابق، ص٣٤٣.

١٨٧- انظر: الثورة، بغداد، العدد ٥٣١٦. ١٩٨٤/١٢/٦، وأيضاً، الثورة، بغداد، العدد ٥٤٤٩. ١٩٨٥/٤/٨.

١٨٨- هيكل، مصدر سابق، ص٤٤٩.

الخليج العلاقة بين العراق والجبهة الشعبية، بزيارة الأمين العام للجبهة الشعبية جورج حبش لبغداد لأول مرة في العام ١٩٩٠، منذ أربعة عشر عاماً، ودعوته الشعوب العربية لتأييد العراق والدفاع عنه بكل السبل[١٨٩].

ومع التحولات التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ العام ١٩٩١ «مؤتمر مدريد» واتفاق أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية، فإن الموقف العراقي لم يتغير في التعاطي مع كل المتغيرات على الساحة الفلسطينية القائم على عدم الاعتراض على ما يقبل به الفلسطينيون مع المحافظة على موقفهم المبدئي منه، بمعنى أن للفلسطينيين حرية اتخاذ ما يرونه مناسباً لصالح قضيتهم، وللعراق حرية اتخاذ موقفه من ذلك، دون تصادم بين الحريتين والموقفين تلقائياً.

فتعليقاً على الأنباء التي تناولت موقف العراق مما يسمى بمحادثات التسوية في أوائل العام ١٩٩٣، وقبلها، أوضح العراق أن لا جديد في موقفه المعروف، والقائم على معارضة ذلك، ولكن بالنسبة لعلاقاته مع الحركات الفلسطينية فإنه يؤكد ثبات موقفه في دعم منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها برئاسة ياسر عرفات، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، إن صلات العراق الأخوية بأي من المنظمات أو الحركات الفلسطينية لا تنطوي على أي قصد مضاد لمنظمات أو حركات أخرى[١٩٠].

لقد تأسس الموقف العراقي، في رؤية المتغيرات في الساحة الفلسطينية منذ العام ١٩٩٣ والى العام ١٩٩٨، على تفهم الظروف الدولية والاقليمية الجديدة، كما يظهر ذلك في خطاب الرئيس صدام حسين في ١٩٩٧/٧/١٧، بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ بقوله: «إذا كانت ظروف الفلسطينيين الدولية أو الاقليمية تستوجب أي نوع من العلاقة مع الكيان الصهيوني تحت ظرف الاضطرار وطبقاً لصيغ يجري تدارس أساسياتها بين العرب بما لا يناقض الأهداف التكتيكية والمركزية التي يتفق عليها، فلا يستوجب هذا بالضرورة أن يندفع عرب آخرون أو يتسابقون على الغنيمة لبناء علاقات ما مع الكيان الصهيوني.

ولكن على الفلسطينيين وفي مقدمتهم الرئيس ياسر عرفات أن يحولوا هذا الكيان الى فرصة اقتراب ومسند رصد، ومشاغله أفضل للكيان الصهيوني ويتجنبوا بناء قاعدة دولة مادية تقليدية تتحول الى عبء ثقيل عليهم كلما هددهم الكيان الصهيوني بتدميرها»[١٩١].

إن هذه الرؤية العراقية، تنطلق من أن الثورة الفلسطينية مثّلت خياراً واحداً، من خيارات السياسة العراقية تجاه الصراع الاسرائيلي - العربي، المرتبطة مبدئياً وأيديولوجياً بما سيكون وواقعياً بما هو كائن كحالة مؤقتة فقط أو تكتيكية - بحكم الظروف - على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي، لان للعراق خيارات أخرى.

---

١٨٩ - المداح، مصدر سابق، ص٤٨.

١٩٠ - القادسية، العراق، العدد ٤١١٧. ١٩٩٣/٢/١١.

١٩١- انظر، صدام حسين، لن ننسى فلسطين، بغداد، دار الحرية للطباعة ١٩٩٨، ص٥٤ - ٥٦.

خلاصة:

أوضحت هذه الدراسة ، بقسميها أن سياسة العراق تجاه فلسطين والحركة السياسية الفلسطينية إذ حافظت على المنطلقات الأيدلوجية في رؤيتها للكيان الصهيوني ، ودوره ، وأهدافه ، فإنها في الممارسة انتقلت خطوة واضحة نحو البراغماتيه ، وذلك بالتحول من عدم الرفض المقرون بمقاومة الحلول السياسية ، لدرجة الدخول في خلافات كثيرة وصلت حد حرب الاغتيالات بين الطرفين الفلسطيني والعراقي ، إلى عدم الاعتراض مع احتفاظ العراق بموقفه الخاص ، الذي يستند على رؤية أيدلوجية لا تعترف بالكيان الصهيوني.

وهذا التحول في سياسة العراق تم ترجمته نحو الحركة السياسية الفلسطينية وبشكل واضح ، فبعد العقد الأول من وصول حزب البعث الاشتراكي إلى السلطة في العراق والذي استند في سياسته على ما يريد هو أن يكون على الساحة الفلسطينية ، وعمل على ذلك ، وكانت النتيجة خلافات مستمرة، بلغت ذروتها بما عرف حرب السفارات ، في العام ١٩٧٨ ، تحول بعد هذه السنوات نحو التعاطي مع الساحة الفلسطينية بما هو كائن وهذا ما فتح باب التعاون بين الطرفين المستمر حتى الآن ، والذي عكس نفسه في أن العراق كان الممول الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال الثمانينات.

الفصل الرابع

خيارات السياسة العراقية نحو الصراع العربي - الصهيوني

مقدمة

لم تكن الثورة الفلسطينية سوى خيار واحد من خيارات سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين ، فهو يعتبر نفسه طرفاً مباشر ، ومركزياً في الصراع العربي الصهيوني ، وينطلق في ذلك من التاريخ الذي يشكل مصدر إلهام للعراقيين ، ومن الأيدلوجية التي ترى في المشروع الصهيوني في فلسطين نقيصاً للمشروع القومي العربي ، ومن طموحه بأن يلعب دوراً مركزياً في تحقيق هذا الطموح .. لدرجة يمكن القول معها ، أن العراق يرى في نفسه مستهدفاً من الكيان الصهيوني حتى قبل إقامته.

وفي ضوء هذه الرؤية للعراق تجاه نفسه من الصراع ، سيتم في هذا الفصل تناول خيارات العراق ، بالانطلاق من رؤيته للحلول السياسية وكيفية تعاطيه معها ، والتحولات التي مرت بها مروراً بالخيار العسكري وسياسة الكيان الصهيوني العسكرية في التطبيق ضد العراق ، وانتهاءً بالخيار الاقتصادي وتحديداً النفطي ، والخيار العلمي التكنولوجي.

أولا: الخيار السياسي لحل الصراع في سياسة العراق

١- الرؤية العراقية للحل

مرت الرؤية العراقية للحل السياسي، بمتغيرين، شأنها شأن سياسة العراق تجاه الحركة السياسية الفلسطينية، ولكن مع فارق جوهري، أن التحول نحو الواقعية كان نظرياً أكثر منه عملياً كما يدل على ذلك التعاطي العراقي مع كل المشاريع والمقترحات التي تم طرحها لايجاد حل سياسي للصراع الاسرائيلي والفلسطيني العربي، فالتغيير كان في الانتقال من موقف الرفض المطلق الى عدم التأييد والتحفظ ولم يصل لمرحلة تأييد أية خطوة للحل السياسي.

إن السياسة الخارجية للعراق التي تميزت بعد منتصف السبعينات بالواقعية لم يكن بروز هذه السمة على حساب الالتزام بالثوابت القيمية الاستراتيجية، فالأساس الأيديولوجي لسياسة العراق استمر ثابتاً، وتبعاً لذلك تميزت هذه السياسة بعد العام ١٩٧٨ بخاصية الجمع المتوازن بين القيم والواقعية[١].

لقد انطلقت رؤية العراق للحل السياسي من أيديولوجية حزب البعث التي يحدد مؤسس الحزب ميشيل عفلق الهدف الاسرائيلي من وراء الحل السياسي، في «أن يضمن لاسرائيل تحقيق أهدافها التي هي الصلح أولاً، والتوسع ثانياً، وتثبيت التجزئة بصورة نهائية ثالثاً»[٢] ولهذا فإن «سياسة العراق قامت على العمل من أجل احباط المشروعات التي تقضي على مستقبل القضية الفلسطينية»[٣] لأن «التناقض بين الحركة الصهيونية وبين حركة الثورة العربية، لا يُحل بالتفاوض بينهما، ولا بالمساومة، ولا محاولات التوصل الى حلول وسط»[٤]، ورغم هذه الرؤية الأيديولوجية حيال الحل السياسي، فإنها «خلت من أية مطالبة

---

١ - مازن اسماعيل الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، مصدر سابق، ص٣٠.

٢ - التكريتي، مصدر سابق ص١١٤.

٣ - انظر المصدر السابق ص١١١ - ١١٣.

٤ - انظر اتفاق كامب ديفيد واخطاره، مصدر سابق، ص١٨٦.

صريحة بوضع حد لوجود دولة اسرائيل»[٥].

ولكن هذه الرؤية الايديولوجية الحادة تغيرت بعد العام ١٩٧٨ كما يقول طارق عزيز «فقد اتخذنا بين عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ في السياسة العربية موقفاً وصف بأنه متطرف، بمعنى أننا رفضنا رسمياً وواقعياً كل المحاولات السياسية التي كانت تجري في المنطقة في اطار ما يسمى بالحل السياسي والتسوية السلمية، واننا كحزب شكلنا جبهة رفض نحن وبعض الأطراف في المقاومة الفلسطينية، وكنا نقاطع مؤتمرات القمة، وبعضها لم نحضره، والذي نحضره نتخذ فيه موقفاً متشدداً... ولكن بمجرد أن دعونا لعقد قمة بغداد فإن ذلك يعني تغييراً جوهرياً في الأسلوب لأنك عندما تدعو فمن غير الممكن أن ترفض ما يتوصل إليه المجموع أو تتحفظ عليه، ولا بد أن تسعى الى نتائج فيها اجماع تكون جزءاً من هذا الاجماع»[٦].

إن مقدمات التحول بدأت في العام ١٩٧٧، في حديث صدام حسين الذي قال فيه «هذه هي النقطة المركزية في سياستنا لمواجهة العدو الصهيوني، والتعامل مع الظروف الدولية، الاعداد للحرب في الوقت الذي نستخدم جانباً من صيغ العمل السياسي، وندخل الحرب عندما نقدر أن دخولها ضروري وصحيح، وأن يترافق الأسلوبان ويتوازنا بحسابات دقيقة.. فالوسيلة الرئيسة في تحقيق الأهداف المرحلية هي أن ننتزع الأرض قطعة اثر قطعة مع استمرار جو الحرب، واستمرار النشاط السياسي[٧] ولا يجوز أن يكون كل جزء نتمكن من تحريره من فلسطين هدفاً نهائياً لنضالنا.. ولا يجوز أن نؤخره إذا ما توفرت فرص وعوامل النصر الذي يحققه[٨].

واتضح هذا التحول في العام ١٩٨١، وما بعده، وأصبحت رؤية العراق تقوم على «كل حل جزئي لا يغلق الباب أمام استرجاع فلسطين فنحن معه، ولكن أي حل يسدل تراب الموت والنسيان على فلسطين الوطن والقضية ويعلن ضياعها الى الأبد فنحن ضده أما الحل الذي يعيد للعرب وللعراق الحقوق الكاملة في فلسطين وبدون دم، فإننا على أتم الاستعداد لقبوله غداً صباحاً[٩].

فنحن لا نقف ضد أية خطوة تكون على الطريق وانما نقف وبصلابة تامة ضد أي خطوة تكون بديلاً عن الطريق[١٠]. فمثلاً «إذا خلصت القدس بالطريق السياسي الدبلوماسي الذي لا يُغلق الأبواب الأخرى أمام خلاص قضية فلسطين فلا بأس ولا مانع»[١١] فنحن ـ يقول صدام حسين ـ «لسنا ضد النشاط السياسي، ولكن المرونة إذا لم ترتبط بهدف استراتيجي مركزي.. تتحول الى غطاء للردة»[١٢] فالحل السياسي الذي يعني التفاوض مع عدوك «مطلوب» أن تكون في موضع استراتيجي لا يقل عن استراتيجية

---

٥ ـ فولر، مصدر سابق، ص١٣٧.
٦ ـ انظر طارق عزيز في أم المعارك آفاق الجهاد والبناء، مصدر سابق، ص٣٢٨ ـ ٣٣٠.
٧ ـ صدام حسين، الموضوعات السياسية، مصدر سابق، ص٥٧ ـ ٥٨.
٨ ـ المصدر السابق ص٧٥.
٩ ـ انظر صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٦١.
١٠ ـ المصدر السابق ص٨٦.
١١ ـ انظر نفس المصدر، ص٧٢ ـ ٧٣.
١٢ ـ اسكندر، مصدر سابق، ص٢٨٨.

عدوك قوة ونفوذاً[١٣] فالسلام ينبني فقط عندما يشعر المعتدي انه ازاء قوة قادرة على الحد من غروره، وطيشه، عند ذلك فقط يمكن أن تبدأ اسرائيل رحلتها مع العقل[١٤]. وهكذا ارتبطت رؤية العراق للحل السياسي، بعامل القوة وايجاد توازن استراتيجي مع اسرائيل، وبدون ذلك فإن أي حل سياسي يعتبر قبولاً بالأمر الواقع.

إن التحول في رؤية العراق.. لم ينظر إليه كتحول واقعي نحو الحل السياسي، أو استراتيجي، وانما تحول نظري تكتيكي فرضته متغيرات خاصة بالعراق، ومنها الحرب العراقية ـ الايرانية فعندما كانت بغداد بحاجة للدعم الغربي عمدت الى اتباع سياسة لبقة مضللة من خلال تأكيدها على أن العراق سيرضى بأية تسوية سياسية ترضى بها منظمة التحرير الفلسطينية [١٥] ولكن ـ هذا الاعتدال ـ الذي عبرت عنها تصريحات العراقيين تجاه اسرائيل، وحل النزاع بالطرق السياسية تغيرت في نيسان ١٩٩٠[١٦] الذي أعلن في الأول منه الرئيس العراقي عن تدمير نصف اسرائيل إذا ما ضربت العراق.

لقد ظلت رؤية العراق للحل السياسي رغم التحول الذي حصل عليها محكومة بالعامل الأيديولوجي ولم تبتعد عنه ولو خطوة واحدة كما تقول رؤية العراق في التطبيق.

٢- سياسة العراق نحو الحل في التطبيق

شكلت رؤية العراق السابقة للحل السياسي، الإطار النظري الذي حدد الموقف العربي، من الحل أو الخيار السياسي للصراع، واستناداً على موقف الحزب، أعلن العراق ومنذ اليوم لتسلم الحزب السلطة رفضه للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ١٩٦٧/١١/٢٢، استناداً على أن هذا القرار ومشروع روجز الذي أعقبه كما يرى الحزب يعنيان بالضبط الاعتراف الواقعي بالوجود الصهيوني في فلسطين، والتعايش معه سلمياً، أي التخلي نهائياً عن حق الشعب العربي في تحرير فلسطين، كما يعني بالضرورة وربما بالنص تصفية المقاومة الفلسطينية تصفية كاملة وحاسمة[١٧] واستند الموقف الايديولوجي العراقي في رؤيته لمنطق الرفض للحلول الاستسلامية على «أن قبول القرار ٢٤٢، هو أول الطريق الذي سلكته هذه الأنظمة على درب الاستسلام وأن هذا القرار، لا يمكن أن يكون أساساً لحل المشكلة الفلسطينية لأنه في الحقيقة يكافئ المعتدين على اعتدائهم»[١٨].

وان مشاريع التسوية السياسية قد جمدت الصراع، وأدخلت ما يُسمى بأزمة الشرق الأوسط في حالة

---

١٣ ـ صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٩٠.

١٤ ـ محسن الموسوي، تحذيرات صدام حسين، ردع المشروع الصهيوني، آفاق عربية، العدد ٥، السنة الخامسة عشرة آيار ١٩٩٠، ص٨.

١٥ ـ فولر، مصدر سابق، ص١٣٨.

١٦ ـ شلومو غازيت، الحرب الخليجية، التمخضات السياسية والعسكرية في اهارون ياريف وآخرون، حرب في الخليج، مصدر سابق، ص٢٧.

١٧ ـ صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٢٥١.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

- الجميلي، مصدر سابق، ص٢٥٩.
- التكريتي، مصدر سابق، ص١١٦ ـ ١٣٩.
- الراوي، مصدر سابق، ص٥٩.

١٨ ـ الثورة، بغداد، العدد ٢٢٨٧، ١٩٧٦/١/٢١.

اللاحرب واللاسلم[١٩] ولهذا فإن «الحزب والثورة أسهما منذ العام ١٩٦٨ وحتى العام ١٩٧٢، في معركة فضح المشاريع والمخططات التصفوية الاستسلامية التي كانت تعدها الامبريالية الاميركية، والادارات المرتبطة بها في الوطن العربي»[٢٠].

ورأى العراق أن مشروع الملك حسين الذي طرحه في آذار ١٩٧٢، والمعروف بـ (مشروع المملكة العربية المتحدة) يستهدف تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية»[٢١] وباندلاع حرب تشرين في العام ١٩٧٣، وعلى الرغم من تحفظات العراق على أهداف الحرب، اتخذ الخطوات التالية، تأميم حصة الولايات المتحدة في شركة نفط البصرة، وارسال قوات الى الجبهة الشمالية للاسهام في القتال وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع ايران والتي كانت مقطوعة آنذاك وذلك من أجل تأمين الجبهة العراقية الشرقية»[٢٢]

ولكن بعد وقف الحرب، انتقد مصر وسوريا لقبولهما وقف اطلاق النار، فالقوات العراقية أرسلت للمساهمة كما هو مفروض في معركة التحرير، لا للمشاركة في الحلول الاستسلامية.. لهذا ليس هناك من مبرر للابقاء على القوات العراقية في سوريا»[٢٣] وتحولت اللهجة العراقية من النقد والتلميح الضمني بخطأ نظرية التحريك الى التشهير علانية بهذه النظرية وأصحابها.

ففي الفترة بين ٧ ـ ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٣، نشرت جريدة الثورة سلسلة مقالات خصصتها لعرض وجهة النظر العراقية في دوافع وأهداف ونتائج حرب أكتوبر التي رأتها في أن مصر وسوريا والسعودية خططت لايجاد حل للخروج من مأزق هزيمة عام ١٩٦٧، التي أوجدت في المنطقة قوى ثورية تُشكل خطراً على أنظمة الحكم في هذه البلدان، وتقوم الخطة على أساس شن معركة عسكرية محدودة الهدف على الكيان الصهيوني من أجل خلق ظروف جديدة تدفع الولايات المتحدة الى التدخل لايجاد تسوية»[٢٤] أي أن التصور العراقي لحرب أكتوبر، قام حول الفرضية القائلة بأن هدف الحرب كان تحريك النزاع العربي الاسرائيلي من الجمود الذي استقر عليه منذ حزيران يونيو ١٩٦٧»[٢٥]

وتأسيساً على هذا التصور وموافقة مصر وسوريا على قراري ٣٣٨ و ٢٤٢ «رفض العراق حضور مؤتمر قمة الجزائر في تشرين الثاني ١٩٧٣، لكونه يهدف الى ما يرفضه العراق»[٢٦] ولكن الموقف العراقي تغير عند انعقاد مؤتمر قمة الرباط في تشرين الثاني ١٩٧٤، فقد حضر المؤتمر، وأعلن أن حضوره، هو من أجل تأكيد الموقف المبدئي من سياسة التسوية»[٢٧] وقدّم العراق عبر رئيس وفده صدام حسين خطة على

---

١٩ ـ العمد، مصدر سابق، ص١٦١.
٢٠ ـ وعي العمال، بغداد، العدد ٥٧٥. ١٩٨٠/٧/١٩.
٢١ ـ التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سابق، ص٨٣.
٢٢ ـ بيروت، بيروت، العدد ٤٩٤. ١٩٧٥/٩/١٨.
٢٣ ـ القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، قسم المعلومات – ملف فلسطين – العربية رقم ٢٥٠/٢٣٠، تقرير السفارة العراقية في طرابلس، ١٩٧٥/٨/١٥.
٢٤ ـ العمد مصدر سابق، ص١٥٨.
٢٥ ـ بيروت، بيروت، العدد ٤٩٤. ١٩٧٥/٩/١٨.
٢٦ ـ نعمة عبد حمد الراوي، الصراع العربي الصهيوني في منظور السياسة الخارجية العراقية ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠، مصدر سابق، ص١٣٢.
٢٧ ـ العمد، مصدر سابق، ص١٦١.

أساس وضع استراتيجية كاملة لتحرير الأرض العربية.. لا تنفي النشاط السياسي كما لا تنفي سياسة المراحل ولكن كل ذلك يجب أن يوضع في خدمة الاستراتيجية الأساسية»[٢٨] وفي الوقت الذي أكد فيه «تأييد العراق لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني اشترط ذلك بأن يكون على طريق التحرير، ورأى في التوجه السياسي لبعض الدول العربية من أجل اقامة دولة عربية، هروباً من المسؤولية، وجعلها مسؤولية تلك الدولة، وقال «إنه لمن المؤسف أن تطرح قضية فلسطين بعد ٢٥ عاماً من النضال العربي وكأنها مسألة اقتطاع جزء من الوطن العربي (جزء من فلسطين) لإقامة دولية فلسطينية عليه»[٢٩].

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨/٩/١٨ التي جاءت في سياق متصل من التطورات، بدءاً من وقف اطلاق النار، والتفاوض لفصل القوات، وزيارة السادات للقدس المحتلة عام ١٩٧٧، وجد العراق نفسه، بحكم عوامل التاريخ، والجغرافية، والاقتصاد، والأيديولوجية وجهاً لوجه أمام هذا التغيير الجوهري فكانت دعوته لعقد مؤتمر قمة عربي في بغداد، في الأول من تشرين الأول»[٣٠] لقد استند موقف الحكومة العراقية الحزب على «أن السبيل الوحيد لمجابهة الهجمة الامبريالية الصهيونية الشرسة، والتنازل الساداتي المهين هو طريق رفض المساومات والمفاوضات نفسها، والعمل على تجميع القوى في جبهة تطرح جانباً كل محاولة للاتصال بالعدو سواء تمت في القدس المحتلة أو في جنيف، وانطلاقاً من قررت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وقيادة الثورة في القطر العراقي:

أولاً : رفض اتفاقات كامب ديفيد وكل ما يتفرع عنها رفضاً باتاً.

ثانياً : إعادة تأكيد الايمان المطلق بأن الطريق الوحيد لرد العدوان الصهيوني هو طريق المجابهة وليس طريق المفاوضة والاستسلام.

ثالثاً : إن على الدول العربية أن تجتمع لتقرير أسلوب المجابهة، وتوحيد الجهد، ووضع كل الطاقات والامكانات المتوفرة لديها لمصلحة المواجهة والتحرر.

رابعاً مساندة ودعم الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة في مقاومته للاحتلال الصهيوني وللمشاريع الاستسلامية ومساندة ودعم حركة المقاومة الفلسطينية لتأكيد دورها التحرري [٣١].

وهكذا بمبادرة من حكومة الجمهورية العراقية وبدعوة من الرئيس أحمد حسن البكر عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في الفترة بين ٢ ـ ٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٨، وقد أكد على «التزام الأمة العربية بالسلام العادل الذي يقوم على الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني»[٣٢] وعكس ذلك تغيراً في موقف العراق لكن الرئيس البكر في خطابه أمام المؤتمر.. أفرغ هذا التغيير من مضمونه حين قال: إن ما نراه نحن في العراق يختلف في أمور كثيرة في

---

٢٨ ـ الراوي، مصدر سابق، ص١١١ ـ ١١٢.

٢٩ انظر التكريتي،مصدر سابق، ص٢١٧.

٣٠ ـ الثورة، بغداد، العدد ٣٦٤٤. ١٩٨٠/٥/١٦.

٣١ ـ انظر اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص١٨٧ ـ ١٩٠.

٣٢ ـ المصدر السابق، ص٢٠٠ ـ ٢٠٢.

الحجم وفي النوع عما نطرحه عليكم من مقترحات، فنحن لنا آراء معروفة في كيفية ادارة الصراع مع العدو الصهيوني. إننا في ما نعرضه في هكذا مؤتمر، قد أخذنا بالاعتبار تباين المواقف والاجتهادات في مسائل كثيرة، واننا نطالب في الظرف الراهن بالتوصل الى الموقف العربي الموحد حول الحد الأدنى من متطلبات القضايا الخطيرة التي نواجهها»[٣٣].

ورأى العراق ان السادات قد خان القضية العربية، عندما أقدم على زيارة القدس، وعندما وقع مع الاميركان والصهاينة على اتفاقيات كامب ديفيد»[٣٤]، وأن الأساس في توقيع الاتفاقية، مع العدو الصهيوني، ليس اخراج مصر من حظيرة الأمة العربية فحسب، وانما وضع ثقل مصر الرسمي بالضد من ارادة الأمة أيضاً لجعلها تستسلم[٣٥].

بذلك فقد كان في قمة بغداد موقفان للعراق، الأول: الذي فرضته استضافة القمة والدعوة اليها ويهدف لايجاد موقف عربي مشترك. والثاني: كان خارج القمة، والذي عبر عنه صدام حسين بقوله «أما إذا كان البديل لكامب ديفيد هو بديل فني فقط، أن نتقدم بمشروع ما يعتبر أفضل نسبياً من المشاريع المطروحة حول ما يسمى بالحكم الذاتي، فإن ردنا الوحيد هو أننا فعلاً عاجزون عن ذلك، لأننا لا نؤمن بمثل هذه البدائل النسبية، ولأننا نريد الحق بآفاقه التاريخية الواسعة»[٣٦]، وهو نفس ما يريده الذي جعل العراق يعارض مشروع الأمير فهد الذي طرحه في قمة فاس في العام ١٩٨١، لاعتبارات مبدئية كما قال سعدون حمادي وزير خارجية عراقي سابق «لأنه يتضمن اعترافاً صريحاً بالكيان الصهيوني، وليس لاعتبارات تتعلق بمدى نجاحه أو فشله» ونفس الموقف عبر عنه رئيس الوفد العراقي الى القمة، عزت ابراهيم نائب رئيس الجمهورية، وأوضح أن معارضة العراق للمشروع السعودي، لا تعني أنه يقف ضد العمل السياسي، وأن العكس هو الصحيح، فهو مع التحرك السياسي الذي يعبئ الرأي العام الدولي الى جانب الحق العربي، ويلحق الضرر بالعدو وليس بالعرب»[٣٧].

ولكن الموقف العراقي في مؤتمر قمة فاس الذي عقد في العام ١٩٨٢، تغير من المعارضة الى عدم الاعتراض على مشروع السلام العربي الذي أقره المؤتمر، فالعراق، قال طارق عزيز وزير خارجية سابق «يساند قرارات فاس نظراً لأننا لا نعارض تسوية سلمية لهذه المشكلة»[٣٨] وأوضح الرئيس صدام حسين في المذكرة التي وجهها الى المؤتمر في ١٩٨٢/٩/١٢، بأن العراق لا يعارض هذا المشروع خاصة بعد أن تأكد في هذا المؤتمر بأن منظمة التحرير وافقت عليه، وهي راغبة في اقراره من قبل المؤتمر وهو المشروع يمثل تقدير الحكومات العربية والامكانات المتوفرة مرحلياً على طريق ايجاد صيغة لحل المسألة الفلسطينية[٣٩]، ويبدو أن هذا التغير في الموقف العراقي، تأسس على ظرف العراق - وبخاصة

---

٣٣ - نفس المصدر، ص١٩٨.
٣٤ - اسنكدر، مصدر سابق، ص٢٨٩.
٣٥ - صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٢٦٢.
٣٦ - المصدر السابق، ص٨٥.
٣٧ - انظر التكريتي، مصدر سابق، ص١٤٥ - ١٤٦.
٣٨ - حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية - الايرانية، مصدر سابق، ص٣١٥.
٣٩ - التكريتي، مصدر سابق، ص٢٤٦.

الحرب العراقية ـ الايرانية، التي كانت في ذروتها، وكان العراق معني بالدول العربية سواء المؤيد أو الداعم له في الحرب.

وهكذا بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية في ١٩٨٨/٨/١٢، التي جمدت سياسة العراق تجاه الصراع، أعاد الموقف العراقي نحو التشدد، في موقفه كما دل على ذلك الموقف العراقي في قمة بغداد التي عقدت في ٥/٢٨ ـ ١٩٩٠/٥/٣١ لمناقشة أمرين هما التهديدات الصهيونية ـ الامبريالية التي كانت موجهة ضد العراق، وعملية تهجير اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة، وتقديم العون العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية[٤٠] فقد حدث خلال التحضير للقمة ان قال الأمير سعود الفيصل موجهاً حديثه للسيد طارق عزيز «لا بد أن نلتزم بالشرعية الدولية، ورد عليه طارق عزيز بقوله «ماذا تطلب الشرعية الدولية في شأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي أكثر من اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ان العراق لم يعترض طريقهم الى هذا الاعتراف، وإن كنا نعرف أنه جري وراء سراب»[٤١].

وبدا خلال المؤتمر أن هناك اتجاهين في التعامل مع الدور الأميركي بين العراق ومنظمة التحرير والجزائر الذي دعا الى التصلب، والاتجاه الثاني الذي مثلته الدول العربية الأخرى الذي يدعو الى الليونة، ولكن البيان ولأول مرة تضمن تحديداً واضحاً للمسؤولة الأميركية في التعنت الاسرائيلي وفي تمادي اسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني[٤٢].

ومع اندلاع أزمة الخليج، باجتياح القوات العراقية للكويت أعلن الرئيس صدام حسين في ١٢ آب عن مبادرة من ثلاث نقاط مترابطة لتأمين الاستقرار واجراء سلام حقيقي في المنطقة وتضمنت «انسحاب القوات من مناطق الاحتلال أو ما وصفت بأنه احتلال وفق أسبقيته في الوقوع والتقادم ويشمل انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربي المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، وانسحاب القوات السورية من لبنان وانسحاب القوات العسكرية بين العراق وايران، ووضع ترتيبات في حالة الكويت»[٤٣]، وبمعنى آخر كما قال صدام حسين «طرحنا فكرة أن تطبق قرارات مجلس الأمن، التي صدرت تجاه قضايا عربية، وقضايا المنطقة وبخاصة قضية الصراع العربي ـ الصهيوني من غير انتقائية في النوايا، وازدواجية في التصرف»[٤٤]، ورغم أنها جاءت في سياق ـ استثنائي ـ طرحت باعتبارها ورقة ألقى بها العراق لحسابات خاصة به، فإنها المرة الأولى التي يطرح فيها العراق ـ مبادرة تتعلق بحل الصراع منذ بداية الصراع العربي ـ الصهيوني.

وقد رفض الأميركيون ـ وتلقائياً الدول المتحالفة معهم في حرب الخليج مسألة الربط، رغم اصرار العراق على الربط كما يوضح ذلك حديث طارق عزيز لبيكر في لقاء جنيف في كانون الثاني عام ١٩٩١، حيث قال: نحن واقفون على خط المواجهة، فهل تريدون أن نحلها، نحن مستعدون

---

٤٠ ـ ناصيف عواد، الجهاد في أم المعارك والموقف القومي، في وزارة الثقافة والاعلام، أم المعارك، آفاق الجهاد والبناء، مصدر سابق، ص٢٨٠.

٤١ ـ هيكل، مصدر سابق، ص٣٠٦ ـ ٣٠٧.

٤٢ ـ حسن أبو طالب، قمة بغداد الطارئة، وتحديات الأمن القومي العربي، السياسة الدولية، العدد ١٠١، تموز (يوليو) ١٩٩٠، ص١٦٥ ـ ١٦٨.

٤٣ ـ انظر شامل عبد القادر، لعبة الكبار، مصدر سابق، ص٢٣٣.

٤٤ ـ صدام حسين، لن ننسى فلسطين، مصدر سابق، ص٤٨.

لأن نجلس على طاولة ونجلب كل الأطراف المعنيين بالنزاع في الشرق الأوسط، لنبحث هذه الموضوعات سوية، فرد بيكر «أنتم تربطون وهذا الربط مرفوض»[٤٥]

ولكن هذا الرفض للربط، لم يحل دون أن تكون القضية الفلسطينية حاضرة في أزمة الخليج وبعدها، ففي البيان المشترك الذي أعلنه وزير خارجية فرنسا رونالد دوما، ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ادوارد شفاردنادزه في ١٩٩٠/٨/٢١، جاء «أن الجانبين على قناعة بأن هذه الأزمة تُظهر من جديد الضرورة الملحة، لبذل الجهود المكثفة للوصول الى تسوية الأوضاع المتأزمة الأخرى في الشرق الأوسط ولا سيما المسالة الفلسطينية»[٤٦] واعتبر بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة «أنه ليس من شك في أن القضية الأولى التي تستدعي بذل قصارى الجهد لتسويتها بعد انتهاء معركة تحرير الكويت هي القضية الفلسطينية»[٤٧] وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس الأميركي بوش في السادس من اذار ١٩٩١، أمام الكونغرس قال: «آن الأوان لوضع حد للنزاع العربي - الاسرائيلي»[٤٨] وأدت المحاولات العراقية الرامية الى ايجاد علاقة بين (المشكلة الكويتية) والقضية الفلسطينية، وهي العلاقة التي وجدت تعبيرها إبان الحرب بقصف العراق لاسرائيل بالصواريخ الى ابقاء ظلها وتأثيرها على اسرائيل»[٤٩].

لقد كانت القضية الفلسطينية، حاضرة ابان أزمة الخليج في سياسة العراق، سواء بالمبادرة السياسية التي طرحها صدام حسين، أو بقصف اسرائيل بالصوريخ، وكان مؤتمر مدريد في العام ١٩٩١، أول معطيات حرب الخليج السياسية على صعيد الشرق الأوسط ومن ثم اتفاق أوسلو وارتكز الموقف العراقي من هذه المتغيرات السياسية، على قاعدة (عدم التأييد وعدم الاعتراض).

إن العراق، لم يؤيد اتفاق أوسلو، ووقف منه موقفاً نقدياً، كما عكست ذلك صحيفة الثورة، الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، خلال الفترة من ١٩٩٣/٩/٢٠ - ١٩٩٣/٩/٢٣، في سلسلة مقالات نشرتها بدون اسم ويمكن تلخيص ما جاء فيها في ثلاثة عناصر:

الأول : انه اتفاق مريب في غرض ما أراده الصهاينة للعرب وللفلسطينيين، وكل الأطراف التي وقفت معهم وشجعتهم[٥٠].

الثاني : بغض النظر عن هذا الاتفاق والاتفاقات التي حصلت مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية، فإن هدف الصهيونية (من النيل الى الفرات) لم يتغير في جوهره[٥١].

الثالث: ان أريحا وغزة بل وحتى كل الضفة الغربية وغزة، غير قادرة على استيعاب المهاجرين الفلسطينيين[٥٢].

---

٤٥ - انظر طارق عزيز، في وزارة الثقافة والاعلام، أم المعارك آفاق الجهاد والبناء، مصدر سابق، ص٣٧٠ - ٣٧١.

٤٦ - غريش، مصدر سابق ص٢٦٤.

٤٧ - بطرس بطرس غالي، القضايا السبع لما بعد حرب الخليج، السياسة الدولية، العدد ١٠٤ نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص٤.

٤٨ - دوري جولد، أزمة الخليج والعلاقات الأميركية - الاسرائيلية في اهارون يريف، حرب في الخليج، مصدر سابق، ص٧٦.

٤٩ - المصدر السابق، ص٧٥.

٥٠ - مجهول المؤلف، الاتفاق بين ياسر عرفات والكيان الصهيوني، جانب مما ينبغي أن يقال، بغداد، دار الثورة للصحافة والنشر ١٩٩٣، ص١١.

٥١ - المصدر السابق، ص١٧.

٥٢ - نفس المصدر، ص٢٥.

ولكن هذا الموقف الذي عبرت عنه صحيفة الحزب، والتي تضمن هجوماً على اتفاق أوسلو، وياسر عرفات، لا يعبر عن الموقف الرسمي للعراق، الذي عكسه صدام حسين في خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة والعشرين لثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز في ١٩٩٧/٧/١٧، وقال فيه «إن الأقرب للأهمية أن ننقذ كعرب ما يمكن انقاذه بأقل ما يمكن من الخسائر الاعتبارية والمادية أو في الأقل أن لا ندع الصهاينة يستضعفون العرب، والفلسطينيين منهم، إن انقاذ ما يمكن انقاذه لا يحصل بالتضامن في هاوية الضعف ولذلك فإننا نطرح على المسؤولين العرب نقاطاً محددة نراها مهمة لمعالجة ترسي البداية الصحيحة وهي:

١ ـ أن تنعقد الاجتماعات الرسمية العربية التي تقر وتبحث هذا الموضوع وفق طريقة ليس منها التلويح السياسي الرخيص للآخرين ليحاولوا ارضاء العرب الزعلانين بتخلي الصهاينة عن أجزاء من الارض المغتصبة.

٢ ـ بغض النظر عن اتفاقنا واختلافنا كمسؤولين عرب على خواص وطبيعة تقييم ياسر عرفات ـ فإنه ـ هو الآن المتصدر لقيادة شعبه.. إن الاتفاق على دعمه هو والقيادة أو القيادات الفلسطينية وهو في مقدمتهم مسالة في غاية الأهمية، لانجاز خطة العرب، وخطة الفلسطينيين.

٣ ـ أن ينتهي الهجوم والتجريح والتنديد بالمواقف العربية المختلفة أو المتباينة حول القضية الفلسطينية.

٤ ـ أن لا يؤدي ما يتفق عليه الى ما يلجم الجماهير العربية وقياداتها السياسية والفكرية من أن تقول رأيها وتعبر عن مواقفها بما في ذلك الدعوة لتصعيد المواقف تجاه الكيان الصهيوني ومن يسانده»[٥٣].

إن المنطق العراقي في رؤية اتفاق أوسلو وما بعده من اتفاقات، يقوم على عدم تأييد ذلك، فالعراق لن يبارك أبداً عملية السلام في الشرق الأوسط»[٥٤] وفي المقابل لا يدخل في خلاف مع الأطراف المشتركة فيها، وبخاصة الطرف الفلسطيني.

ثانيا: الخيار العسكري

لا يرتبط «العراق» مع اسرائيل بحدود مشتركة، وتبتعد الحدود العراقية عنها مسافة ٣٥٠ ميلاً[٥٥] ورغم ذلك كان العراق يعتبر نفسه جزءاً من الجبهة العسكرية الشمالية لمواجهة العدو الصهيوني[٥٦]. وشارك في جميع الحروب التي دارت بين العرب واسرائيل، دون أن يترتب عليه الالتزام بالاتفاقات التي أعقبت هذه الحروب، فالسياسة العراقية تعتبر غير ملتزمة بأي من اتفاقات الهدنة، أو وقف اطلاق النار مع العدو الصهيوني[٥٧] تأسيساً على حقيقة البعد الجغرافي الذي يحول دون ترتب أية مسؤوليات قانونية على العراق، رغم أن العراق كما ورد في كتاب Tow Minutes over Baghdad من وجهتي النظر العملية والقانونية هو الدولة العربية الوحيدة في حالة الحرب الدائمة مع اسرائيل، وان اسرائيل من وجهة نظر القانون الدولي في حالة حرب مع العراق[٥٨]، وكان العراق الدولة العربية الوحيدة التي

---

٥٣ ـ انظر، صدام حسين، لن ننسى فلسطين، مصدر سابق، ص٥١ ـ ٥٧.

٥٤ ـ «الأيام»، رام الله، العدد ١٥٥٢. ٢٠٠٠/٤/١٧.

٥٥ ـ البزاز، مصدر سابق، ص٨١.

٥٦ ـ الجميلي، مصدر سابق، ص٢٢٩.

٥٧ ـ الراوي، مصدر سابق، ص١٠٤.

٥٨ ـ البزاز، مصدر سابق، ص٨١.

امتنعت عن توقيع اتفاقية الهدنة من بين جميع الدول العربية التي حاربت الكيان الصهيوني في العام ١٩٤٨[٦٠] وبعد استلام حزب البعث السلطة في العراق عام ١٩٦٨ استند الموقف العراقي على قرار المؤتمر القومي التاسع للحزب الذي عقد في شباط ١٩٦٨، أي قبل استلام السلطة بأشهر بتبني الكفاح الشعبي المسلح كأسلوب وحيد للتحرير[٦١] وتقوم رؤية العراق على أن «الحل العسكري حيث عجزت الوسائل الأخرى أو الحل السياسي المستند الى اقتدار فعال قادر على أن يقوم مقام ما تعجز عن تحقيقه السياسة المجردة وهو التصور الصحيح، إلا أن مثل هذا التصور يستند الى بنائنا وليس الى بناء الآخرين.. أي أن المقابل لا يعطيك شيئاً بالسياسة ما لم يعتقد أن بإمكانك أن تحققه في الحرب»[٦٢] وبذلك فإن فلسفة القوة، هي التي حكمت رؤية العراق.. تجاه اسرائيل التي اعتبرته دائماً وأبداً دولة مواجهة، بيد أنها دولة مواجهة في اطار الجبهة الشرقية[٦٣] وبذلك فإن المواجهة بين الطرفين ظلت تدور عن طريق طرف آخر بالمشاركة أو بتقديم الدعم، حتى العام ١٩٨١، بقصف الطائرات الحربية الاسرائيلية للمفاعل النووي العراقي، وكان التغيير في طبيعة المواجهة بين الطرفين.

فالخيار العسكري لم يكن فقط خياراً عراقياً، وانما كان أيضاً خياراً اسرائيلياً.

ولهذا ستتم دراسة هذا الخيار، وفقاً لمتغيرين، الأول سياسة اسرائيل العسكرية في التطبيق، والثاني الخيار العسكري العراقي في التطبيق.

١- سياسة اسرائيل العسكرية في التطبيق ضد العراق

ولأغراض الدراسة سيتم تناول ذلك وفقاً لأربعة محاور، الأول: اسرائيل والأكراد، الثاني: اسرائيل والحرب العراقية - الايرانية، الثالث: اسرائيل وقصف المفاعل النووي العراقي، والرابع: اسرائيل وحرب الخليج الثانية.

أ) اسرائيل والأكراد

أقامت اسرائيل جسر اتصال مع بعض قيادات الحركة الكردية في شمال العراق منذ سنة ١٩٦٥، وظلت تتعاون مع شاه ايران في شمال العراق مع الأكراد، وفي جنوب العراق مع بعض تنظيمات الشيعة حتى سنة ١٩٧٩[٦٤] وتشير مصادر أخرى الى أن أول اتصال كان في العام ١٩٦٤، وكان بين شمعون بيرس مع (البارزانيين) الذين اجتمع بممثل عنهم في سويسرا[٦٥]، في اطار مؤتمر اشتراكي عقد هناك، وذهبت مصادر أخرى الى أن أول اتصال جرى في العام ١٩٦٣، تحت واجهات وصفات مختلفة، كأن يتظاهر الوافدون، الدخول والخروج، أطباء أو صحافيين.

---

٥٩ - عبد السلام ابراهيم بغدادي، التدخل الاسرائيلي في شمال العراق، في دراسات استراتيجية العدد (٥)، بغداد ١٩٩٨.

٦٠ - انظر زئيف ايتان، التهديد العراقي تجاه اسرائيل في أعقاب حرب الخليج، في يريف، مصدر سابق، ص١٥٧.

٦١ - مخادمة، مصدر سابق، ص٢٤٢.

٦٢ - صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص١٦٧.

٦٣ - يهودا بن مائير، الساحة الاسرائيلية الداخلية في حرب الخليج، في يريف، مصدر سابق، ص٣٥٧.

٦٤ - هيكل، مصدر سابق، ص٥٧٢.

٦٥ - البزاز، مصدر سابق، ص٧١.

ومهما تباينت المصادر في تحديد تاريخ أول اتصال بين اسرائيل والحركة الكردية في شمال العراق، فإن الثابت ان ذلك تم في منتصف الستينات، وقامت اسرائيل بتدريب بعض المتمردين في المعسكرات الصهيونية في دورة خاصة خلال شهر اب من عام ١٩٦٥، وعرفت تلك الدورة التي استغرقت حوالي ثلاثة أشهر بالاسم الرمزي (البساط)، ويؤكد الاسرائيليون انه خلال حرب الأيام الستة في سنة ١٩٦٧، لم يخيب المتمردون الأمل الذي علقته اسرائيل عليهم فقد نجحوا بواسطة هجوم شنوه ضد الجيش العراقي في اشغال قوات عسكرية، كان من شأنها أن تتحرك عن طريق الأردن للانضمام الى حرب ضد اسرائيل [٦٦] وتطورات العلاقة في العام ١٩٦٨، بزيارة الملا مصطفى البرازاني للكيان الصهيوني لأول مرة، والمرة الثانية التي كانت في العام ١٩٧١[٦٧] وفي هذا العام كان الاسرائيليون يتجولون في شمال العراق، ويرسلون السلاح الى البرزانيين[٦٨] .

وكشفت المصادر الأميركية في وزارة الخارجية، بأن الاسرائيليين كانوا يعملون كقناة ويسلمون الأكراد أكثر من خمسين ألف دولار شهرياً، كما قام زئيف زامير، الذي كان رئيس الموساد بين ١٩٧٢ - ١٩٧٥ بزيارة المنطقة الكردية، وتم نقل كميات هائلة من الأسلحة السوفياتية المستولى عليها سنة ١٩٦٧، في الحرب المصرية - الاسرائيلية الى الأكراد، وكان يعقوب نمرودي الملحق العسكري الاسرائيلي في طهران همزة الوصل[٦٩] وخلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ اعترف هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركية آنذاك، انه سلح الاكراد بما يعادل ٢٥ مليون دولار لاشغال العراق والضغط عليه، حين رفض العراق عام ١٩٧٣ فك الاشتباكل الأول على الجبهة المصرية - الاسرائيلية لاشغاله والضغط عليه من أجل أن يستجيب لفك الاشتباك[٧٠] وخلال الحرب حث الاسرائيليون أكراد العراق على القيام بهجوم عسكري واسع النطاق يتزامن معها[٧١].

وخلال وبعد حرب الخليج الثانية، واصل الاسرائيليون تقديم الدعم المالي والعسكري للأكراد، ويذكر عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال الكردي تركيا.. ان ضباطاً اسرائيليين يعملون مع المتمردين في شمال العراق، فقد تطور الدعم الاسرائيلي، خاصة مع بداية عام ١٩٩٢، حيث شكل المتمردون جيشاً قوياً مجهزاً بأحدث الأسلحة ومدرباً من قبل كوادر اسرائيلية، ثم تشعب الدعم الاسرائيلي ليشمل مجالات مدنية مثل الزراعة والمياه الجوفية والتعدين[٧٢].

ويعود هذا الاهتمام الاسرائيلي بالمسألة الكردية في العراق الى الاحساس بالتهديد من جانب العراق، وذلك كوسيلة لتشتيت موارد العراق وبخاصة العسكرية - بعيداً عنها تأسيساً على أن اسرائيل بدون العراق تكون أفضل بكثير فيما يتعلق بالتوازن الاستراتيجي مع العرب[٧٣]، وأصبح من الثابت أن الكيان

---

٦٦ - انظر بغدادي، مصدر سابق، ص١١٤ - ١١٥.
٦٧ - كوريه، مصدر سابق، ص٢٠٦.
٦٨ - عبد القادر، مصدر سابق، ص٦٥.
٦٩ - انظر مجيد، مصدر سابق، ص٥٠.
٧٠ - الجاسور ، مصدر سابق، ص٥٧.
٧١ - وليد عبد الناصر، الأكراد اسرائيل، السياسة الدولية، العدد ٣٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩، ص١٣١.
٧٢ - نقلاً عن بغدادي، مصدر سابق، ص١١٩.
٧٣ - عبد الناصر، مصدر سابق، ص١٣١.
وانظر أيضاً بغدادي، مصدر سابق، ص١١٨.

الصهيوني عمل على اضعاف العراق، سواء بمحاولة استغلال حركة التمرد الكردي في شمال العراق فدخل مرة عن طريق البوابة الايرانية في زمن الشاه، ومن البوابة التركية في الوقت الحاضر[٧٤].

إن غاية اسرائيل من وراء تقديم كل أنواع الدعم لحركة التمرد الكردي في شمال العراق منذ أواسط الستينات وحتى الآن، تتمثل في اضعافه وتعريض أمنه الداخلي والخارجي للخطر، وشل القدرات العراقية بشكل عام.

ب) اسرائيل والمفاعل النووي العراقي

في ٧ حزيران عام ١٩٨١، قامت طائرات اسرائيلية بالاغارة على مفاعل تموز النووي العراقي[٧٥]، وشكلت هذه الضربة لبغداد تحولاً في مجرى المواجهة بين الطرفين باضفاء عنصر المواجهة المباشرة بينهما، بالاضافة الى المواجهة غير المباشرة، فالعراق ليس في خط تماس جغرافياً وعسكرياً مع اسرائيل[٧٦] وبات من الواضح بعد هذه الضربة، أن الأمن القومي كل لا يتجزأ، وان استهداف العراق هو استهداف للأمة العربية[٧٧]، أي لكل الدول العربية، ويعني ذلك، أن العدو الصهيوني يُعطي لنفسه الحق في أن يضرب في أي وقت يشاء وفي أي جزء من الوطن العربي، أي مصنع أو مشروع أو برنامج عربي بذريعة أنه يهدد أمنه[٧٨] وهذا ما يوضحه بيان الحكومة الاسرائيلية بعد ضرب المفاعل، الذي أوضح سبب اتخاذها هذا القرار بقولها «لقد تتبعنا منذ زمن طويل وبقلق بالغ عملية اقامة الفرن الذري (أوزيراك) وقد أبلغنا من مصادر مطلعة، بأن الفرن أعد رغم جميع التغطيات لانتاج قنابل ذرية، وكانت اسرائيل هي هدف هذه القنابل، وهذا ما أعلنه صراحة الزعيم الوحشي العراقي بعد أن ضرب الايرانيون في حينه هذا الفرن بنسبة بسيطة، وذلك في ١٩٨٠/٩/٢٧ فقد قال صدام حسين، ان الايرانيين حاولوا عبثاً مهاجمة الفرن خاصة وانه مقام ضد اسرائيل فقط».

لذلك يضيف البيان «توجب علينا أن ننظر نظرة سلبية الى عملية انتاج القنابل الذرية في العراق التي ما كان رئيسها يتردد لحظة واحدة في القائها على المدن في اسرائيل، وعلى مراكزها السكانية، وعليه فقد قررت حكومة اسرائيل العمل بدون تأخير لضمان سلامة شعبنا»[٧٩] وذلك بهدف الحد من تطور القدرة العسكرية فوق التقليدية للعراق[٨٠] انطلاقاً من تقدير صهيوني لجدول الاجراء العسكري التقليدي في حرمان دولة من قدرات نووية[٨١]

---

٧٤ ـ الياسين، مصدر ساق، ص٢٠.

٧٥ ـ البزاز، مصدر سابق، ص٧٤.

وانظر أيضاً عبد القادر، مصدر سابق، ص٢٩ ـ ٣٠.

٧٦ ـ صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٢٤٣.

٧٧ ـ كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سابق، ص٩١.

٧٨ ـ التكريتي، مصدر ساق، ص١٢٦ ـ ١٢٧.

٧٩ ـ عبد القادر، مصدر سابق، ص٣٢.

٨٠ ـ الرمضاني، في السياسة الخارجية للعراق، مصدر سابق، ص٣٨.

٨١ ـ كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص٩٤.

لكن هذا التقدير لا يتفق مع تقدير اسرائيلي آخر، مفاده أن الحل العسكري لهذه المشكلة ليس كاملاً، إذ ان تدمير المفاعل سيرجئ المشكلة لفترة محدودة من الزمن[٨٢]، وقد يكون جاء هذا التقدير من معرفة المخابرات الاسرائيلية ان العراقيين استطاعوا انقاذ ١٢,٣ كيلوغرام من اليورانيوم ٢٣٥، والمخصب بنسبة ٩٣٪، وهي كمية حسب تقدير لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأميركي تكفي لصنع قنبلة ذرية واحدة إذا استطاع العراقيون الحصول على التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتحويلها الى قنبلة»[٨٣].

لقد أدخل العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية في بغداد والصراع بين الطرفين حلقة جديدة في المواجهة، وألقى ظلالاً من عدم التأكد من جدوى الردع التقليدي، وبالتالي فتح الباب أمام السعي لامتلاك عناصر الردع غير التقليدي.

جـ) اسرائيل والحرب العراقية ـ الايرانية وما بعدها

أوجد اندلاع الحرب بين العراق وايران في العام ١٩٨٠ حالة من الاسترخاء لاسرائيل، بفعل انشغال العراق بالجبهة الشرقية، بما يعني أن كل الامكانات والقدرات في السياسة الخارجية للعراق تم توظيفها لخدمة الحرب مع ايران، فقد لاحظت مجلة سكيرا حداشوت الاسرائيلية الصادرة في القدس في شباط فبراير عام ١٩٨٧، ان اسرائيل قد تمكنت بفضل حرب الخليج (الحرب العراقية ـ الايرانية) من التحرك بحرية نسبية بغية الوصول الى أهدافها الاستراتيجية في المنطقة بما في ذلك قصفها للمفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١، وغزوها للبنان في حزيران ١٩٨٢»[٨٤].

لقد تأسس موقف اسرائيل من الحرب، على المثل القائل «أعداء أعدائي هم أصدقائي، وهكذا وقفت منذ اندلاع الحرب الى جانب ايران المتجابهة مع واحدة من أقوى قلاع العالم العربي، العراق، وعلى هذا النحو، يقول معهد الدراسات الاستراتيجية في «يافا» ان أسلحة اسرائيلية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار بيعت لايران بين العام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣[٨٥]، ويرى زئيف شيف المعلق الاسرائيلي في صحيفة هآرتس، أن اهتمام اسرائيل تمحور في تلك الفترة حول مبيعات الأسلحة وجني الأموال من تلك الحرب، ويوافقه على ذلك الباحث الاسرائيلي ناحوم بارنيغ بقوله «إن صفقات الأسلحة السرية مع ايران مولت الصناعة الحربية وغذت أحلام جنون العظمة لدى بعض رجال السياسة والموظفين في المؤسسة الأمنية»[٨٦]، ولكن تقرير لجنة تاور التي شكلها الرئيس الأميركي وقتها ريغان للبحث في ما عرفت بفضيحة (ايران ـ كونترا)، أشار إلى أن المسألة في هذه العلاقة الاسرائيلية ـ الايرانية لا تتعلق فقط ببيع السلاح وجني الأموال، وانما أيضاً بتقوية ايران في حربها ضد العراق، وهو عدو قديم لاسرائيل[٨٧].

كانت اسرائيل تزود ايران بالسلاح، وتتابع تطورات الحرب والمآل الذي ستنتهي إليه، وهي محكومة

---

٨٢ ـ عبد القادر، مصدر سابق، ص٣٥.
٨٣ ـ هيكل، مصدر سابق، ص١٩٢.
٨٤ ـ غريش، مصدر سابق، ص١٣١.
٨٥ ـ المصدر السابق، ص١٤١ ـ ١٤٢.
٨٦ ـ حمدان، مصدر سابق، ص٤٨.
٨٧ ـ هيكل، مصدر سابق، ص١٣٢ ـ ١٣٣.

بمصلحة اسرائيل في ضعف وتفتت العراق والتي قال عنها عوديد يوفون، في مقاله الشهير (استراتيجية لاسرائيل في الثمانيات، وكتب فيه محبذاً انتصاراً ايرانياً يقول «إن الحرب العراقية ـ الايرانية سوف تمزق العراق الى أجزاء، وسوف تحدث انهياراً في الداخل قبل أن يتمكن من التحضير للنضال على جبهة واسعة ضدنا.. وبنفس السياق ـ الآمال الاسرائيلية-. قال زئيف شيف في صحيفج هآرتس الاسرائيلية في ١٩٨٢/٦/٣ «إن أفضل ما يمكن أن يحدث للعراق من وجهة نظر المصالح الاسرائيلية هو تحلله الى دولة شيعية، ودولة سنية، وانفصال الأكراد»[٨٨]

ولكن هذه الآمال والتوقعات التي حكمت رؤية اسرائيل في السنوات الأولى للحرب تراجعت في العام ١٩٨٦، وما بعده نحو القلق من النتيجة النهائية للحرب، كما عبر عن ذلك ارئيل شارون في صحيفة معاريف الاسرائيلية في ١٩٨٦/١١/٢٨، بقوله «كنت أرى أن انتصار العراق، وانهيار ايران أو حتى نتيجة التعادل ينطوي على خطر أمني فادح جداً لاسرائيل فخلال الحرب تعاظمت قوة العراق وجيشه بمقادير مذهلة، إنه يملك الآن أربعين فرقة وهو يكتسب تجربة وخبرة متراكمتين من دون منافس في المنطقة»[٨٩] ومع انتهاء الحرب في اب ١٩٨٨ جاءت النتيجة عكس الآمال الاسرائيلية.

إن انتهاء الحرب إلى ما انتهت اليه بدأ يثير القلق عند اسرائيل، فقد اتفقت الدراسات الدولية على أن العراق هو المرشح الأكثر قدرة عسكرية بعد الحرب مع ايران، والأكثر استعداداً لبعث الصراع الساخن مع اسرائيل إن شاء ذلك، وأصبح للعراق حوزة أسلحة لها انعكاسات اضافية على أمن اسرائيل، ولم تكن في نطاق معادلة توازن القوى في الشرق الأوسط مثل الكتل البشرية (حوالي مليون مقاتل)، تحسن في الأداء العسكري، الخبرة القتالية والفن السياسي لخوض نزاع مسلح طويل، نهوض قاعدة صناعية عسكرية لها آفاق التطور وامتلاك ناصية أسلحة صاروخية[٩٠]، وحقق بالفعل تقدماً في مجال القدرة العسكرية الشاملة لا يمكن انكاره، ولا بد أن يحسب حسابه، وكانت اسرائيل تتابع ما يحدث وتراقب عن كثب، وقلق، فقد قال اللواء أمنون شاحاك، في صحيفة يديعوت أحرنوت في ١٩٨٩/١٢/٢١، «إن جيش العراق الضخم وقدرته القتالية عقب حرب الخليج، والقدرة الصناعية، والبنية التكنولوجية اللتين بنتهما الدولة في سنوات الحرب، بما في ذلك مجال الأسلحة الكيماوية، كلها عوامل تتطلب من اسرائيل أن تتابع جيداً ما يحدث في هذه الدولة.

ورأى اللواء احتياط أهارون ياريف رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية ـ يافة، في يديعوت أحرنوت ١٩٨٩/١٢/٢١، أن الجيش العراقي في التسعينات يمكن أن يكون خصماً جاداً لأي عدو في المستقبل، فانجازات العراق في المجال النووي، مع انجازاته في مضمار تكنولوجيا الصواريخ يمكن أن تضيف بعداً جديداً الى الأخطار في المنطقة» وكان زئيف شيف قد قال في هآرتس ١٩٨٩/٨/٢٤، إن العراق أصبح قوة اقليمية، وان القدرة العسكرية التي يملكها تشكل تهديداً علينا أن نحسب في ظله امكان اشراكها في حرب ضدنا.. على اسرائيل أن تضاعف من جهودها لمعرفة ما يجري في العراق حتى لا نفاجأ[٩١]

---

٨٨ ـ انظر الزاهد، مصدر سابق، ص١٠٩.

٨٩ ـ عبد القادر، مصدر سابق، ص٦٢.

٩٠ ـ انظر كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

٩١ ـ محسن الموسوي، تحذيرات صدام ردع المشروع الصهيوني، آفاق عربية، العدد (٥)، السنة الخامسة عشرة، ايار ١٩٩٠، ص ٦ ـ ٧.

ولخص الجنرال دان شمرون رئيس أركان الجيش الاسرائيلي آنذاك، الموقف العسكري قائلاً «إن العراق لم يعد دولة ضعيفة فهو يمتلك سلاحاً جوياً يستطيع القيام بمهام تتطلب تزويد وقود في الجو، كما أنه يمتلك صوارخ أرض - أرض قادرة على ضرب اسرائيل، دون أن يحتاج أي جندي عراقي واحد لاجتياز حدوده، كما أن العراق يمتلك جيشاً نظامياً أكبر من الجيش الأميركي ٥٥ فرقة»[٩٢]، وكانت اسرائيل قد اعتبرت موافقة ايران على وقف اطلاق النار تحولاً كبيراً، فقال اسحق شامير رئيس الوزراء آنذاك، سيترتب علينا الآن أن نكون حذرين ازاء وقف الحرب، فيما اعتبر شمعون بيريس «ان الموافقة قد تؤدي الى تغييرات استرتيجية في المنطقة»[٩٣].

ومع بداية العام ١٩٩٠، أخذ الموقف الاسرائيلي يتحول من القلق الى التهديد، فقد كتبت صحيفة هارتس في ١٩٩٠/٢/٩.. لقد أخطأنا عندما أشرنا في تقييماتنا الى أنه سوف تمر فترة طويلة من الوقت بعد حرب الخليج، كي يصبح العراق مصدر قلق حقيقي في المجال الأمني [٩٤] وفي ١٩٩٠/٣/٣٠، اعلن الجنرال يهودا باراك نائب رئيس اركان الجيش الاسرائيلي «آنذاك» «ان اسرائيل جاهزة لضربة وقائية ضد العراق في اي وقت تشعر فيه ان قوته خطر عليها، ثم تبعه اسحق شامير رئيس الوزراء بقوله «إن اسرائيل سوف تهاجم العراق اذا أحست أنه اقترب من انتاج اسلحة نووية» [٩٥] وفي الأول من نيسان رد الرئيس صدام حسين في خطابه المشهور الذي قال فيه «اذا تعرض العراق لهجوم نووي اسرائيلي فانه سوف يستعمل اسلحة متطورة تحرق نصف اسرائيل بالنار [٩٦].

وعقب هذا الرد العراقي، قال الخبير العسكري الاسرائيلي جيرالد ستينبرغ الاستاذ في جامعة بار إيلان في مؤتمر صحفي نظمته الحكومة الإسرائيلية «أن من المرجح ان تشن اسرائيل هجوماً وقائياً على العراق ان لم يكف عن تطوير أسلحته الكيماوية والنووية فيما رأى ديفيد بلير مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية انذاك وقائد سابق لسلاح الجو في حديث مع صحيفة يديعوت احرنوت في ١٩٩٠/٤/١٩ أن السؤال هو معرفة ما اذا كانت اسرائيل كدولة، وكشعب قادرة على مواجهة هذا التحدي بنجاح، إن الجواب برأيي هو كلا على الصعيد السياسي - الاستراتيجي وعلى الصعيد العسكري، واتفق زئيف شيف، في هآرتس ١٩٩٠/٤/٢٠ مع هذا الرأي حين قال : إن اسرائيل لا تملك خياراً عسكرياً حقيقياً يُمكنها منع امتلاك العراق سلاحاً نووياً [٩٧] بينما كشف يهودا شوساغوي، الذي كان رئيس الاستخبارات العسكرية ايام الغارة الاسرائيلية على مفاعل تموز ان اسرائيل كانت تخطط لهجوم على قدرات العراق غير التقليدية، وكان هناك نقاش لضرب العراق في حزيران ١٩٩٠.

غير أن صفقة عقدت بين اميركا واسرائيل تعهد الاسرائيليون فيها بعدم الاغارة على العراق عسكريا[٩٨] ورغم ذلك، فان حرب التهديدات تواصلت حتى قبل أيام من إجتياح العراق للكويت فقد قال وزير العلوم

---

٩٢ - عبد القادر، مصدر سابق، ص٨٨.
٩٣ - حمدان، مصدر سابق، ص٤٨.
٩٤ - الموسوي، مصدر سابق، ص٧.
٩٥ - حازم عبد الرزاق شهاب الأيوبي، ثلاثة وأربعون صاروخاً على الكيان الصهيوني، بغداد، دار الحرية للطباعة ١٩٩٧، ص٥٢.
٩٦ - هيكل، مصدر سابق، ص١٤٢.
٩٧ - انظر عزمي، مصدر سابق، ص٢٢٦.
٩٨ - طراد الكبيسي، دور الكيان الصهيوني في العدوان، آفاق عربية العدد (٢)، السنة السابعة عشرة، شباط ١٩٩٢، ص١٩.

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

والطاقة الاسرائيلي يوفال نئمان في حديث مع الاذاعة الاسرائيلية في ١٩٩٠/٧/٢٧ ان لدى اسرائيل وسائل الرد على الاسلحة الكيميائية العراقية بأسلحة من الطراز نفسه وقال : إن افضل ما لدينا في مواجهة الحرب الكيميائية هو قدرتنا على الرد بالمثل [٩٩].

إن الموقف الاسرائيلي في ضوء ذلك اذ كان في بداية الحرب العراقية ـ الايرانية محكوماً بالآمال والأوهام، ان تؤدي هذه الحرب الى اضعاف العراق وتجزئته ثلاث دول، فإنه مع دخولها العام الخامس، بدأ يتحول الى القلق من نتائجها وهو يراقب المتغيرات، حتى انتهى مع نهاية الحرب الى الجدل بين امكانية الأخذ بالردع التقليدي او حتى غير التقليدي لاحباط التقدم الصناعي العسكري او عدم امكانية ذلك، لحسابات عسكرية وسياسية ـ استراتيجية حتى إندلاع ازمة وحرب الخليج.

د) إسرائيل... وأزمة وحرب الخليج الثانية

وسط هذا الجدل الاسرائيلي الداخلي، اندلعت ازمة الخليج، باجتياح القوات العراقية للكويت في ١٩٩٠/٨/٢، وتفاقم الجدل بدخول أميركا مباشرة على الخط الاسرائيلي الداخلي، فقد قال وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك موشيه ارنس خلال جلسة سرية للجنة الدفاع الوزارية عقدت في ٨/٥/ ١٩٩٠، إن علينا ان نحتفظ بحق التدخل اذا ما تعرضت الوضعية الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط للانقلاب او اذا ما حصل اجتياح للاردن [١٠٠] وسيعتبر ذلك عملاً حربياً ضدها، وفي ١٩٩٠/٨/٢٢، أنذر إسحق شامير العراق بأنه «سيدفع ثمناً رهيباً ان هو هاجم اسرائيل والمسؤولون العراقيون يعلمون حق العلم ماذا سيكون ردنا ان هم أقدموا على اطلاق صاروخ علينا» واستند هذا التهديد على نظرية الردع الاسرائيلية المستمرة منذ أربعين سنة ونيف، تجاه الدول العربية بشكل عام، والعراق بشكل خاص منذ اللحظات التي أعلن فيها صدام حسين، عن قدرته «احراق نصف اسرائيل»[١٠٢].

غير ان الاميركيين، دخلوا على الخط منذ اللحظة الاولى لاندلاع الأزمة، وذلك بعقد لقاء بين وزير الدفاع الاسرائيلي موشيه آرنس والسفير الاميركي في اسرائيل [١٠٣] واستمرت الاتصالات بين الطرفين حتى كان لقاء يوم ٩ أيلول ١٩٩٠ بين شامير رئيس وزراء اسرائيل آنذاك والرئيس الاميركي جورج بوش آنذاك في البيت الذي استطاع ان يحصل على تعهد صريح من شامير، بان اسرائيل لن تتدخل في اي حرب قادمة في الشرق الأوسط، حتى وان حاول العراق استفزازها بتوجيه ضربات اليها وعندما سئل بوش في ١٩٩٠/٩/١١ عما اذا كانت اسرائيل تعتبر عضواً في التحالف ضد العراق وكان رده «ان اسرائيل حقيقة فاعلة في الشرق الأوسط ولا بد ان يكون لها رأي ودور في أزماته ولكن المسألة هي كيف» ان الولايات المتحدة الاميركية تمثل مصالح إسرائيل في كل تصرفاتها، وفي الوقت الحالي، فان الاحداث

---

٩٩ ـ حمدان، مصدر سابق، ص١٧٣.

١٠٠ ـ سالينجر، مصدر سابق، ص١٦٠.

١٠١ ـ غريش، مصدر سابق، ص٢٥٢.

١٠٢ ـ شلومو غازيت، التمخضات السياسية والعسكرية في يريف، مصدر سابق، ص٥١.

١٠٣ ـ سالينجر، مصدر سابق، ص٢٩.

تجري لصالح اسرائيل دون ان تفرض عليها تضحيات لا داعي لها، وهذا يناسبها أكثر [١٠٤]

إن واشنطن ومنذ البداية ارتكزت سياستها على ضبط الدور الاسرائيلي في الأزمة، وعدم اتسامه بالعلانية لكي لا يخل بادارتها للأزمة [١٠٥] وبذلك فإن المسألة ليست رغبة من واشنطن في عدم اشراك اسرائيل، وانما خطوة (تكتيكية) فقط لايصال الازمة ومن ثم الحرب الى نهايتها، بما يتفق مع المصلحتين الاميركية والاسرائيلية.

ورغم ان الدور الاسرائيلي في حرب الخليج الثانية ما زال يكتنفه الغموض، نظراً للمصلحة الاميركية التي فرضت (السرية) فان المعلومات التي تم كشفها حتى الان تدل على ان اسرائيل لعبت دوراً على ثلاثة مستويات.

ضبط النفس

وهو الدور العلني، الذي لعبته اسرائيل في حرب الخليج، وذلك بامتصاص الضربات وعدم الرد، رغم التهديدات التي اطلقتها اسرائيل منذ بداية الازمة وحتى قبلها.

المشاركة عن بعد

وتمثلت في نوعين الأول، في نصب ثمان بطاريات صواريخ باتريوت الاميركية المضادة للصواريخ في اسرائيل [١٠٧] واستخدام الاسطول الاميركي للموانىء الاسرائيلية وذلك بقيام اثنتين وثلاثين سفينة حربية اميركية بزيارة الموانيء الاسرائيلية في غضون عام ١٩٩٠ [١٠٨] والثاني : التنسيق بين اسرائيل وأميركا، فقدت زودت المخابرات الاسرائيلية الاميركيين بالأهداف التي ينبغي ضربها في المدن العراقية [١٠٩] وبلغ التنسيق ذروته في كون «موشي آرنس وزير الدفاع الاسرائيلي اول شخص في الشرق الاوسط عرف بموعد وساعة الصفر في عملية عاصفة الصحراء» [١١٠].

المشاركة في الحرب

في التاسع من آب ١٩٩٠ أذاع راديو بغداد، بياناً اكد فيه «أن اسرائيل تقوم باعادة طلاء طائراتها المقاتلة بالألوان الخاصة بالطائرات الاميركية، وانه يتم تزويد الطيارين الاسرائيليين ببطاقات هوية اميركية، من اجل المشاركة في توجيه ضربة جوية ضد أهداف في العراق [١١١] وبعد ثلاثة أيام، اي في ١٩٩٠/٨/١٢، أعلن قائد سلاح الجو الاميركي الجنرال دوغمان «أن القوة الجوية هي الجواب المتوفر لبلدنا وان الاسرائيليين

---

١٠٤ ـ انظر هيكل، مصدر سابق، ص٥٢٧ ـ ٥٢٨.

١٠٥ ـ قيس محمد نوري، اسرائيل.. حرب الخليج.. أبعاد التحالف الاستراتيجي الأميركي الاسرائيلي، آفاق عربية، العدد (٢)، شباط ١٩٩٢، ص٢٨.

١٠٦ ـ ارئيل ليفتا، عبر عسكرية اسرائيلية من حرب الخليج في يريف، مصدر سابق، ص٢٢١.

١٠٧ ـ شاي فلدمان، الردع الاسرائيلي في اختبار حرب الخليج في يريف، مصدر سابق، ص٧٨.

١٠٨ ـ دوري غولد، أزمة الخليج والعلاقات الأميركية الاسرائيلية في يريف، مصدر سابق، ص٧٨.

١٠٩ ـ الكبيسي، مصدر سابق، ص٢٢.

١١٠ ـ هيكل، مصدر سابق، ص٥٣١.

١١١ ـ أحمد ابراهيم محمود، سياسات التعامل الاسرائيلي مع الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠١، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص٨١.

نصحوه بأن الوسيلة الافضل لايذاء صدام هي التصويب على عائلته، وأوحى «بان القادة الاميركيين يتلقون التعليمات من اسرائيل، وان اسرائيل ستساعد القوة الجوية باختيار الاهداف وأمر الرئيس بوش بفصل دوغمان فوراً [١١٢] وكان هذا الفصل اشارة واضحة ان المرحلة لا تسمح باي كشف لدور اسرائيل في الازمة والحرب بعدها، ولكن بعد انتهاء الحرب بدأت المعلومات تتكشف فقد قال الجنرال نورمان شوارتزكوف قائد قوات التحالف خلال الحرب، في مقابلة مع اذاعة جيش اسرائيل بان «اسرائيل قدمت لنا مساعدات قيمة وهامة جدا في حربنا ضد صدام حسين، ولا أريد الكشف عن تفاصيل مثيرة «وكشف مؤلف كتاب (علاقات خطرة، انه «منذ الدقائق الأولى لحرب ١٩٩١ كانت القنابل الاسرائيلية تتساقط على العراق، وكانت القنابل الموجهة بالليزر والتي تحمل اسم (هاف ناب) تنتقل الى اهدافها على قاذفات بـ ٥٢ التابعة لسلاح الجو الاميركي [١١٣]

وكشف العميد يورام رئيس شعبة الاستخبارات الجوية الاسرائيلية في مقابلة مع مجلة (روماح) العدد ٤٢ في عام ١٩٩٢ انه كان لا بد لنا ان نتدخل بعد ان لاحظنا ان دول التحالف قد فشلت في تدمير بنية الاسلحة غير التقليدية العراقية، بسبب عدم دقة التصويب، وبسبب اخفاق الاستخبارات والاستطلاع الميداني، وكانت الاجواء التركية هي الاكثر مناسبة للاستخدام من قبل طائراتنا التي كانت تقوم بعدة طلعات يومياً ووصلت الى مشارف بغداد [١١٤].

إن المسألة بالنسبة لاميركا لم تكن في المشاركة، وانما في كيفية ان تكون المشاركة سرية وبعيدة عن الأضواء وهذا ما يعكس حقيقة ان هناك معلومات ما زالت غير مكشوفة حول دور اسرائيل المباشر في الحرب ضد العراق.

٢- الخيار العسكري العراقي في التطبيق

حرص العراق أن يكون طرفاً مشاركاً وفاعلاً في مجرى الصراع العربي - الصهيوني، وفي جانبه العسكري تحديداً ويحرص الخطاب السياسي العراقي على توكيد ذلك باستمرار، فالعراق كان له دائماً شأن معروف، كما جاء في بيان لمجلس قيادة الثورة العراقي في ١٩٧٨/١٠/١، في النضال ضد الصهيونية وتحرير فلسطين منذ عهد الاشوريين، والبابليين وفي عهد صلاح الدين الأيوبي، ثم في حرب ١٩٤٨، وحرب ١٩٦٧[١١٥].

لقد شهدت حركة العراق العسكرية، عدة متغيرات خلال فترة الدراسة، أي منذ العام ١٩٦٨، وحتى العام ١٩٩٨، ولهذا سوف يتم تقسيمها الى مراحل، وفقاً لطبيعة المتغير العسكري.

---

١١٢ - بريسكو، مصدر سابق، ص٦٠٢.
وانظر أيضاً سالينجر، مصدر سابق، ص٦١٢.
١١٣ - الكبيسي، مصدر سابق، ص٢١ - ٢٢.
١١٤ - وصال نجيب العزاوي، أبعاد التعاون التركي الاسرائيلي دراسة في الدوافع والأهداف، دراسات استراتيجية، العدد ٥، ١٩٩٨، ص٣٦١.
١١٥ - اتفاق كامب ديفيد واخطاره، عرض وثائقي، مصدر سابق، ١٨٥.

أ) للرحلة الأولى، وتمتد من العام ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠

تقوم الرؤية العسكرية للعراق، على أنه جزء لا يتجزأ من الجبهة الشرقية في الصراع العسكري مع العدو الصهيوني، وجزء من الجبهة العربية ككل، ومن هذا المنطلق دعا في اذار عام ١٩٧٢، الى اقامة الوحدة المقاتلة بين الدول العربية ذات الثقل الأساسي في المواجهة، وهي مصر، والعراق، وسوريا، موضحاً الرئيس أحمد حسن البكر ذلك بقوله «لقد كنا دوماً على يقين بأن وحدة مصر، وسوريا، والعراق، ولا سيما بعد كارثة حزيران كانت ولا تزال أسمى أهداف الجماهير العربية في سائر الوطن العربي»[١١٦]. وعند اندلاع حرب تشرين عام ١٩٧٣، تم اتخاذ قرار المشاركة الواسعة، والفعالة في الحرب باجتماع مشترك للقيادتين القومية، والقطرية، ومجلس قيادة الثورة، وشارك العراق في المعركة، ففي الجبهة المصرية كانت هناك قوة جوية عراقية، أما على الجبهة السورية فقد أرسلت قوة جوية، وأرسلت قوات برية عراقية كبيرة[١١٧]، وفسرت الحكومة العراقية قرار المشاركة في الحرب بأنه «جاء ترجمة لوعي العراق لدوره في المعركة القومية التي تخوضها الأمة العربية ضد الصهيونية واسرائيل، وان العراق على الرغم من ابتعاده جغرافياً عن ساحة المعركة، إلا أنه يعتبر نفسه دولة مواجهة منذ العام ١٩٤٨.

ولكن العراق بعد قرار وقف اطلاق النار سحب قواته، موضحاً بيان أصدرته قيادة الحزب ومجلس الثورة، أن ذلك جاء، لأن العراق لم يكن طرفاً في اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٨ كما أنه لم يوافق على قرار وقف اطلاق النار لعام ١٩٦٧، انسجاماً مع سياسة حزب البعث العربي الاشتراكي في رفض التفاوض والصلح مع الكيان الصهيوني، والاعتراف به، ولهذا فإن العراق لا يعتبر نفسه طرفاً في أي قرار أو اجراء أو تدبير من هذا القبيل اتخذ أو يتخذ في المستقبل»[١١٨].

وحول سبب عدم عودة الجيش العراقي الى الجبهة السورية، بعد انسحابه، قال صدام حسين «لا توجد عندنا فضلة من الجيش نبعثها إلى أي مكان تُضرب فيها طلقات... نحن لدينا جيش مستعد للحاجة الوطنية والقومية»[١١٩] وتواصل الخطاب السياسي العسكري العراقي الداعي لحشد الطاقات العسكرية، فقد دعا في العام ١٩٧٥ «لإقامة الجبهة الشمالية مع سوريا بشرط تخليها عن القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨»[١٢٠]. وفي نفس العام دعا أحمد حسن البكر «الى حشد الطاقات العسكرية العربية في اطار خطة كفاحية جادة وطويلة الأمد»[١٢١].

على خلفية توقيع اتفاقية كامب ديفيد في العام ١٩٧٨، قرر مجلس قيادة الثورة، اعتبار العراق كما

---

١١٦ ـ الجميلي، مصدر سابق، ص١٥٠.
وانظر أيضاً التكريتي، ص١٣٨.
١١٧ ـ التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، مصدر سابق، ص١٨٧.
ولمزيد من المعلومات، انظر التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سابق، ص٩٨ ـ ١٠٣.
الجميلي، مصدر سابق، ص١٥١.
التكريتي، مصدر سابق، ص١٤٠.
١١٨ ـ انظر العمد، مصدر سابق، ص١٥٧ ـ ١٥٩.
١١٩ ـ السياسة، الكويت، العدد ٢٠٨١. ١٩٧٤/٤/١١.
١٢٠ ـ الثورة، بغداد، العدد ٢٢٥٤. ١٩٧٥/١٢/١١.
١٢١ ـ الثورة، بغداد، العدد ٢١٣١. ١٩٧٥/٧/٢١.

كان شأنه دائماً جزءاً من الجبهة العسكرية الشمالية المواجهة للعدو الصهيوني، ومن أية جبهة ملاصقة للكيان الصهيوني، وأعلن استعداده لارسال قوات عسكرية الى الساحة السورية من أجل تأمين القوة العربية القادرة على مواجهة العدو[١٢٢] وتميزت هذه المرحلة بالمشاركة في حرب تشرين ١٩٨٣، ودعوات العراق لحشد الطاقات العسكرية، سواء عبر الجبهة الشمالية مع سوريا أو عبر دول المواجهة وبخاصة مع مصر وسوريا.

ب) للرحلة الثانية وتمتد من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨

وشهدت هذه المرحلة، انشغال سياسة العراق الخارجية بالحرب مع ايران، ورغم ذلك فإنها انطوت على ثلاثة تطورات عسكرية:

الأول: النووي

وذلك على اثر قيام الطائرات الحربية الاسرائيلية في ١٩٨١/٦/٧ بقصف المفاعل النووي العراقي، فقد دفعت هذه الغارة بالمسألة النووية الى وسط ساحة الصراع العربي ـ الصهيوني.

لقد قامت سياسة العراق الخارجية، خلال السبعينات على ادانة التسلح النووي الاسرائيلي، وكان وراء القرار الذي تبنته الجمعية العامة في دورتها الخاصة المكرسة لنزع السلاح في ايار ١٩٧٨[١٢٣] استناداً إلى تبني العراق سياسة ايجاد مناطق خالية من السلاح النووي بل وطالب وزير خارجية العراق في خطابه أمام الأمم المتحدة في العام ١٩٧٧ اتخاذ الخطوات السريعة والجدية لترجمة قراراتها بشأن انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط[١٢٤].

ورأى العراق ان حكام اسرائيل حمقى، عندما يمتلكون القنبلة الذرية، فلو انهم كانوا يريدون السلام لما امتلكوها.. فالشعار الذي نطرحه نحن هو ليس أن يمتلك العرب القنبلة الذرية، مقابل القنبلة الاسرائيلية، وانما ان نجرد المنطقة من الأسلحة النووية[١٢٥] وقال: «إن على اسرائيل أن تقول بأنها مستعدة، أن تدمر جميع أسلحتها النووية، أما عن الاكتفاء بمنع تسرب الأسلحة النووية، بعد أن انتجت وامتلكت (اسرائيل) القنابل الذرية ولا تريد الآن أن تتسرب هذه الخبرة النووية الينا في العراق، أو الى غيرنا من العرب، فإن هذا التحايل مفهوم لدينا»[١٢٦].

وازاء ذلك دعا العراق الى تعاون كل القوى المحبة للسلام مع العرب ليمتلكوا مثل هذا السلاح من أجل السلام أي لاقامة التوازن بين القنبلة الاسرائيلية وبين عدم امتلاك العرب الى أي سلاح من النوع الذي يجعل اسرائيل تتردد في أن تستخدم هذه القنبلة ضد العرب[١٢٧].

---

١٢٢ ـ اتفاق كامب ديفيد، مصدر سابق، ص١٨٤.
١٢٣ ـ الجميلي، مصدر سابق، ص١٩٢.
١٢٤ ـ كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص٥١.
١٢٥ ـ انظر صدام حسين، الموضوعات السياسية، مصدر سابق، ص١٧٧ ـ ١٧٨.
١٢٦ ـ صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٥٩.
١٢٧ ـ المصدر السابق، ص٢٤٦.

وبعد قصف المفاعل النووي الذي قالت اسرائيل في تبريرها لذلك «إن العراق كان سيمتلك القنبلة النووية بالفعل لولا القصف» طرح التساؤل هل بات صدام حقاً قادراً على تزويد بلاده ولنقلها منذ الآن - أنه سيكون له الحق في ذلك بمقدار ما لاسرائيل الحق فيه بالسلاح النووي»[١٢٨].

العراق أجاب وعلى لسان صدام حسين نفسه «نحن لا ننتج قنابل ذرية، ولكننا لا نسمح - لاسرائيل - أن تبعدنا من الوصول الى الحلقات التكنولوجية القادرة بدورها على انتاج الذرة باسلوب علمي يتناسب مع تطورنا وتطور حياتنا وامكاناتنا وعقليتنا»[١٢٩].

إننا «لن نرضخ للعدو الصهيوني، ولن نتراجع عن الطريق الذي اخترناه، كما أن الضربة عززت التقدير العربي الصائب لغاية اسرائيل وصواب الجادة العربية، فالعدوان وبرغم الخسارة، يؤكد أن العراق يسير على الطريق الصحيح، وعندما ضرب مفاعل نووي يأتي مفاعل نووي آخر في مكانه»[١٣٠] لكن ماذا سنقوم به «من عمل تجاه اسرائيل، فنتركه للمستقبل لكن هذا الشعب «من النوع الذي لا ينسى أعداءه»[١٣١].

ولم يتوقف العراق بضرب مفاعله بل لعله يصح القول بأن برنامجه النووي أعطى لنفسه انطلاقة جديدة، في مواجهة التحدي واستطاع رئيسه الدكتور جعفر ضياء أن يحقق نجاحاً مشهوداً في عديد من المجالات التمهيدية لمشروع نووي يعتبر أكثر المشروعات النووية تقدماً في العالم العربي»[١٣٢].

إن سياسة العراق النووية، تأسست على أن من حق العراق أن يمتلك سلاحاً نووياً، وكانت دافعاً وراء مواصلة مشروعه النووي، حتى حرب الخليج الثانية، التي أصبح أهداف تدمير هذا المشروع وازالته واحداً من أهدافها المستمرة حتى الآن.

الثاني: السلاح التقليدي

اتضح سابقاً من دراسة العامل العسكري المؤثر في سياسة العراق تجاه فلسطين، وقبل ذلك في سياسة العراق الخارجية، أن العراق وخلال الحرب مع ايران تمكن من بناء قوة عسكرية ضخمة، بلغت ٥٥ فرقة عسكرية، واكتسب خبرة لوجستية وقتالية شاملة. وعلى خلفية هذا التحول في قوة العراق العسكرية، الذي بدأ مع بداية الحرب مع ايران، أخذ العراق، يرى، ويطرح ان الحرب مع اسرائيل ليست كالحرب مع ايران، «إننا لا نريد ولا نحتاج بالنسبة لاسرائيل بأن تسيطر على أرض داخل الأرض المحتلة في (اسرائيل) يبلغ طولها مئات الكيلومترات، كما فعلنا في ايران، يكفينا ثلاثين كيلومتراً لكي نقص ظهر اسرائيل، ونكسر عمودها الفقري، لقد دخلنا المعركة وحدنا ودحرنا جيش الشاه، أما معركتنا ضد اسرائيل فالمفروض ان لا ندخلها وحدنا وانما سوريا والاردن.. ان ندخلها كلنا، ولا نحتاج فيها الى أكثر من بضعة كيلومترات تنهار بعدها اسرائيل»[١٣٣].

---

١٢٨ - غريش، مصدر سابق، ص١٥.
١٢٩ - صدام حسين، في العلم والتكنولوجيا والتنمية، مصدر سابق، ص٩٩.
١٣٠ - انظر كاظم هاشم نعمة، دراسات في الاستراتيجية، مصدر سابق، ص٨٧ - ٨٨.
١٣١ - صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٢٤٩.
١٣٢ - هيكل، مصدر سابق، ص١٣٨.
١٣٣ - صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٩٢.

وحين تكون لديك القدرة لأن تحارب ست سنوات أو اثنتي عشرة سنة.. فهذا الأمر يعتبره العدو الصهيوني قمة التهديد، فالكيان الصهيوني لا يمكن أن يستنفر احتياطه لمدة ثلاث سنوات ليضعه أمام جيشك فهو ليس مستعداً لهذا، لذلك بمجرد أن توجد حالة حرب فعلية بين العرب والكيان الصهيوني لمدة سنة متواصلة وبدون وقف اطلاق النار أو سنتين أو ثلاث سنوات مثلاً، فإن الكيان الصهيوني سينهار، وسيصل العرب الى حالة السلام الحقيقية في المنطقة، عندما يقر العالم بحقوقهم القومية وفي المقدمة منها حقوق شعب فلسطين»[١٣٤].

لقد ظل هذا الطرح نظرياً طوال الحرب مع ايران ولكن بعد توقف الحرب في العام ١٩٨٨، وتوجه العراق نحو الدائرة العربية، عبر تشكيل مجلس التعاون العربي في أوائل العام ١٩٨٩، بالاشتراك مع مصر، والأردن، واليمن، شكل ذلك هاجساً لاسرائيل، التي أبدت قلقها لمصر، وعندما طرحت فكرة انشاء فيلق عربي مشترك لدول مجلس التعاون العربي، أبدت اسرائيل قلقاً حقيقياً، ورغم اعتذار مصر عن الاشتراك في هذا الفيلق فإن العراق مضى في ذلك بالتنسيق مع الأردن، وتم تشكيل «سرباً قومياً من الطائرات بمقترح من العراق»[١٣٥]، ورغم أن هذا التطور العسكري، بقي محدوداً إلى أن انتهى، فإن ذلك اعتبر بداية للتوجه العسكري العراقي ووضع أفكاره موضع التطبيق.

الثالث: السلاح الكيماوي.. والصواريخ

رغم أن العراق لم يعلن عن امتلاكه للسلاح الكيميائي إلا في العام ١٩٩٠، فإن صناعته وانتاجه في العراق يعود الى أواسط الثمانينات أي خلال الحرب مع ايران، فقد شنت الولايات المتحدة، حملة ضد العراق على اعتبار انه استخدم الأسلحة الكيماوية في الحرب، وضد الاكراد في الشمال، وقد رفض العراق هذا الاتهام[١٣٦] في حينه.

ويبدو أن عاملين وقفا وراء التوجه العراقي نحو انتاج السلاح الكيماوي، الأول: اكتشافه ان صناعة القنبلة النووية، يحتاج لفترة طويلة من الوقت وان صعوبات كثيرة تواجهه، رغم أن الأولوية كانت للسلاح النووي، والثاني: طبيعة الهجمات الايرانية على العراق خلال الحرب التي كانت تعتمد على العنصر البشري بالدرجة الأساس، وتفوق ايران سكانياً على العراق.

ونفس الحرب مع ايران، هي التي دفعت العراق الى السعي منذ منتصف الثمانينات لامتلاك قدرة هجومية استراتيجية وبدأ في حيازة صواريخ أرض - أرض نوعية، واعتمد في البداية على الصواريخ السوفياتية الموجودة في ترسانته ولكنه بعد ذلك قام بتنفيذ عملية تطوير صاروخ محلي تهدف الى انتاج عائلة متكاملة من الصواريخ الباليستية، وهكذا أنتج صاروخ الحسين، الذي يصل مداه (٦٠٠) كيلومتر والعباس ٨٥٠ كيلومتر، والعابد المعد للاستخدامات الفضائية وتموز (١) الذي يصل مداه الى ١٨٥٠ كيلومتر، والى جانب ذلك، استطاع انتاج الذخائر الكيميائية، ورأى العراق ان امتلاك هذه الصواريخ وتطويرها ضرورتان للدفاع أولاً وللردع ثانياً[١٣٧].

---

١٣٤ - انظر، المصدر السابق، ص١٨٧ - ١٨٨.

١٣٥ - حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٣٢٠.
وانظر ايضاً هيكل، مصدر سابق، ص١٨٢ - ١٨٣.

١٣٦ - المصدر السابق، ص٣١٦.

١٣٧ - انظر حمدان، مصدر سابق، ص٤٧. ولمزيد من التفاصيل، انظر عزمي، مصدر سابق، ص٢٢٦ - ٢٢٧.

ويكون العراق بذلك قد خرج من الحرب مع ايران، وهو يمتلك قوة تقليدية كبيرة، وقوة غير تقليدية من صواريخ بعيدة المدى، وسلاح كيميائي، وبرنامج نووي متطور وهذا ما كان حاضراً في الخطاب السياسي والعسكري بعد انتهاء الحرب.

ج) للرحلة الثالثة ١٩٨٨ ـ ١٩٩١

لقد وضع هذا المتغير العسكري، خلال الحرب مع ايران العراق في دائرة الاهتمام المركزي الاقليمي والدولي، وأصبحت القوة العراقية تشكل هاجساً يثير القلق، فقد خرج العراق من الحرب، بانتصار أكبر مما كانت الولايات المتحدة ترغب فيه، وهناك اقطار عربية قريبة من العراق وتقصر امكانياتها كثيراً عن مجاراة قوته العسكرية، وشعرت بأن نمو هذه القوة يهدد كيانها، بينما كانت هناك أقطار عربية كبيرة تستطيع نظرياً على الأقل أن تجاري القوة العسكرية العراقية، لكنها غير قادرة لأسباب عملية مختلفة، ولهذا شعرت بتهديد لمكانتها داخل النطاق العربي، عدا القلق الايراني، والتركي.

وتمكن العراق خلال الحرب من بناء قوة عسكرية فاقت كل القوى العسكرية العربية، وأوجدت نوعاً من التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل[١٣٨] وأصبح يمتلك قدراً من الردع يمكن أن يحول دون العربدة الاسرائيلية ويساهم في تصحيح جزئي لميزان التسلح المختل بين العرب واسرائيل(١٣٩) ويعني ذلك زيادة فرص تهديد الأمن الاسرائيلي[١٤٠] وهذا ما قاله وزير الخارجية الأميركية شولتز «انني أعترف بوجود هذه المخاطر التي يشكلها العراق بالنسبة للأمن الاسرائيلي، فالقوة العراقية تشكل اليوم تهديداً مباشراً لعدد من الدول المجاورة»[١٤١].

إن الحرب بين العراق وايران انتهت الى شبه اجماع على أن العراق قد حقق تقدماً ملموساً في قوته العسكرية، وان هذه القوة تنطوي على تهديد لعدد من الدول الاقليمية وفي مقدمتها اسرائيل.

وشهدت هذه الفترة متغيرين على درجة كبيرة من الأهمية فترة التهديد والاعداد، وفترة المواجهة.

الأول: التهديد والاعداد

استندت السياسة العراقية بعد عام ١٩٨٨ على أن الولايات المتحدة والغرب والصهيونية واسرائيل تهيئ لضرب العراق، لأنه خرج من الحرب يمتلك قوة عسكرية كبيرة[١٤٢] وان لدى العراق معلومات استخبارية تؤكد بأن اسرائيل تخطط للعدوان عليه منذ سنة ١٩٨٧[١٤٣] وقد أولى العراق اهتماماً خاصاً بذلك كما تكشف مذكرات

---

١٣٨ ـ طلعت مسلّم، تقويم أهداف الأزمة، في الدجاني، مصدر سابق، ص١٦٠.
١٣٩ ـ خير الدين حسيب، تقويم أهداف الأزمة، المصدر السابق، ص١٦٧.
١٤٠ ـ حسيب عارف العبيدي، دور العراق بعد الحرب العراقية الايرانية، مصدر سابق، ص٣٣٩.
١٤١ ـ عبد القادر، مصدر سابق، ص٧٧.
١٤٢ ـ طارق عزيز، في وزارة الثقافة والاعلام، أم المعارك، مصدر سابق، ص٣٢٨.
١٤٣ ـ عبد القادر، مصدر سابق، ص١٢٤.

الفريق الركن حازم عبد الرزاق الهاشمي، قائد سلاح الصواريخ أرض - أرض خلال حرب الخليج.

في العام ١٩٨٨ تم تشكيل لجنة (دراسة الحملة الصهيونية ضد العراق) لدراسة امكانية ردع الكيان الصهيوني في حال قيامه بالعدوان العسكري على العراق، كما حدث في ١٩٨١/٦/٧، وفي ١٩٨٨/١٠/١٧، صدرت توجيهات من الرئيس صدام حسين بأن عمل الصواريخ هو انتخاب أهداف عسكرية وصناعية في داخل الكيان الصهيوني، في حالة قيامه بضرب منشآتنا العسكرية والصناعية، بحيث لا نعمل الى أي رد بالصواريخ الاستراتيجية إلا بعد أن تكون الطائرات الصهيونية قد عادت على افتراض قدرتها على التخلص من مقاومتنا الأرضية، عندئذٍ تقوم طائراتنا بالرد أولاً، ثم تؤدي الصواريخ دورها وفق الزمن الذي نحتاج للتهيؤ وبعد شهر أي في ١١/١٨، أرسلت مديرية الاستخبارات العسكرية (الشعبة الثانية عشرة) تقريراً يوضح الأهداف العسكرية المعادية، داخل الأراضي المحتلة في فلسطين، ومن أجل تحديد دقة الرمي زودتنا مديرية المساحة العسكرية في ١٩٨٩/٥/٥، بخرائط مشروع فلسطين وهي من انتاجها وبينت ان دقتها (١٥٠ - ٢٠٠م) وفي ١٩٨٩/٩/٢، وافق الرئيس صدام على مقترحات رفعناها سابقاً حول ثلاثة عشر هدفاً صهيونياً اقتصادياً حيوياً، وتم يوم ١٩٨٩/٩/٢٥ انتخاب الأهداف الأكثر أهمية على أطراف المدن الكبرى وتضم مقرات سياسية وعسكرية، ومفاعلات نووية، ومحطات أقمار صناعية ومصانع ذات صلة مباشرة بالجهد العسكري ومصانع حربية[١٤٤].

وفي العام ١٩٩٠ كان العراق يتوقع ضربة في أي وقت تستهدف القيادة والمدافع الاستراتيجية، والمطارات، وقال طارق عزيز «ومع ذلك كنا مستنفرين بشكل هادئ وصامت، ولم يكن يعلم إلا عدداً محدوداً من القياديين ومن العسكريين اننا في حالة استنفار»[١٤٥].

وفي بداية هذا العام بدأت مرحلة التهديد مباشرة وبخاصة بعد محاولة الصحافي البريطاني فرزاد بازوفت التجسس على العراق لحساب اسرائيل والذي تم اعدامه، ورد الرئيس العراقي بالتلويح بالأسلحة الكيماوية، قائلاً في ١٩٩٠/٤/١ «إننا لسنا بحاجة الى قنبلة ذرية فلدينا الكيماوي المزدوج ومن يهدد بالقنبلة النووية سنهلكة بالمزدوج، وإذا ما توهموا انهم يعطون غطاء لاسرائيل لكي تضرب بعض (الحدايد) في الصناعة، فإنهم واهمون في ذلك... فوالله لنجعل النار تأكل نصف اسرائيل إذا حاولت القيام بأي شيء على العراق»[١٤٦].

لقد جاء هذا التهديد في سياق الردع وهذا ما أوضحه صدام حسين، فيما بعد، «أنا قلت إذا ضربت اسرائيل سنضربها»[١٤٧]، وعلق على تصريح بوش في ١٣ نيسان الذي قال فيه ليس الوقت وقت الحديث عن استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ليس وقت تصعيد التوترات في الشرق الأوسط قائلاً «إننا تحدثنا عن استخدام الأسلحة الكيماوية عما إذا هددتنا اسرائيل أو هددت أياً من العرب عسكرياً بما في ذلك بالأسلحة النووية»[١٤٨]، وقال خلال لقاء مع جوزيف ولسون القائم بالأعمال الاميركي في بغداد

---

١٤٤ - انظر الأيوبي، مصدر سابق، ص١٧ - ٢٧.

١٤٥ - طارق عزيز، في وزارة الثقافة والاعلام، أم المعارك، مصدر سابق، ص٣٥٤.

١٤٦ - سالينجر، مصدر سابق، ص٢٥، وانظر أيضاً:
غريش، مصدر سابق، ص٢٠٥.
عبد القادر، مصدر سابق، ص١٢٢.
عزمي، مصدر سابق، ص٢٢٦.
حمدان، مصدر سابق، ص٦٩.

١٤٧ - آفاق عربية، بغداد، العدد (٥) السنة الخامة عشرة، ايار ١٩٩٠، ص٩.

١٤٨ - عبد القادر، مصدر سابق، ص١٢٥.

حول اعلانه بتدمير نصف اسرائيل «إن بعض الأوساط الغربية والأميركية كانت تريد دفع اسرائيل الى ضربنا.. كان الهدف من هذا البيان احباط أي اعتداء.. فلو بقينا ساكتين لكانت اسرائيل هاجمتنا»[١٤٩].

وفي حديثه أمام مؤتمر الاتحاد الدولي للعمال العرب، الذي عقد في ١٩٩٠/٤/١٨، كرر ما أعلنه في بداية الشهر من أن أي هجوم اسرائيل على العراق سوف يواجه بحرب شاملة لن تتوقف الا بتحرير كل الأرض العربية وقال: «نحن نصبنا الصواريخ وهي متجه باتجاه الغرب وليس الشرق أي باتجاه اسرائيل»[١٥٠]، وقال في خطاب افتتاح القمة ٢٨ ايار ١٩٩٠ في بغداد يجدر بنا أن نعلن بوضوح بأن اسرائيل إذا ما اعتدت وضربت فإننا سنضرب بقوة، وإذا ما استخدمت أسلحة دمار شامل ضد امتنا سنستخدم ضدها ما نملك من أسلحة دمار شامل»[١٥١].

واعتبر في حديث نشرته صحيفة (وول ستريت جورنال) في أواخر شهر ١٩٩٠/٦، «أن الحرب حتمية بين العرب واسرائيل ما لم تتعهد الولايات المتحدة بوقف اسرائيل عند حدها»[١٥٢] ويبدو أن ذلك تأسس على معلومات جهاز المخابرات العراقية في ١٩٩٠/٦/٢٩ التي قالت أن الكيان الصهيوني سيقوم بشن هجوم جوي على العراق وليبيا خلال الساعات القادمة، مع نصبه صواريخ بعيدة المدى في النقب»[١٥٣].

وحتى شهر ١٩٩٠/٧ ظلت حركة السياسة الخارجية العراقية متجهة نحو اسرائيل، وفجأة دون مقدمات كثيرة، تحول العراق في ١٩٩٠/٨/٢ وقام باجتياح الكويت، ولكن هذا التحول لم يكن بدائرة كاملة وهذا ما يتضح من استلام قائد سلاح الصواريخ أمراً من الرئيس صدام بالتهيؤ للرد الفوري على الكيان الصهيوني بالصواريخ بعيدة المدى[١٥٤].

لقد طرح هذا الانقلاب في حركة السياسة الخارجية (العسكرية) العراقية من اسرائيل الى الكويت سلسلة من الأسئلة، ولكن ليس هذا مكان دراساتها، وتكفي الاشارة الى عامل انخفاض سعر النفط، وتحميل العراق المسؤولية في ذلك الى الكويت ودولة الامارات، والى عامل الديون التي كانت على العراق بفعل الحرب مع ايران.

الثاني: التنفيذ

وبعد أن أصبح الخيار العسكري لأميركا أمراً شبه مؤكد خلال الشهور الأربعة الأخيرة من العام ١٩٩٠ أعلن الرئيس العراقي، أنه سيقصف عمق اسرائيل والسعودية ودول الخليج المتحالفة بالصواريخ البالستية أرض - أرض في حال حدوث عدوان عسكري على العراق وذلك في محاولة لزيادة دعم الخيار العسكري العراقي واكسابه قدرة رادعة[١٥٥].

---

١٤٩ - سالينجر، مصدر سابق، ص١٧٦.
١٥٠ - انظر عزمي، مصدر سابق، ص٢٣٢.
انظر أيضاً هيكل، مصدر سابق، ص٢٤٩.
١٥١ - هيكل، مصدر سابق، ص٣٠٧ - ٣٠٨.
١٥٢ - حمدان، مصدر سابق، ص٧٢.
١٥٣ - الأيوبي، مصدر سابق، ص٥٩.
١٥٤ - المصدر السابق، ص٦٥ - ٦٦.
١٥٥ - محمود عزمي، الاستراتيجية العراقية الخاطئة، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٣٦، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص٦.

وقال طارق عزيز لبيكر، في لقاء جنيف الذي عقد قبل أيام من انتهاء الانذار الأميركي للعراق «نحن سوف نضرب اسرائيل، لأن من الغباء ألا نضربها.. فهي التي ضربتنا عام ١٩٨١، والآن لدينا امكانية لضربها وإذا بدأت الحرب على العراق فسوف نضربها»[١٥٦].

وفي الساعة الثانية والنصف من ١٩٩١/١/١٧ بدأت الحرب، وكان القرار العراقي بقصف اسرائيل بالصواريخ على شكل رسالة من الرئيس العراقي الى قائد سلاح الصواريخ العميد الركن حازم عبد الرزاق وهذا نصها «باشروا على بركة الله بضرب الأهداف داخل الكيان الصهيوني المجرم، بأثقل ما يمكن من النيران مع ضرورة التنبه تجاه احتمالات الكشف وأن تنفذ الضربات بالعتاد التقليدي (الاعتيادي) للصواريخ، ويستمر الرمي حتى اشعار آخر»[١٥٧] وفي ١/١٨ بدأ اطلاق الصواريخ الذي تواصل حتى وقف اطلاق النار في ١٩٩١/٢/٢٨، وضرب الكيان الصهيوني بتسعة وثلاثين صاروخاً[١٥٨] وذهبت مصادر أخرى الى اعطاء رقم آخر تراوح بين ٣٨ ـ ٤٠ صاروخاً[١٥٩]، وازاء هذا التناقض فإن عدد صواريخ الحسين والحجارة المنفذة في ضربات على العدو كانت ـ يقول قائد سلاح الصواريخ ـ الأيوبي ـ «٤٣ صاروخاً»[١٦٠].

وكان كولن باول رئيس قيادة الأركان المشتركة للقوات الأميركية، قد وجه تحذيراً الى صدام يوم انتهاء تاريخ الانذار قال فيه «سيتم استعمال الأسلحة غير التقليدية فقط، وفق معاهدة جنيف والقواعد المقبولة عموماً في الحرب، لكن إذا استعملت أسلحة كيميائية أو نووية خارقاً واجبات الاتفاقية سنقوم بتدمير اسطولك التجاري والبنية التحتية للسكك الحديدة، وموانئك البحرية، ونظام طرقك العامة، ومراكزك النفطية، والبنية التحتية للخطوط الجوية.. وإذا أجبرنا على ذلك سندمر اسدود على نهري دجلة والفرات ونغمر بغداد بالمياه»[١٦١].

العراقيون لم يوضحوا سبب عدم استخدام السلاح الكيماوي، ولكن يبدو أن الخلل في ميزان القوى هو السبب وراء اكتفاء العراق باستخدام الرؤوس التقليدية للصواريخ في قصف اسرائيل، ولكن كولين يعترف، «ان صاروخ (سكود).. (السلاح العسكري الحقير) برهن أنه سلاح سياسي مفيد بالنسبة للعراقيين»(١٦١) وأمني أيضاً فالعراق لأول مرة يهدد الأمن الاسرائيلي جدياً[١٦٢] وباستخدام العراق للصواريخ فإنه يكون قد دفع بالصراع لأبعد مدى ممكن في ظل الظروف الدولية السائدة.

د) المرحلة الرابعة ١٩٩١ ـ ١٩٩٨

وبانتهاء حرب الخليج الثانية، فإن الخيار العسكري العراقي قد عاد نحو الوراء بفعل تدمير قوة العراق، أو بفعل قرارات مجلس الأمن التي أضحت تشكل قيداً على بناء قدراته العسكرية[١٦٣]، ولكن

---

١٥٦ ـ انظر طارق عزيز في أم المعارك، مصدر سابق، ص٣٧٠ ـ ٣٧١.
١٥٧ ـ الأيوبي، مصدر سابق، ص١٣٢.
١٥٨ ـ المصدر السابق، ص١٢٧.
١٥٩ ـ فلدمان، مصدر سابق، ص٢٠٥.
١٦٠ ـ الأيوبي، مصدر سابق، ص٢٠٩.
١٦١ ـ انظر بريسكو، مصدر سابق، ص٦٣٦ ـ ٦٤٤.
١٦٢ ـ فولر، مصدر سابق، ص١٢٨.

تجربة العراق بوضع الخيار العسكري موضع التطبيق خلال الحرب قد كانت له نتائج مهمة على الصعيد الاستراتيجي ومنها «سقوط نظرية الأمن الجغرافي الاسرائيلي»[١٦٣] وذلك بسقوط مقولة توفير عمق استراتيجي لامكان الدفاع عن اسرائيل»[١٦٤]، و«ان الكيان الصهيوني قابل للاصابة في أعماقه بضربات موجعة»[١٦٥]، «ومنها سقوط نظرية خوض الحرب خارج حدود الكيان الصهيوني»[١٦٦]، وحيّد استخدام صواريخ أرض - أرض الأساس الدفاعي الذي قامت عليه نظرية التفوق الجوي الاسرائيلي[١٦٧] ومنها «أن سياسة ضبط النفس التي لجأت اليها اسرائيل أوقعت اضراراً الى حد ما بكفاءة ردعها»[١٦٨] ولكنها شكلت مفاجأة للعراق[١٦٩] الذي كان من ضمن أحد رهاناته توريط اسرائيل في الحرب وبشكل علني ومباشر، كما عبر عن ذلك طارق عزيز في لقائه مع بيكر في جنيف.

ورغم أن عدداً من الزعماء العرب من أطراف التحالف أبدوا رأيهم صراحة في أن ضرب اسرائيل بالصواريخ العراقية هو مناورة عراقية مقصودة لتوسيع نطاق الحرب، وأن أفضل اسلوب لمواجهة هذه المناورة هو تجاهلها (١٩٧٠) فإن عدم اشتراك اسرائيل بشكل علني ومباشر، كان هو أيضاً مناورة لحماية الموقف العربي المتحالف عسكرياً وسياسياً مع اميركا في حربها ضد العراق.

وفيما يتعلق بالمستوى الاستراتيجي الاقليمي، ساهمت نتائج العرب في تعزيز التفوق العسكري الاسرائيلي[١٧١] وحالت دون أن يكون العراق نووياً ومهيمناً في الشرط الأوسط[١٧٢].

لقد انتهى الخيار العسكري العراقي الذي بلغ الذروة بقصف اسرائيل بالصواريخ، الى خيار (محاصر) أولاً بفعل الدمار الذي لحق بالقوة العسكرية، وثانياً: بفعل فرق التفتيش، وثالث: بفعل الحصار المستمر على العراق الآن، أي فعل قرارات مجلس الأمن سواء نحو تجريده من أسلحته غير التقيدية أو نحو فرض رقابة مستمرة عليه.

ثالثاً: الخيار الاقتصادي

طرح العراق خيار استخدام «الاقتصاد» كاحدى وسائل وأدوات الصراع ضد الكيان الصهيوني، وكان أول من رفع شعار استخدام النفط كسلاح في المعركة [١٧٣] خلال اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك، الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ وطرح مشروعاً تضمن اخطار الدول المساندة لاسرائيل بقطع النفط عنها، إذا استمرت في مساندتها لها، تأميم المصالح البترولية للدول المستمرة في مساندة العدو، وسحب الأرصدة من مصارف الدول المؤيدة له[١٧٤]، وبعد نشوب الحرب في تشرين ١٩٧٣ طرح العراق

---

١٦٣ - حسيب، مصدر سابق، ص٢٦٨.
١٦٤ - محمود عزمي، مصدر سابق، ص٩.
١٦٥ - الدجاني، مصدر سابق، ص١٠٤.
١٦٦ - صلاح المختار، الثورة واستراتيجية الرد الشامل على روح الهزيمة، آفاق عربية، العدد (٧)، السنة السابعة عشرة تموز، ١٩٩٢، ص٣٥.
١٦٧ - يهودا بن مائير، الساحة الاسرائيلية الداخلية في حرب الخليج، في يريف، مصدر سابق، ص٣٥٨.
١٦٨ - فلدمان، مصدر سابق، ص٢١٤.
١٦٩ - عزمي، مصدر سابق، ص٨.
١٧٠ - هيكل، مصدر سابق، ص٥٦٣.
١٧١ - برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية، مي الدجاني، مصدر سابق، ص٢١.
١٧٢ - الجاسور، مصدر سابق، ص٦٦.
١٧٣ - التكريتي، مصدر سابق، ص١٤٢.
انظر أيضاً عطا الله، مصدر سابق، ص١٦٤ - ١٦٥.
١٧٤ - القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، قسم المعلومات ملف العراق - فلسطين رقم ٢٥٠/٢٣١، في ١٩٧٤/١/٨.

استخدام البترول كسلاح في المعركة، ووافقت عليه الدول العربية الأخرى بعد عشرة أيام[١٧٥] وقام بتأميم حصة أميركا في شركة نفط البصرة[١٧٦].

وبعد توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، دعا العراق الأقطار العربية المقتدرة مالياً الى انشاء صندوق قومي يتولى تامين المتطلبات المالية لجبهات المواجهة الغربية، والشمالية، والشرقية، والمتطلبات المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولصمود الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة[١٧٧]، وفي العام ١٩٨٠ بعد أن «ضغط الكيان الصهيوني على الدول التي لديها تمثيل دبلوماسي فيه لكي تنقل ممثلياتها وسفاراتها الى القدس يقول صدام حسين «سافرت الى السعودية واتخذنا مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية قراراً واضحاً باستراتيجية واضحة تقول إن أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل سنقاطعها على كافة المستويات، وكانت النتيجة ليس توقف نقل السفارات الى القدس، وحسب وانما أعيدت الى تل أبيب حتى السفارات التي كانت قد نقلت الى القدس من قبل»[١٧٨].

وشكل الخيار النفطي والمالي احد خيارات السياسة الخارجية للعراق نحو الصراع، حتى تم فرض الحصار الاقتصادي عليه في العام ١٩٩٠.

رابعاً: الخيار العلمي-التكنولوجي

استندت سياسة العراق في رؤيتها للصراع على أساس انه ليس عسكرياً فقط، بل انه «صراع حضاري علمي وبما أن الصراع سيستمر لفترة طويلة في هذا العصر، الذي هو عصر العلم والتكنولوجيا، فإن نمو امكانات الأمة على طريق العلم والتكنولوجيا، يستوجب الاهتمام بالتنمية كميدان تطبيقي وتطوير الأفكار العلمية والتكنولوجية الخاصة بها»[١٧٩] فقد كان لنكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧، في جانب منها فضل على العرب يجب أن يظل بارزاً، لكي نستطيع التغلب على العدوان والتخلف.. ويكمن في «بداية احترام العرب للعلم، وأهميته في حركة المجتمع وصولاً الى الأهداف، يجب أن ننتبه لهذا الأمر في وقت مبكر لكي نستطيع أن نبلغ جانباً من أهدافنا بوقت مبكر»[١٨٠].

لقد ربط العراق بين العلم وبين تحرير فلسطين، يقولون... «عندما لا تملك العلم عليك أن تترك العلم» لو كان هذا المعنى موجوداً عند أجدادكم - يقول صدام حسين - لما استرجعوا أرض فلسطين بحروبهم التي استمرت ٢٠٠ سنة، السنة العاشرة، والعشرين، والخمسين، والمائة، ولم يتركوا حقهم إلا بعد ما بلغ الرقم (٢٠٠) تقريباً واسترجعوا أرض فلسطين، الآن ليس لدينا القدرة على امتلاك العلم، ولكن لدينا القدرة في أن نمتلك العلم.. ولدينا الامكانية في أن نمتلك العلم والتطور الى جانبنا»[١٨١] وانطلاقاً من هذه

---

١٧٥ - صدام حسين، الموضوعات السياسية، مصدر سابق، ص٣٦.
١٧٦ - التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، مصدر سابق، ص٩٩.
١٧٧ - اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، مصدر سابق، ص١٨٤.
١٧٨ - صدام حسين، لن ننسى فلسطين، مصدر سابق، ص٦٩.
انظر أيضاً صدام حسين، الوحدة والنضال القومي، مصدر سابق، ص٧٢.
١٧٩ - صدام حسين، الموضوعات السياسية، مصدر سابق، ص٣٦.
وانظر الراوي، مصدر سابق، ص١٤٣ - ١٥٠.
١٨٠ - صدام حسين، طريقنا خاص في بناء الاشتراكية، بغداد، دار الحرية، ١٩٨٠، ص١٠٤ - ١٠٥.
١٨١ - الثورة، بغداد، العدد ٣٢٩٠. ١٩٧٩/٤/٩.

الرؤية، قال صدام حسين «سنعبئ كل الجهود العلمية والتقنية.. لكي نختار اليوم الذي نضع فيه هذه الجهود جدياً على طريق تحرير فلسطيني العربية المغتصبة»[١٨٢].

وبعد قصف مفاعله النووي عام ١٩٨١، الذي جاء بعد تفجير عملاء اسرائيليين اجزاء من قلب المفاعل النووي العراقي في فرنسا قبل شحنه الى العراق في نيسان ١٩٧٩، ووضع متفجرات في مقر شركة ايطالية تتعاون مع العراق، واغتيال عالم الذرة المصري الدكتور يحيى الحشد في حزيران ١٩٨٠»[١٨٣]. رأى العراق أن قصف المفاعل النووي هو دليل على أنه يسير في الطريق الصحيح، فالذي أرعب بيغن (رئيس وزراء اسرائيل آنذاك) هو التطور العلمي [١٨٤] ويريدون ثنينا عن ان نتعامل مع الذرة باطارها العلمي الصحيح، ولكنهم على وهم، فالرجال الذين جلبوا المفاعلات إذا ما دمرت أو أصيبت بأضرار قادرون على أن يأتوا بغيرها»[١٨٥].

لقد واصل العراق الأخذ بالخيار العلمي والتكنولوجي وبخاصة العسكري.. وكانت نتيجة ذلك وفي مجرى الصراع الصواريخ التي أطلقها على اسرائيل خلال حرب الخليج. ولكن بعد العام ١٩٩١ وحتى الآن، فإن العراق يعيش حصاراً لمنعه من امتلاك التكنولوجيا وبخاصة العسكرية، وتدمير ما يملكه.

خلاصة:

واضح من هذه الدراسة لخيارات السياسة العراقية نحو الصراع العربي الصهيوني أن العراق في سياسته استند على استبعاد خيار الحل السياسي الذي مر بمتغيرين الأول : الدخول في خلاف متواصل مع الدول والقوى التي حاولت أو أخذت بهذا الخيار ، والثاني : وضع حد لهذا الخلاف ، دون أن يعني ذلك تغيير في موقفه الذي يقوم على أن أي خيار سياسي يجب أن يستند على توازن في مع الكيان الصهيوني.

ومقابل استبعاد هذا الخيار ، أولى الخيار العسكري الأهمية الأساسية ، والذي مر بأربع مراحل الأولى التي اتسمت بالمشاركة في الحرب كما دل على ذلك مشاركته في حرب العام ١٩٧٣ وتقديمه الدعم العسكري للثورة الفلسطينية . والثاني : إنشغاله بالحرب مع إيران على مدار ثمانية أعوام . استفاد خلالها في بناء قوة عسكرية تقليدية وغير تقليدية . والثالثة : ما بعد الحرب مع إيران والتي خرج منها بقوة أثارت قلقاً إقليمياً ودولياً ووجدت ترجمتها في حرب الخليج بقصف الكيان الصهيوني بالصواريخ ، والرابعة بعد هذه الحرب ، وتميزت بتراجع خياره العسكري عملياً بفعل نتائج الحرب المباشرة وغير المباشرة والمستمرة حتى الآن ، وإن كان نظرياً لم يتخل عن هذا الخيار.

ولكن الخيار العسكري ، يُشكل واحداً من ثلاثة خيارات ، الخيار الاقتصادي وبخاصة النفطي ، والخيار العلمي التكنولوجي.

---

١٨٢ ـ صدام حسين، في العلم والتكنولوجيا والتنمية، مصدر سابق، ص٨٧.

١٨٣ ـ قدامة عبد الله الملاح، البرنامج النووي العراقي هذه الضجة الكبرى علام؟!، آفاق عربية، العدد (٥)، السنة الخامسة عشرة ايار، ١٩٩٠، ص١١. وانظر أيضاً هيكل، مصد سابق، ص١٣٨.

البزاز، مصدر سابق، ص٦٤.

١٨٤ ـ صدام حسين في العلم والتكنولوجيا، مصدر سابق، ص٥٤.ة

١٨٥ ـ انظر المصدر السابق، ص٩٨ ـ ٩٩.

خاتمة

تعكس هذه الرسالة جُهداً متواضعاً ، انصرف إلى دراسة سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين ، دراسة منهجية اعتمدت الأسلوب الوصفي والعرضي والتحليلي بالدرجة الأساس في فصولها الأربعة التي عالج فيها الفصل الأول السياسة الخارجية (إطار نظري) .. وخلص إلى نتيجة أن السياسة الخارجية وبكل مراحلها بدءاً من التعريف وانتهاءً بالتنفيذ ما زالت تشهد بحثاً ودراسة من قبل الأكاديميين وذوي الاختصاص . في محاولة للتوصل إلى نظرية عامة ولكن يبدو أن قدر السياسة الخارجية أن يظل الباحثون والدارسون يلاحقونها إلى مالا نهاية ، بعد أن طال التشكيك الوحدة الأساسية لها ، أي الدولة القومية . بفعل المتغيرات الاقتصادية ، والمالية ، والتكنولوجية ، وبخاصة في مجالي الاتصالات والمواصلات.

ومع هذا الفشل الذي يُثقل على دارسي السياسة الخارجية لأية دولة ، فإنه ينطوي على إيجابية بتوفير مرونة في معالجة هذا الموضوع تقود لحالة من الإبداع .

إن الرسالة التي هي محاولة موضوعية جادة اقتربت لدرجة كبيرة من وضع سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين في مكانها الطبيعي ، مفسرة معطيات كثيرة ، وكاشفة الكثير من الحقائق التي جعلت فلسطين تُشغل حيزاً أساسياً في سياسة العراق الخارجية منذ استقلاله في العام ١٩٣٢ ودخوله عصبة الأمم . وحتى اليوم فالمحركات والدوافع التي تجعل من فلسطين تُشغل هذا الحيز أقوى من أي نظام سياسي يصل للحكم في العراق .

وفي مقدمة ذلك القلق من الحركة الصهيونية ، ووليدتها الدولة العبرية على العراق نفسه . والذي عبر عنه حزب الأحرار العراقي المعارض الذي كان من ضمن الأحزاب التي تشكلت في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي حين حذر في نيسان عام ١٩٤٨ ، أي قبل إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين من أن عدم المحاربة في فلسطين ضد الحركة الصهيونية سيقود ليوم يأتي ندافع فيه عن بغداد وهذا ما حدث في العام ١٩٨١ ، حيث قصفت الطائرات الحربية الصهيونية بغداد ، أي بعد ثلاثة وثلاثين عاماً من هذا التحذير الاستشراف ، وأيضاً ما حدث بعد واحد وأربعين عاماً حيث قصف العراقيون الكيان الصهيوني بالصواريخ دفاعاً عن بغداد .

ويضرب هذا القلق بجذوره عميقاً في التاريخ الذي جعل اليهود لا يكرهون مدينة في الأرض أكثر من كرهم لمدينة بابل العراقية ، منذ دمر سرجون الثاني الآشوري العربي مملكة إسرائيل (السامرة) ودمر نبوخذ نصر مملكة يهودا ، وسبى اليهود ، إلى صلاح الدين الأيوبي التكريتي المسلم الذي حرر فلسطين من الأفرنج الصليبيين .

ويستند هذا التوجه التاريخي الدائم للعراق نحو الغرب إلى الجغرافية التي جعلت البوابة الشرقية العريضة مغلقة أمامه بالأجنبي ، بما حفز ونشط في العصر الحديث الوعي القومي الذي يعني التحرك ودائماً نحو الغرب البعد العربي الذي يُوفر للعراق قاعدة لمواجهة الشرق الأجنبي .

وهي الجغرافية التي شكلت نقمة للعراق ، بفعل الحدود الشرقية ، وأيضاً بفعل افتقاده لمنفذ بحري ، في نفس اللحظة التي شكلت نعمة بالثروة الاقتصادية وأساسها النفط ، والزراعة ، أعطته ميزة لوجستية عسكرية في توجهه نحو فلسطين فهو قريب من خطوط المواجهة مع الكيان الصهيوني ، ومعزول أيضاً ، وهذا الواقع لم يُرتب عليه أية التزامات قانونية نتيجة لمشاركته في حروب فلسطين العربية بدءاً من حرب العام ١٩٤٨ ، مروراً بحرب ١٩٦٧و١٩٧٣ وانتهاء بقصف الكيان الصهيوني بالصواريخ عام ١٩٩١ فلم يوقع أي اتفاق لوقف إطلاق النار أو الهدنة .

وإضافة إلى هذا الثابت الموضوعي في سياسة العراق الخارجية تجاه فلسطين جاء المتغير الأيدلوجي بوصول حزب البعث الاشتراكي الذي تقوم فلسفته على أن فلسطين قضية مركزية في النضال العربي ، وعلى استحالة تحقيق أي هدف من أهداف الأمة العربية ما دام الكيان الصهيوني موجوداً ، ليعطي التوجه في سياسة العراق نحو فلسطين بُعداً إضافياً ومهماً. وبخاصة تلاقيه مع طموح العراق الثابت منذ إقامة الدولة الحديثة في لعب الدور المركزي على الساحة العربية .

ولكن هذه الأيدلوجية ، أدخلت العراق في خلاف وصل درجة حرب الاغتيالات مع الحركة السياسية الفلسطينية وتحديداً مع حركة فتح ، وذلك لأن سياسته قامت خلال العشرة أعوام الأولى من وصول حزب البعث للسلطة ، على التعاطي مع الساحة الفلسطينية ، بما يرى أنه سيكون وفقاً لأيدلوجية ، وليس بما هو كائن حتى كان التحول في العام ١٩٧٨ ، لعدة عوامل أهمها إدراكه بأن تقدمه لإشغال الفراغ على الساحة العربية الناجم عن توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد لا يكون إلا بالابتعاد عن الأيدلوجية في الممارسة نحو البراغماتية .

وأبرز معطيات هذا التحول المستمر حتى الآن في التعاطي مع الحركة السياسية الفلسطينية بما هو كائن مع احتفاظه برؤيته التقليدية والأيدلوجية ، إذا لم يحدث التوافق كما الحال بالنسبة للحلول السياسية .

ورغم ضعف وتراجع الحركة السياسية الخارجية العراقية تجاه فلسطين سواء في تأثيرها المباشر أو غير المباشر بعد العدوان الأمريكي الدولي عليه ، فإنه يحاول جاهداً المحافظة على نمطية سياسته الخارجية التقليدية نحو فلسطين ، فهو إذ بإمكانه الهروب بهذا القرار أو ذاك من الأيدلوجية إن أراد فإنه لا يستطيع الهروب من التاريخ والجغرافية والطموح . الذي يدفع به للتمسك بخياراته تجاه فلسطين رغم الحصار الشامل الذي يتعرض له من البيئة الخارجية .

المصادر والمراجع

أ- الوثائق غير المنشورة

١. القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي - قسم المعلومات ، ملف العراق - فلسطين رقم ٢٣٠/٢٥٠

٢. القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي - قسم المعلومات ، ملف العراق - فلسطين رقم ٢٣١ /٢٥٠ .

ب- الوثائق المنشورة

١. اتفاق كامب ديفيد ، عرض وثائقي ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ، ١٩٧٨ .

٢. البيان السياسي الصادر عن المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بغداد ، ١٩٩١ .

٣. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العري الاشتراكي بغداد ، ١٩٧٤ .

٤. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٥. الوثائق العربية لسنة ١٩٦٩ ، مكتبة نعمة يافث التذكارية ، الجامعة الأمريكية في بيروت .

٦. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .

٧. يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩ ، بيروت .

ت- الكتب باللغة العربية

١. اسكندر ، أمير ، صدام حسين مناضلاً ومفكراً وإنساناً ، القدس ، منشورات البيادر ، ١٩٩٠.

٢. أوري ، ويليام ، فن التفاوض ، ترجمة نفين غراب ، القاهرة ، المدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩٤ .

٣. الأيوبي ، حازم عبد الرازق شهاب ، ثلاثة وأربعون صاروخاً على الكيان الصهيوني ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٩٧ .

٤. بركات ، نظام وآخرون ، مبادئ علم السياسة ، عمان ، دار الكرمل للنشر والتوزيع ١٩٨٧.

٥. بريسكوا ، جوزيف ، يوميات كولن باول ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، دون سنة إصدار .

٦. البزاز ، سعد ، الحرب السرية ، لندن ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ١٩٨٧ ، ط٤ .

٧. البكر ، أحمد حسن ، الثورة على طريق التقدم ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧.

٨. التكريتي، رياض خطاب يوسف، العراق والعمل العربي المشترك منذ ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٩. الجاسور ، ناظم عبد الواحد ، الأمة العربية ومشاريع التفتيت ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

١٠. الجاسور ، ناظم عبد الواحد ، المشروع النهضوي العراقي وثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العام ١٩٩٤.

١١. الجميلي ، أكرم عبد الله صالح ، الوحدة العربية في سياسة العراق الخارجية ١٩٨٠-١٩٦٨ ، بغداد ، جامعة بغداد ١٩٨٢ .

١٢. الحديثي ، هاني الياس خضر ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، بغداد ، دار الرشيد ١٩٨٢.

١٣. الحديثي ، ناجي ، العراق ٨٨ ، بغداد ، دار المأمون ١٩٨٨ .

١٤. الحسيني ، السيد عبد الرازق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٩ ، الجزء الأول ط٧.

١٥. حسين صدام ، المختارات ، ١٠ أجزاء ، بغداد ، دار الشؤون الثاقفية العامة ، دون سنة إصدار .

١٦. حسين صدام ، في العلم والتكنولوجيا والتنمية ، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٧ .

١٧. حسين صدام ، لن ننسى فلسطين ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٩٨.
١٨. حسين صدام ، ستقى راية الله خفاقة ، بغداد ، دار الحرية ،١٩٩٥ .
١٩. حسين صدام ، الوحدة العربية صيرورة كبرى وإطار مجيد للتفاعل ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ١٩٩٧ .
٢٠. الخالدي ، زهير صادق رضا ، العراق منذ نشوء الحضارة حتى صدام حسين ، بغداد ،القيادة العامة للجيش الشعبي ١٩٨٩ .
٢١. الخيرو ، خالد صحبي أحمد ، السياسة الخارجية العراقية ١٩٤٥ ١٩٥٣- ، بغداد ، مطبعة القادسية ، ١٩٨٦.
٢٢. الدجاني ، أحمد صدقي وآخرون ، أزمة الخليج العربي وتداعيتها على الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١ .
٢٣. الراوي ، نعمة عبد محمد ، الصراع العربي الصهيوني في منظور السياسة الخارجية للعراق ١٩٨٠-١٩٦٨ ، بغداد ، جامعة بغداد ١٩٨٢ .
٢٤. الرمضاني ، مازن إسماعيل ، السياسة الخارجية (دراسة نظرية) ، بغداد ، دار الحكمة ١٩٩١ .
٢٥. الرمضاني ، مازن إسماعيل ، في السياسة الخارجية للعراق ١٩٩١-١٩٦٨ ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٤ .
٢٦. زيادة ، معن ، الموسوعة الفلسطينية العربية ، معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٦.
٢٧. سالينجر ، بيار وأريك لوران ، حرب الخليج (الملف السري) ، بيروت ، دار أزال للتوزيع والنشر ١٩٩١ .
٢٨. سعد الدين ، إبراهيم وآخرون ، كيف يُصنع القرار في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣ .
٢٩. سمارة ، عادل ، البرستيروكا ، حرب الخليج والعلاقات العربية السوفياتية ، الطيبة ، مركز إحياء التراث ١٩٩١ .
٣٠. سيرفاتي ، سيمون ، وسائل الإعلام والسياسة الخارجية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٥ .
٣١. سيمونز، جيف، التنكيل بالعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.
٣٢. الطائي، صالح عباس محمد، السياسة الخارجية لثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٢.
٣٣. عبد الجبار ، فالح ، الدولة المجتمع المدني ، والتحول الديمقراطي في العراق ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٥ .
٣٤. عبد الفتاح ، فكرت نامق ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٨-١٩٥٣ ، بغداد ، دار الرشيد ١٩٨١ .
٣٥. عبد القادر ، شامل ، لعبة الكبار ، بغداد ، الشركة الوطنية للتوزيع والنشر والإعلان ، ١٩٩٤ .
٣٦. العبيدي ، حسيب عارف ، دور العراق بعد الحرب العراقية - الإيرانية بغداد ، جامعة بغداد ١٩٩١ .
٣٧. العبيدي ، حسب عارف ، العراق ودول الجوار غير العربي ، بغداد ، بيت الحكمة ١٩٩٧ .
٣٨. عودة ، عودة بطرس ، محاصرون في الواقع العربي ، عمان ، وكالة التوزيع الأردنية ١٩٩٨ .
٣٩. العويني ، محمد علي ، العلوم السياسية ، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨٨ .
٤٠. فورسايت ، ديفيد ، حقوق الإنسان والسياسة الدولية ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٣.
٤١. فولر ، جراهام ، العراق في العقد المقبل هل سيقوى على البقاء حتى العام ٢٠٠٢ ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دون سنة إصدار .
٤٢. غريش ، آلان ، ودومنين فيدال ، الخليج (مفاتيح لفهم حرب معلنة) ترجمة إبراهيم العريس ، قبرص ، شركة الأرض للنشر المحدودة ١٩٩١ .
٤٣. كندي ، بول ، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود ، بيروت ، المركز العربي لتوزيع المطبوعات ١٩٩٣ .
٤٤. الكيالي ، عبد الوهاب ، موسوعة السياسة ، الجزء الأول ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٩ ط٢ .
٤٥. كينج ، الكسندر ، وبرتراند سنيدر ، الثورة العالمية الأولى (من أجل مجتمع عالمي جديد) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢ .
٤٦. كيوان ، مأمون ، اليهودية في الشرق الأوسط ، عمان ، الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٦ .
٤٧. لباكيس ، ستيف ، السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية دون سنة إصدار .
٤٨. ليبياتز ، آلان ، برلين بغداد ريو مدخل إلى القرن الواحد والعشرين ، بيروت ، المسار للنشر والأبحاث والتوثيق ١٩٩٤ .
٤٩. مجموعة من الباحثين ، تغيير الواقع (دراسات في فكر الرئيس القائد صدام حسين) ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العام ١٩٨٩.
٥٠. مجيد، كمال، النفط والاكراد، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٧
٥١. محي الدين ، جهاد مجيد ، العراق والسياسة العربية ١٩٤١ ١٩٥٨- بغداد ، مطبعة الإرشاد ١٩٨٠ .
٥٢. مخادمة ، ذياب محمد ، التيارات الفكرية في المقاومة الفلسطينية ١٩٧٣-١٩٦٥ ، بغداد ، جامعة بغداد ١٩٨٠ .

٥٣. مراقب ، جانب مما ينبغي أن يقال (الاتفاق بين ياسر عرفات والكيان الصهيوني ، بغداد ، صحيفة الثورة ١٩٩٣.
٥٤. مقلد ، إسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية ، الكويت منشورات ذات السلاسل ١٩٩٣ ط٥.
٥٥. مكريدس ، روي ، وآخرون مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، بيروت ، دار الكتاب العربي ١٩٩٦.
٥٦. نافع ، إبراهيم وآخرون ، ماذا بعد عاصفة الصحراء ، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢ .
٥٧. نعمة ، كاظم هاشم ، العلاقات الدولية ، بغداد ، جامعة بغداد ١٩٧٩.
٥٨. نعمة ، كاظم هاشم ، في الاستراتيجية والسياسة الدولية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٩٠ .
٥٩. هيكل ، محمد حسنين ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢ .
٦٠. وزارة الثقافة والإعلام : التحديات التي تواجه العراق والوطن العربي ، بغداد ١٩٩٣ .
٦١. وزارة الثقافة والإعلام ، أم المعارك آفاق الجهاد والبناء ، بغداد ١٩٩٢ .
٦٢. وود ، بوب ، القادة ، دمشق ، دار الكتاب العربي ١٩٩١ .
٦٣. يانكوفينش ، دانييل ، الديمقراطية وقرار الجماهير ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ١٩٩٣.
٦٤. يريف ، أهارون ، حرب في الخليج ، ترجمة بدر عقيلي ، دار الجدير للنشر والدراسات الفلسطينية ، عمان ١٩٩٣ .

ث - الدراسات والأبحاث

١. إبراهيم ، حسنين توفيق ، السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦ تشرين أول أكتوبر ١٩٨٦.
٢. أبو طالب ، حسن ، قمة بغداد الطارئة وتحديات الأمن القومي العربي ، السياسة الدولية ، العدد ١٠١ ، تموز يوليو ١٩٩٠.
٣. إدريس ، محمد السعيد ، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية ، السياسة الدولية . العدد ١٣٨ ، تشرين أول أكتوبر ١٩٩٩.
٤. بدران ، ودوره ، السياسة الخارجية دراسة نظرية تحليلية ، السياسة الدولية ، العدد ٦٩ ، تموز يوليو ١٩٨٢.
٥. بغدادي ، عبد السلام إبراهيم ، التدخل الإسرائيلي في شمال العراق ، دراسات استراتيجية ، العدد ٥ جامعة بغداد ١٩٩٨.
٦. تركي ، أحمد السيد ، القضية الكردية في العراق ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ كانون ثاني يناير ١٩٩٩ .
٧. توفيق ، سعيد حقي ، ماذا وراء الحملة الإعلامية الصهيونية آفاق عربية العدد ٥ السنة الخامسة عشرة آيار ١٩٩٠ .
٨. حمدان ، ريتا ، القلق الإسرائيلي إزاء تنامي القوة العسكرية العراقية ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣٥ كانون ثاني يناير ١٩٩١ .
٩. الخفاجي ،عصام ، الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع إيران ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣٢ ، نيسان ، إبريل ١٩٩٠ .
١٠. الدسوقي ، مراد إبراهيم ، عاصفة الصحراء الدروس والنتائج ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ نيسان إبريل ١٩٩١ .
١١. الزاهد ، مدحت ، إسرائيل والحرب العراقية - الإيرانية ، السياسة الدولية العدد ٨٥ تموز يوليو ١٩٨٦.
١٢. زرد ، أحمد أبو الحسن ، الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٧ ، تموز يوليو ١٩٨٩.
١٣. سليم ، محمد السيد ، التحليل العلمي للسياسة الخارجية إطار نظري ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٤٠ نيسان إبريل ١٩٩٢.
١٤. شقير ، رشيد ، أزمة الخليج جذور وآفاق ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣٥ ، كانون ثاني يناير ١٩٩١ .
١٥. طوالبه ، حسن ، هل كان العراق يوماً ما داعية صراع أم أمن وسلام ، آفاق عربية العدد ٧ ، السنة السابعة عشرة ، تموز يوليو ١٩٩٢.
١٦. عارف ، محمد ، مشكلة التقانة التكنولوجيا في قضية الاسلحة للعراق ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٩ تموز يوليو ١٩٩٦.
١٧. عبد العاطي ، بدر أحمد ، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ نيسان إبريل ١٩٩١.
١٨. عبد الناصر ، وليد ، الأكراد وإسرائيل ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٥ ، كانون ثاني يناير ١٩٩٩ .
١٩. العزاوي ، وصال نجيب ، أبعاد التعاون التركي الإسرائيلي ، دراسات استراتيجية العدد ٥ جامعة بغداد ١٩٩٨.
٢٠. عزمي ، محمود ، المحمية الجوية الأمريكية في جنوب العراق الدوافع والأهداف ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٤٢ ، تشرين أول أكتوبر ١٩٩٢.
٢١. عزمي ، خالد ، العراق وإسرائيل في الردع المتبادل ، السياسة الدولية ، العدد ١٠١ تموز يوليو ١٩٩٠ .
٢٢. العقاد ، صلاح ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، السياسة الدولية ، العدد ٣٣ حزيران يونيو ١٩٧٣.
٢٣. العمد ، عدنان ، السياسة العراقية وأزمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية العدد ٤١ تموز يوليو ١٩٧٥.
٢٤. العمار ، منعم صاحي ، السياسة الخارجية العراقية وخيار استثمار التناقضات في السياسات الخليجية هل من جدوى ، دراسات استراتيجية

العدد ٥ جامعة بغداد ١٩٩٨.
٢٥. غالي ، بطرس بطرس ، القضايا السبع لما بعد حرب الخليج ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ نيسان إبريل ١٩٩١ .
٢٦. فرانك ، أندريه غوندر ، التناقضات الجيوبوليتيكية والاقتصادية الدولية في حرب الخليج ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٣٨ ، تشرين أول أكتوبر ١٩٩١ .
٢٧. فضة ، محمد إبراهيم ، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية السياسة الدولية السياسة الدولية ، العدد ٧٤ تشرين أول أكتوبر ١٩٨٣.
٢٨. الكبيسي ، طراد ، دور الكيان الصهيوني في العدوان ، آفاق عربية عدد ٢ السنة السابعة عشر ، شباط فبراير ١٩٩٢ .
٢٩. الكبيسي ، طراد ، ٢٤ عاماً من التحدي والانتصار آفاق عربية عدد ٧ السنة السابعة عشرة تموز ١٩٩٢.
٣٠. محمد ، عبد الله يوسف سهر ، السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٨ ، تشرين أول أكتوبر ١٩٩٩ .
٣١. محمود ، أحمد إبراهيم ، سياسات التعامل الإسرائيلي مع الأزمة ، السياسة الدولية ، العدد ١٠١ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٠ .
٣٢. المختار ، صلاح ، الثورة واستراتيجية الرد الشامل على روح الهزيمة ، آفاق عربية العدد ٧ ، السنة السابعة عشرة تموز يوليو ١٩٩٢ .
٣٣. مخيمر ، أسامة ، علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية ، السياسة الدويلة ، العدد ١٣٥ ، كانون الثاني يناير ١٩٩٩ .
٣٤. المداح ، محمد علي ، مأزق الموقف الفلسطيني ، السياسة الدولية العدد ١٠١ ، تشرين أول اكتوبر ١٩٩٠ .
٣٥. مصطفى ، أحمد عبد الرحيم ، الأكراد والوحدة الوطنية في العراق ، السياسة الدولية ، العدد ٢٣ ، كانون ثاني يناير ١٩٧١.
٣٦. الملاح ، قدامه عبد الله ، البرنامج النووي العراقي هذه الضجة الكبرى علام ؟ ، آفاق عربية ، العدد ٥ ، السنة الخامسة عشرة آيار يوليو ١٩٩٠.
٣٧. الموسوي ، محسن ، تحذيرات صدام حسين ردع المشروع الصهيوني ، آفاق عربية العدد ٥ ، السنة الخامسة عشر آيار يوليو ١٩٩٠ .
٣٨. النعيمي ، حميد حجول ، العراق وتكنولوجيا الفضاء ، آفاق عربية العدد ٥ السنة الخامسة عشرة آيار يوليو ١٩٩٠ .
٣٩. نوري ، قيس محمد ، إسرائيل وحرب الخليج أبعاد التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي ، آفاق عربية العدد ٢ ، السنة السابعة عشر شباط فبراير ١٩٩٢.
٤٠. هلال ، علي الدين وبهجت قرني ، تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي ، مسح للأدبيات وإطار مقترح ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٤٠ نيسان إبريل ١٩٩٢ .
٤١. الياسين ، ضاري رشيد ، البيئة الإقليمية للعراق رؤية علمية ، دراسات استراتيجية ، العدد ٥ ، جامعة بغداد ١٩٩٨ .

ج - مقابلات

١. سعدون حمادي ، رئيس المجلس الوطني العراقي ، وزير خارجية سابق بغداد ١٩٩٨/١/١٩ .
٢. عزام الأحمد ، السفير الفلسطيني في بغداد ، وزير الأشغال العامة في السلطة الفلسطينية ، رام الله ٢٠٠٠/٩/١٨ .

ح - صحف ومجلات

١	الأهرام	القاهرة	العدد	٣٣٤٨٧	١٩٧٨/٨/١٧
٢	الأيام	رام الله	العدد	١٥٥٢	٢٠٠٠/٤/١٧
٣	بيروت	بيروت	العدد	٤٩٤	١٩٧٥/٩/١٨
٤	الثورة	بغداد	العدد	١٥٩٤	١٩٧٣/١٠/٢٣
٥	الثورة	بغداد	العدد	٢١٣١	١٩٧٥/٧/٢١
٦	الثورة	بغداد	العدد	٢١٥٠	١٩٧٥/٨/١٢
٧	الثورة	بغداد	العدد	٢١٥٦	١٩٧٥/٨/١٨
٨	الثورة	بغداد	العدد	٢٢٥٤	١٩٧٥/١٢/١١
٩	الثورة	بغداد	العدد	٢٢٥٩	١٩٧٥/١٢/١٨
١٠	الثورة	بغداد	العدد	٢٢٨٧	١٩٧٦/١/٢١
١١	الثورة	بغداد	العدد	٣٠٧٥	١٩٧٨/٨/١
١٢	الثورة	بغداد	العدد	٣٠٧٩	١٩٧٨/٨/٦
١٣	الثورة	بغداد	العدد	٣٠٨٥	١٩٧٨/٨/١٣
١٤	الثورة	بغداد	العدد	٣٢٨٠	١٩٧٩/٣/٣٠
١٥	الثورة	بغداد	العدد	٣٢٩٠	١٩٧٩/٤/٩
١٦	الثورة	بغداد	العدد	٣٦٧٤	١٩٨٠/٥/١٦
١٧	الثورة	بغداد	العدد	٣٦٤٤	١٩٨٠/٦/١٦
١٨	الثورة	بغداد	العدد	٤٤٧٠	١٩٨٢/٨/١٣
١٩	الثورة	بغداد	العدد	٤٤٨٠	١٩٨٢/٨/٢٣
٢٠	الثورة	بغداد	العدد	٤٩٧٢	١٩٨٣/١١/٢٨
٢١	الثورة	بغداد	العدد	٥٤٤٩	١٩٨٥/٤/٨
٢٢	السياسة	الكويت	العدد	٢٠٨١	١٩٧٤/٤/١١
٢٣	السياسة	الكويت	العدد	٣٧٢٠	١٩٧٨/١١/٧
٢٤	السياسة	الكويت	العدد	٤٢٥٥	١٩٨٠/٥/٤
٢٥	السياسة	الكويت	العدد	٤٢٥٦	١٩٨٠/٥/٥

٢٦	الشرق	بيروت	العدد	٨٠١٣	١٩٧٥/٢/٢٥
٢٧	السفير	بيروت	العدد	٢١٥٩	١٩٨٠/٤/٢٥
٢٨	القادسية	بغداد	العدد	٤١١٧	١٩٩٣/٢/١١
٢٩	القبس	الكويت	العدد	٢٨٦٣	١٩٨٠/٦/١٦
٣٠	القبس	الكويت	العدد	٢٨٢٣	١٩٨٠/٥/٦
٣١	النهار	بيروت	العدد	١٣٦١٧	١٩٧٨/٨/٤
٣٢	النهار	بيروت	العدد	١٣٦٢٢	١٩٧٨/٨/٩
٣٣	النهار العربي والدولي	باريس	العدد	٦٣	١٩٧٨/٧/١٥
٣٤	الوطن	الكويت	العدد	١٤١٣	١٩٧٨/٧/٦
٣٥	وعي العمال	بغداد	العدد	٥٧٥	١٩٨٠/٧/١٩
٣٦	وكالة الأنباء العراقية				١٩٧٨/٧/١٦
٣٧	وكالة الأنباء العراقية				١٩٧٨/٨/٤
٣٨	وكالة الأنباء العراقية				١٩٧٨/٨/٢٥
٣٩	وكالة الأنباء العراقية				١٩٧٨/٨/٥
٤٠	وكالة الأنباء العراقية				١٩٧٩/١١/٩
٤١	وكالة الأنباء العراقية				١٩٧٨/٨/٢٠
٤٢	وكالة الأنباء العراقية				١٩٨٠/٦/٤
٤٤	وكالة الأنباء الفلسطينية				١٩٧٨/٦/١٥

خ- الانترنت

شبكة اعلام العراق

http://www.nisciraq.net/iraqinfol/gin too1 htm

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

ماذا يريد العراق

منظمة التحرير الفلسطينية
جيش التحرير الفلسطيني
رئاسة هيئة الاركان

العراق .. ماذا يريد ؟

ايها الاخوة ضباط وصف ضباط
وجنود جيش التحرير الفلسطيني

قامت الحكومة العراقية مؤخرا بابلاغ جامعة الدول العربية انها قررت تعليق دفع نفقات الاقامة التي تدفعها لجيش التحرير الفلسطيني (قوات القادسية) .

فماذا تريد الحكومة العراقية من وراء هذا القرار ؟

لكي تكون اجابتنا على هذا التساؤل متكاملة ، فانه لا بد لنا من عرض بعض الوقائع حول موقف الحكومة العراقية من جيش التحرير الفلسطيني خلال الفترة الماضية بشكل خاص ، وحول موقفها من النضال الفلسطيني بشكل عام .

اما حول الشق الاول ، فاننا نورد الوقائع التالية :

اولا – يذكر ضباط وصف ضباط وجنود جيش التحرير الفلسطيني ، تلك الظروف القاسية ، التي مر بها هذا الجيش في الفترة السابقة على حرب تشرين التحريرية وبالتحديد في مطلع عام ١٩٧٢ حين تعرضت مواقعنا لغارات العدو الصهيوني الانتقامية ، وفقدنا من جراء تلك الغارات العديد من رجالنا الابطال ، كما جرح العديد من هؤلاء الرجال ، دون ان تكون لدى قواتنا اية وسائل للدفاع الجوي . ويذكرون ايضا الحياة القاسية التي اضطروا لان يعيشوها في مواقعهم ، منتشرين طوال النهار ، مجردين من امكانية الدفاع عن النفس في مواجهة تلك الغارات .

– ٤ –

في تلك الظروف القاسية ، توجه رئيس اركان جيش التحرير الفلسطيني الى بغداد ، بطلب بسيط وهو تامين عدد من المدافع المضادة للطائرات لقوات القادسية وهي مدافع متوفرة في مستودعات الجيش العراقي ، ولكن جواب المسؤولين العراقيين كان الرفض المطلق ، بدعوى ان رئاسة اركان جيش التحرير لا تخضع خضوعا مطلقا لاوامر السيد ياسر عرفات القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

ولكن ، هل كانت تلك الحجة صادقة ؟

انها لم تكن سوى ذريعة واهية ، بدليل ما حدث عند زيارة رئيس الاركان الثانية لبغداد .

وهذا هو موضوع الواقعة الثانية .

– ٥ –

ثانيا – يذكر فيما يلي وصف لبعض وجوه جيش التحرير الفلسطيني وقائمة بقوته تشرين التحريرية ، والدور القتالي الشرف الذي قام به هذا الجيش في تلك الحرب ، والذي كان يمكن ان تكون وقائعه أكثر بكثير لولا ما كان يعانيه هذا الجيش من قصور في وسائل النقل ، وأجهزة الاتصال اللاسلكي ، وبعض أنواع الأسلحة المتطورة . وكانت هذه الأزمة بارزة بشكل خاص بالنسبة لقوات القادسية .

وفي محاولة لتلافي هذا القصور ، توجه رئيس أركان الجيش مرة ثانية الى بغداد بتاريخ ٢٤–٤–٧٤ يطلب مساعدتها في تأمين هذه التجهيزات . وكان موقف حكام بغداد من خلال السيد علي غنام عو الرفض

مرة أخرى ، ولكن في هذه المرة بطريقة ثانية ، وهي ان رئاسة أركان هذا الجيش تلتزم بموقف الجبهة الشعبية وموقف السيد ياسر عرفات ، وانهم مستعدون لتقديم كل ما يطلبه الجيش اذا التزمت رئاسة أركانه بالموقف العراقي التزاما تاما !! وكان جواب رئيس الأركان ان جيش التحرير الفلسطيني هو الجيش الوطني لشعب فلسطين ، وان الجيش ملتزم بما تقرره المؤسسات الوطنية الفلسطينية ، ملتزم بما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية .

وواضح من المقارنة بين الموقفين ، ان المسؤولين العراقيين ، لم يكن في نيتهم ان يقدموا شيئا من احتياجات قوات القادسية ، عدا نفقات الاقامة التي يدفعونها لهذه القوات ، والتي هي مبالغ بسيطة

للغاية ، في حدود ٣٠ الف دينار ، هي مربون محاولة دس انفهم في شؤون جيش التحرير الفلسطيني ، هذا الجيش الذي كان له الى جانب الجيشين المربيين المصري والسوري شرف خوض حرب تشرين المجيدة ، هذه الحرب التي جعلت عائدات العراق النفطية تتضاعف عدة مرات عما كانت عليه قبلا ، ومع ذلك يبخل المسؤولون العراقيون بالمساهمة في تطوير هذا الجيش اللتي ساهم في رفع عائدات النفط بدمائه بجزء طفيف جدا من عائدات هذا النفط. ويختلقون الاعذار لتبرير هذا الموقف ، فمرة هم مع السيد ياسر عرفات ومرة هم ضده ، مرة هم يؤكدون اننا لا نلتزم بتعليمات القيادة السياسية ، ويتخذون من ذلك ذريعة ، ومرة يقولون اننا نلتزم ،

ويتخذون من ذلك ذريعة ايضا . ومن خلال الذريعتين ، يريدون امرا محددا ، هو شراء ولاء هذا الجيش لهم .. ونحن كجيش وطني لشعب فلسطين نرفض ان يباع هذا الجيش وان يشترى ، حتى ولو مشينا تحت التهديد الدائم للغارات الجوية الصهيونية دون مقومات ارضية ، وحتى لو بقي مستوى تجهيزنا وتسليحنا اقل من المستوى الذي ينبغي ان يكون عليه .

ان هذا النطق اللاواعي في التهرب من القيام بالواجب وتحمل المسؤولية لم يربط بسلوك المسؤولين العراقيين تجاه جيش التحرير الفلسطيني فقط ، وانما ارتبط بجملة سلوكهم تجاه العمل النضالي الفلسطيني .

كما ان المجاملات التي بذلت من قبل

المسؤولين العراقيين لتخريب جيش التحرير والتي كان منها محاولة السيد ممدوح نصيرات (ابو نهار) رشوة رئيس اركان هذا الجيش ، لم تكن محاولات التخريب الوحيدة في الساحة الفلسطينية ، وانما كانت جزءا من محاولة شاملة للتخريب .

ولنستعرض بعض هذه الوقائع :

اولا — قبل احداث ايلول في الاردن ، وخاصة منذ حوادث حزيران ١٩٦٧ ، لعب حكام العراق دورا اساسيا في التحريض لتفجير الصدام في الاردن . وقد تاكد في حزيران ١٩٧٠ ، انهم كانوا يحرضون بعض منظمات المقاومة على رفع الشعارات التي تسهم في تفجير الفتنة كشعار « اسقاط السلطة الاردنية » وشعار « لا سلطة الا سلطة المقاومة » ، بل ودفع الامور الى

مدى ابعد من ذلك ، وهو المحاولة الفعلية تحت تاثير حكام العراق للسيطرة على السلطة في الاردن . وكان ذلك سببا رئيسيا لتطور الوقائع في الاردن باتجاه الصدام الدامي الذي وقع في ايلول . وحين وقع الصدام تبخرت وعود النظام العراقي بالمساندة ، فاذا به يصدر الاوامر لقواته بعدم التدخل الى جانب المقاومة ، بل ويدعو الى سحبها من الاردن ، منهيا بذلك الجبهة الشرقية ، بعد ان مزق التحالف اطرافها . ولم يعدم النظام العراقي الخلاق المجرب لهذا المسلك الشاذ . فباستعراض مطالبه من الآخرين ان يعلنوه !! . وكان المبرر الذي طرحه ، هو انه اكتشف مؤامرة امبريالية لسحق الجيش العراقي اذا هو تدخل الى جانب المقاومة ، ومن

ثم .فانه لم يتدخل مغوثا على الامبرياليين مؤامرتهم !!

الا انه وهو يطرح هذا التبرير ردا على الاتهامات الصريحة التي وجهت اليه من قبل جماهيرنا لم يقل لماذا كان هم الدائمة من بغداد التي تحمل زورا اسم « صوت الثورة الفلسطينية — صوت منظمة التحرير الفلسطينية » هو تاجيج الفتنة ، وتكرار شعار « اسقاط النظام الاردني » بشكل مستمر ، واتباع اسلوب اعلامي مثير للنعرات الاقليمية الضيقة ، ولماذا استمرت هذه الاذاعة تحمل هذا الاسم زورا ، رغم البيانات العديدة الصريحة التي صدرت من منظمة التحرير الفلسطينية ابان احداث ايلول في الاردن وفي مناسبات عديدة بعدها ، مؤكدة ان هذه الاذاعة لا تنطق باسم منظمة

التحرير الفلسطينية . ولم يقل كيف يجوز له وهو المحرض على الفتنة ان يتفادى سحق جيشه بينما يجوز له ان يدفع الامور باتجاه تعريض المقاومة للتدمير ؟

ثانيا — منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٣ ، لم تتوقف الجهود الرامية الى اقناع العراق باعادة قواته الى الجبهة الشرقية ، وقد قامت العديد من الوفود الفلسطينية بالاتصال بالعراق بادلة مساعيها من اجل ذلك ، ولكن العراق ظل يرفض ارسال قواته الى الاقطار العربية السورى ، بغية تهيئة الظروف العربية والخروج من حالة اللاسلم واللاحرب بجهد دبلوماسي موحد ، وظلت حجته في ذلك ، هي ان قواته مشغولة في مهاوله على حدوده ، تارة مع الكويت الشقيق الذي يصر العراق

على حرمانه من الاستفادة من مياه شط العرب ، وثارة اخرى مع ايران ، وثالثة مع الاكراد في الشمال . لكن معدن هذه الحجة اتضح لجماهيرنا ، حين تبين ان كل هذه المعارك امكن تجميدها بقرار من الحكومة العراقية ابان حرب تشرين حين اصبح ابقاء الجيش العراقي بعيدا عن ساحة القتال مصرفا فوق طاقة السياسة العراقية في الاحجام عن القيام بالمهام القومية ، لتفتح الحكومة العراقية معاركها الجانبية من جديد بعد حرب تشرين كمبرر لسحب قواتها من الجبهة السورية في اصعب الظروف !!

ثالثا — ان مسارعة حكام العراق ابان حرب تشرين بارسال القوات العراقية ، بناء على الطلب السوري ، بعد نشوب

القتال ، لا يبرئهم من مسؤولية موقفهم السلبي قبل الحرب ، كما ان حجمهم في سحبها ، وهي انهم ارسلوا هذه القوات لمواصلة القتال حتى التحرير الشامل دون توقف ، ومن ثم قاموا بسحبها بعد وقف اطلاق النار ، هي حجة واهية ، كحجتهم يوم تخلوا عن المقاومة في الاردن عام ١٩٧٠ ولم يقوموا حتى بدور من يسهم في حقن الدم العربي مستفيدين من وجود قواتهم في الاردن للفصل بين القوات المتقاتلة . فالحرب ليست تظاهرة عسكرية مكشوفة تتم حين يصبح اتخاذ موقف سلبي مطلق امرا مستحيلا ، وانما هي اعداد واستعداد ، ومجابهة للحقائق بصدق . وليست مجابهة للحقائق بصدق ان يشترط حكام العراق لاستمرار بقاء القوات

العراقية في جبهة القتال استمرار القتال حتى التحرير الشامل الا اذا كانت هذه القوات قادرة على التحرير الكامل . والا اذا كانوا قد اعدوا قواتهم لتكون بمستوى متطلبات التحرير الشامل .

ولا شيء كان يحول بين القوات العراقية وبين متابعة القتال لتحقيق التحرير الشامل مدعومة بكل القوات العربية التي كانت متواجدة في الجبهة السورية لو ان الجيش العراقي كان قادرا على ذلك ، ولو ان القيادة العراقية كانت واثقة من ذلك الا ان مسؤولية العراق في التحرير وهو صاحب الامكانات المادية الكبيرة لا تختلف من الوجهة المبدئية من مسؤولية مصر وسوريا ومنظمة التحرير ليختار لنفسه دور المساند الذي يتصرف

على هواه ويترك المسؤولية على مصر وسوريا ومنظمة التحرير في تحرير فلسطين .. ثم ان وقف اطلاق النار على الجبهة السورية على اساس القرار رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ ، لم يتم قبل ان تقرر الدول العربية والعراقيين الذين فوضوا الدفاع العربي السوري بالاتفاق الوقف الذي يراه مناسبا برفض القرار او قبوله على ان يصبح في اعتباره عدم تعويض القوات العراقية للدمار . وكان هذا الشرط يعني بصراحة انهم يؤثرون القبول بوقف اطلاق النار . وما ان اعلن عن قبول القرار حتى سحبوا قواتهم ، في احرج الظروف ورفضوا كل الجهود العربية التي بذلت لاقناعهم للعدول عن هذا القرار بما في ذلك الجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

الفلسطينية ، وراحوا داخل العراق يسوقون سلسلة من المزاعم المختلقة لتبرير هذا الموقف ، كالادعاء بان الطائرات والدبابات العراقية كانت تتعرض للنيران السورية اثناء القتال ، مستهدفين زرع الافليمية الضيقة ، لتبرير سياستهم الانعزالية .

ان مقاتلي جيشنا ، هم خير من يعرفون الحقيقة حول هذه المزاعم ، وخير من يعرفون الحقيقة حول الادعاء بان استعدادهم للقتال مرتبط بمواصلة المعركة دون توقف حتى يتم التحرير الشامل . ان مقاتلي جيشنا يستطيعون الان ان يحمنوا تماما بانهم اليوم الذي تدخل فيه القوات السورية المصرية الفلسطينية القدس محررة لها فان حكام بغداد لن يدعوا الفرصة تفوتهم للاشتراك في رفع

العلم العربي هناك ، ولكن بشرط ان تكون الطريق امامهم معبدة للاشتراك في مهرجان النصر ، اما ان يدفعوا ثمن هذا النصر بالجهد والعرق والتضحيات والدم وان يتحملوا المسؤوليتهم كاملة في معركة التحرير ، وان يسلموا بان اشتراك الجيش العراقي المسلح في النضال والاستعداد لاية حرب ، واسهامه الجدي فيها من شانه ان يعمق امكانات النصر فيها ، فهذا كله لا يدخل في حساباتهم .

رابعا — وبعد حرب تشرين ، وبعد سحب القوات العراقية من جبهة المواجهة وجدت المحاولة لاقناع العراق بالعودة الى جبهة المواجهة ، ولكن المسؤولين العراقيين رفضوا ذلك ، وحجتهم حرب الشمال مع الاكراد ، والتوتر على الحدود مع ايران ،

وعدم قدرتهم على ارسال قواتهم الى جبهة المواجهة قبل اتمام برنامج تحديث الجيش العراقي . هذا البرنامج الذي يقولون انه يحتاج الى سنوات عديدة (حتى عام ١٩٨٥) .

وحين عقد حكام العراق اتفاقهم مع ايران الذي تنازلوا بموجبه عن اراض عربية تبلغ ثلاثة امثال مساحة فلسطين في عربستان ، وحين اندلعت حرب الشمال ، وتوقع الناس خطوة عراقية للتواجد في الجبهة الشرقية ، عمد حكام العراق الى افتعال ازمة المياه مع القطر العربي السوري ، وراحوا يشنون عليه حملة دعائية واسعة ، حاقدة لقطع الطريق على مطالبتهم بتقديم جهد ايجابي لمعركة التحرير .

خامسا — وكما حاول النظام العراقي ، اشغال القطر العربي السوري عن معركته الرئيسية ضد العدو الصهيوني ، والعراقه في معارك ثانوية ، فقد حاول اشغال المقاومة الفلسطينية في صدام داخلي ، ويدل منذ حرب تشرين حتى الان اموال طائلة لهذا الغرض ، محاولا شق المقاومة الى جبهة تطلق على نفسها اسم جبهة الرفض ، وتطلق على الطرف الاخر اسم جبهة القبول ، وشق كل تنظيم من داخله ، وخاصة محاولة تمزيق حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح " ، وتمويل عمليات ارهابية منوعة بغية الايحاء للمقاومة كمعادة لاخلاقيات الثورة البريطانية وعملية مطار اورلي ، وتشكيل عصابات

للتخريب في سوريا ولبنان والكويت ومصر وربما في سواها من الاقطار العربية كالعصابة التي تطلق على نفسها اسم المنظمة الشيوعية العربية ، والشروع في عمليات الاغتيال السياسي كمحاولة اغتيال السيد احمد المزاوي عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، وكذلك محاولة اذكاء نيران الفتنة في لبنان بدلا من تداويق واخماد هذه النيران ، لتكرار المأساة التي تعرضت لها المقاومة في الاردن ، والتي كان لمسلك النظام العراقي التخريبي دور اساسي فيها .

وفي ظل هذه السياسة ، كان يمكن لجيش التحرير الفلسطيني ان يحظى برضى النظام العراقي وان يستقبل مساعداته المالية والعسكرية الكبيرة لو انه

قبل ان يتمرد على القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وان يسهم في شق الساحة الفلسطينية ، وان يتحول من كونه الجيش الوطني لشعب فلسطين الى جيش مرتزق يمارس التخريب ضد هذا القطر العربي او ذاك ، ضد هذه المنظمة الفدائية او تلك .

لكن جيش التحرير الفلسطيني ، الذي سيظل يمثل شعبنا الفلسطيني خير تمثيل ، ويصون شرف رسالته المسكوبة من اي عيب ، لن يكون الا جيش شعب فلسطين ، جيش منظمة التحرير الفلسطينية .

ان جيشنا لم يخضع في اي وقت مضى ، ولن يخضع الان ، ولا في المستقبل للابتزاز ، تماما مثلما لم يخضع للاغراء .

ان جيش التحرير الفلسطيني الذي

بشكل رمزا للوحدة الوطنية ، لن يقبل بضغوط المسؤولين العراقيين الرامية الى دفعه لطعن الوحدة الوطنية الفلسطينية .

هذه هي اجابتنا على ما يريده حكام العراق من قرارهم بتعليق نفقات الادامة وحجبها عن قوات القادسية .

ان كل هذه النفقات لا تعادل قطرة دم واحدة قدمها جندي من قوات القادسية في معارك الشرف والبطولة ليستغل حكام العراق جانبا من مردودها يتمثل في ارتفاع عائداتهم من النفط لمحاولة تركيع هذا الجندي لمخططاتهم .

وستبقى قوات القادسية .. وسيبقى جيش التحرير الفلسطيني .. وستنتصر

ارادة شعبنا .. ولن يستطيع أحد هدم اركان منظمة التحرير الفلسطينية .

سادسا — ان النظام العراقي ، وهو يمارس ضغوطه على جيش التحرير الفلسطيني للالتزام بما يسميها بسياسة العراق ، مثلما يدلسون داخل الساحة الفلسطينية محررا على اساس الالتزام بهذه السياسة ، يمارس في الحقيقة والواقع لعبة هي اكثر تعقيدا من مجرد الالتزام بسياسة العراق . اذ ان التدقيق في المواقف بين ما هو مطلوب من الملتزمين بسياسة العراق .. في الساحة الفلسطينية وبين سياسة العراق الفعلية توضح تناقضا فعليا .

فالعراق يريد من الملتزمين بسياسته في الساحة الفلسطينية ان يرفعوا شعارات

تمثل « عدم المصالحة مع النظام الاردني » و « مواصلة النضال لاسقاط النظام الاردني » و « ادانة السياسة المصرية » هذا من اتخاذ المواقف المعادية للقطر العربي السوري . لكن العراق في سياسته العربية، كان كما يذكر الجميع ، اول من فتح حدوده مع الاردن بعد اغلاقها عام ١٩٧١ اثر احداث جرش وعجلون ، وهو يقيم علاقات دبلوماسية عادية مع الاردن ، وقام العديد من المسؤولين العراقيين بزيارة الاردن ، مثلما قام بتقديم مساعدات مالية للاردن . وكذلك قام المسؤولون العراقيون بزيارات متعددة لمصر ، وقدموا مساعدات مالية لمصر . واعلن العراق رسميا انه مع تواجد قوات عربية في الجبهتين الاردنية والمصرية دون ان يضع شروطا لهذا التواجد ، مثلما

وضع شروطا لتواجد قواته هو في القطر العربي السوري بغية التهرب من التواجد. فكيف يمكن ان نفسر هذا التناقض بين سياسة النظام العراقي الفعلية تجاه الاردن ومصر وبين ضغوطه على منظمة التحرير الفلسطينية ، وفصائل المقاومة وجيش التحرير الفلسطيني لاتخاذ مواقف منشنجة تجاه الاردن ومصر .

اهي مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية ، المعنية بتعبئة شعبنا لتحرير وطنه ، ان تعادي هذا النظام العربي او ذاك ، وان تحاول اسقاط هذا النظام العربي او ذاك ، نزولا عند رغبة السياسة العراقية ، بينما السياسة العراقية تسلك مسلكا مختلفا كليا ، وتحصر اهتمامها في تفتيت وحدة قوى المجابهة العربية ،

ومحاولة عزل وتطويق القطر العربي السوري ؟

وما هي محصلة مثل هذه السياسة بالنتيجة ؟

اليست محاولة تفتيت التضامن العربي القومي ؟

اليست محاولة تمزيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ؟

اليست محاولة عزل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتطويقها بالاعداء ، وتعريض المقاومة الفلسطينية للتصفية ؟

ان جيش التحرير الفلسطيني لا يمكن ان يقبل بالمطبوع لمثل هذه السياسة ، سواء من اجل الثلاثين الف دينار عراقي

التي تدفع كنفقات لادامة قوات القادسية او مقابل عشرات او مئات او آلاف الملايين من الدنانير العراقية .. لان وحدة شعبنا الوطنية ، وان وحدة معركتنا العربية من اجل التحرير ، هي فوق كل حسابات الضغط والاغراء ومحاولات الرشوة .

ايها الاخوة ضباط وصف ضباط وجنود جيش التحرير الفلسطيني

من الواضح اذن ، ان ما يريده حكام العراق من قرارهم بتعليق دفع نفقات الادامة لقوات القادسية ، انما هو اخضاع جيش التحرير الفلسطيني لسياستهم التي ترمي الى هدم اركان منظمة التحرير الفلسطينية ، وتمزيق وحدة شعبنا

وتطويق ثورة شعبنا الفلسطيني بالاعداء ،
لتعريضه الى حملة تصفية .

ونحن ما كنا يوما سوى سياج يحمي منظمة التحرير الفلسطينية، ويصون وحدة شعبنا الوطنية ، ويعزز التضامن العربي القومي في مجابهة العدو الصهيوني .

لذا يستطيع المسؤولون العراقيون أن يطمئنوا تماما الى ان ضغطهم علينا سيفشل ، وان يدهم التي تحاول ان تمتد للعبث بهذا الجيش، وبولائه لمنظمة التحرير ولشعب فلسطين العربي ، لن تنال مبتغاها .

رئاسة هيئة الاركان

- ٣٠ -

القيادة القومية
مكتب الامانة العامة

الرقم / ١١٥٠/٤

التاريخ ٢٨/ ٥ / ١٩٨٠

"عاجل جداً"

الى / كافة مكاتب القيادة القومية
مكتب امانة سر القطر العراقي

تحية رفاقية :

طيا " نشرة حول العلاقة مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .

راجين التفضل بالاطلاع وتعميمها على منظماتكم الحزبية داخل وخارج القطر بالسرعة الممكنة ... مع التقدير

ودمتم للنضال

الرفيق
خضر عبد العزيز حسين
مدير مكتب الامانة العامة

تحريك لازم
اطلاع لرفاقنا اعضاء المكتب
عادل
٢/٤

حـــول الـــعلاقـــــة

مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير

فلســـــــطين

حـــول العلاقـــــــة
مع الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ايها الرفـــــاق

تم مؤخرا اغلاق مكتب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بغـــداد، وابعاد عدد من العاملين فيه اضافة الى عدد من كوادر الجبهـــة، من العراق • وكانت القيادة قد اغلقت قبل ذلك بفترة مكتب الجبهـــة الديمقراطية وابعدت العاملين فيه من القطـــر •

وقد جاء هذان الاجراءان ، بعد ان استنفذت هيئة مكتب فلسطين والكفاح المسلح في القيادة القومية ، كافة الجهود والوسائل لارساء أسس موضوعية للعلاقة بين الحزب وبين هاتين الجبهتين ، وفق النهـــج المبدئي الذي اختطه الحزب ، وحافظ عليه ، في تعامله مع القـــوى الاخـــرى •

وبسبب الاهمية التي يوليها الحزب للقضية الفلسطينية ، وايمانا منـــه بضرورة اسناد ودعم كل من يعمل السلاح في وجه العدو الصهيونـــي المغتصب ، فتح الحزب صدره واسعا لمختلف فصائل المقاومة الفلسطينيـــة فأقام لها مكاتب في بغداد ووفر لها كل التسهيلات التي تمكنها من عملها ، وقدم لها السلاح والمال • كما حرص على اقامة علاقات رفاقية معها يحكمهـــا

الاحترام المتبادل ويكون شعارها الاخلاص للقضية الفلسطينية • غير أن بعض المنظمات الفلسطينية ، وبخاصة الجبهة الديمقراطية ، لم تحترم هذه العلاقات ، كما لم تثبت اخلاصها للقضية الفلسطينية منذ وقت مبكر • فكانت من اولى المنظمات التي نظّمت للتسوية وطرحت شعارات مشبوهة ، متسترة بمواقف يسارية متطرفة • كما دأبت على الاساءة للحزب والثورة بمناسبة وبدون مناسبة ، وسلكت سلوكا انتهازيا رخيصا ، مما ادى بالحزب الى وقف المساعدات عنها وقطع العلاقة بها منذ سنة ١٩٧٥ ، وان ظل مكتبها في بغداد يمارس اعماله بشكل اعتيادي •

وفي الفترة الاخيرة اخذ مكتب الجبهة الديمقراطية في بغداد يقوم بأعمال ليست من مهامه وتتناقض مع الغرض الذي افتتح من اجله ، ولا تخدم القضية الفلسطينية بشيء • لقد اصبح مكتب الديمقراطية عبارة عن وكر للتجسس ونقل الاخبار عن القطر الى السفارات الاجنبية التي تربط الجبهة الديمقراطية بحكوماتها علاقات معينة ، ولا سيما السفارة السوفيتية وسفارات بعض الدول الاشتراكية الاخرى • كما اصبح معدلة للشيوعيين العراقيين ومنبرا لاخبارهم واكاذيبهم •

اضافة الى ذلك ، فأن الجبهة صعّدت في الفترة الاخيرة من تدخلها وتحرشاتها ضد الحزب والثورة بشكل رخيص ، وقادت في كثير

من الساحات التي تتواجد عليها الحملات التشهيرية المسعورة ضد القطر وثورته .

لقد لُمِّح مسؤول مكتبهم عدة مرات الى ضرورة الاقلاع عن هذه الممارسات الضارة ، والتقيد بالاعمال التي تخدم القضية الفلسطينية ولكن دون جدوى . مما اضطرنا الى اغلاق مكتبهم وابعاده عن القطر .

اما الجبهة الشعبية ، فقد حظيت منذ انبثاق ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز باهتمام خاص ومساندة كبيرة من الحزب والثورة ، بسبب موقفها المعلن من قضية فلسطين ورفضها لكافة التسويات ومطالبتها بتحرير كامل التراب الفلسطيني .

غير ان خلفية الجبهة الشعبية الفكرية ، المستندة الى حركة القوميين العرب ، والتي حملت منذ تأسيسها عقدة البحث ، تحكمت في تصرفات الجبهة فجعلتها تسعى باستمرار لاتخاذ مواقف متعارضة وعدائية مع مواقف الحزب والثورة ، لمجرد التميّز واثبات الذات . وقد اندفعت الجبهة بسبب هذه الخلفية الى اقامة علاقات مصلحية مع النظام الليبي ، ظنا منها انها قادرة على احتواء هذا النظام وتسخيره لخدمة اهدافها وافكارها ، متغاضية عن كل الاساءات التي يلحقها

بمسيرة النضال العربي ، وعن الاهانات التي يوجهها للشعب العربي الفلسطيني ولقادة فصائل المقاومة ، ومن بينهم قيادة الجبهة الشعبية واميتها العام • وقد استدعى نظام القذافي ، من خلال تقديم بعض المساعدات للجبهة وشراء ذمم بعض قادتها ، ان يبتزها ويسخرها لخدمة اغراضه التخريبية الشريرة •

ومع تعميق علاقتها بالنظام الليبي ، بدأت الجبهة تتنكر لرعاية الحزب ودعمه لها ، واخذت تقوم بممارسات تدلل على عدم الصدق في احترام العلاقة ، وعدم الالتزام بشروط التحالف ، رغم العلاقة الايجابية التي ظلت تربطها بها وبخاصة في اطار جبهة الرفض ، ورغم ان الحزب والثورة كانا المصدر الوحيد لدعمها وتمويلها لفترة طويلة •

كما انها ، وبسبب من عقدها الذاتية ، سواء الموروثة من حركة القوميين العرب ، او تلك التي نجمت عن حالة الانشطارات الحديدة التي اصابتها فيما بعد ، اصيبت بحالة من عدم الاتزان والتذبذب الفكري • وقد دفع بها ذلك الى تبني الفكر الماركسي — الليبيلي مع محاولة الابقاء على مايميزها عن الحركات الماركسية الاخرى في الساحة الفلسطينية والعربية ، عبر مناداتها بتحرير كامل الارض الفلسطينية ،

ورفضها لشعار الوحدة العربية • متوهمة بذلك انها ستكون البديل المقبول فلسطينيا وعربيا للحزب الشيوعي الفلسطيني وللحركات الماركسية والاحزاب الشيوعية العربية •

ولتحقيق هذا الوهم اخذت تتقرب من الاتحاد السوفيتي بشكل انتهازي رخيص، كما اخذت تصعد من معاداتها للحزب بتبني الشيوعيين العراقيين ، واقامة اوثق العلاقات مع النظامين السوري والليبي ، واطلاق التصريحات الحاقدة عبر اعلامها العام ضد الثورة ومواقفها • وكان لابد لهذا التوجه وتلك التحالفات من التأثير على موقف الجبهة من القضية الفلسطينية ، فقد ظهر في مكتبها السياسي تيار يدعو الى الموافقة على قيام الدولة الفلسطينية انسجاما مع تحالفاتها الفكرية ومع مواقف حلفائها الجدد • وانعكست هذه المواقف على تصرفات مكتبها في بغداد فأخذ يقوم بالادوار التي كان مكتب الديمقراطية يقوم بها ، اذ اصبح هو الاخر وكرا للتجسس على الثوار ونقل الاخبار التي يحصل عليها عبر اعضاء تنظيمهم الى السفارات المختلفة والى بيروت عبر جهاز للاتصال اللاسلكي زودهم الحزب به •

وكما فعلنا مع الديمقراطية ، فأننا نبهنا مدير مكتب الجبهة في بغداد الى خطورة الممارسات التي يقوم بها ، وطرح الموضوع في اجتماع موسع يمثل مكتبهم السياسي برئاسة نائب امينهم العام ابو علي مصطفى

وبحضور مدير مكتبهم في بغداد • ومع ذلك لم يغيروا من نهجهم ولم يتراجعوا عن ممارستهم ، بل صعدوا من هجومهم لدرجة أن امينهم العام لم يتورع عن القول بشكل انتهازي رخيص في ليبيا اثناء انعقاد ما يسمى بمؤتمر جبهة الصمود والتصدي ، بأن موقفنا : يمثل " منهجا رجعيا وبعيدا لم يعد ممكنا التعايش والتلاقي معه " وازاء ذلك كان لابد من ايقافهم عند حدهم ، فتم اغلاق مكتبهم واخراج العاملين فيه اضافة الى عدد من العناصر السيئة والحاقدة منهم ، من القطر • وقد وجدت في المكتب كميات كبيرة من الاسلحة والمتفجرات والتيزاب وغير ذلك من ادوات الاجرام التي يستخدمها حزب الدعوة الضليل •

ايها الرفاق :

ان القضية الفلسطينية هي قضية الامة ، وخير من يدافع عن قضايا الأمة هم ابناؤها المخلصون المناضلون الذين يؤمنون بوحدة قوية موحدة عزيزة كريمة ، وهؤلاء هم البعثيون • ولقد كانت قضية فلسطين المحور الاساس في نضال كل البعثيين عبر مراحل نضالهم الطويلة ، وتحرير فلسطين هدف الحزب وثورته الأسمى ، وانكم في كل عمل تقومون به من اى موقع وفي مختلف الميادين ، انما تهيئون الفرصة لتحرير فلسطين • ولذلك

فاننا لا نقبل مزايدة من أحـــد ، ولا تستطيع أيـــة جهـــــــــة

ان تتزيـــا باسم فلسطين •

لقد صبر الحزب طويـــلا " على هؤلاء الادعياء وملحقهـــــــم

دعمه واسناده المادى والمعنوى ، ولكنهم مع الاسف جعلوا من فلسطيـــــن

ومن قضية فلسطين مجالا " للمتجارة ، ووجدوا فيها فرصا " للبروز والوجاهـــة

وتحقيق المكاسب الفئوية الضيقـــة • ولذلك لم يجد معكـــا " التعامـــل

معهم وتمكينهم من تحقيق اغراضهم المريضـــة هذه ، غيـــر علاقتهـــــم

بالحزب وثورتـــه •

ودمتم للنضـــــــــال

القيادة القوميـــة

١٩٨٠/٥/٢٨

فلسطين العراق

((ورقة عمـــــل))

١ــ موجز بموقف العراق من القضية الفلسطينية :

يعتبر العراق القضية الفلسطينية ، قضية مركزية في النضال العربي ترتبط ارتباطا كليا وعلى اعمق مستوى بنضال الامـــة العربية في سبيل التحرير والوحدة وبناء الاشتراكية .

لقد كانت القضية الفلسطينية ، ومنذ تصاعد المطامـــح الصهيونية واقامة الكيان الصهيوني في جزء من الارض الفلسطينية في عام ١٩٤٨ القضية العربية الاولى التي دارت حولها ، وقامت بسببها اغلب السياسات والاحداث والمتغيرات في الوطن العربي .

وبعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل كامل الارض الفلسطينية ، واجزاء مهمة من اراضي القطرين المصري والسوري ، تضاعفت اهمية هذه المسألة في الحياة العربيـــة بكل اوجهها ، واتضح خطار الوجود الصهيوني وتحالفـــه مـــع الامبريالية على وجود الامة العربية ومستقبل نضالها التحـــرري والوحدوي والاشتراكي على نطاق واسع وبشكل لم يسبق لـــه مثيل . وقـــد استند موقف العراق المركزي من هذه المسألـــة على ان لشعب فلسطين العربي ، الحق في كل ارضـــــه المغتصبة وان النضال العربي ومنه النضال الفلسطينـــي ، يجب ان يستهدف تحرير كامل الارض العربية الفلسطينية ..... لذلك رفض العراق قرار مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) لانـــه يعترف للكيان الصهيوني بما احتله من ارض قبل عام ١٩٦٧ مـــع مكتسبات جديدة مضافة ، ولانه تجاهل قضية فلسطين ، اساسا ولم يشر اليها او الى الشعب العربـــي الفلسطيني كشعـــب طـــرد من ارضـــــه بالقـــوة ،

[illegible] الصهيوني وحول الاراضي التي احتلت بعد الخامس من حزيران / ١٩٦٧ ، كما اعتبر مشكلة الشعب العربي الفلسطيني مشكلة لاجئين فقط .

وتأسيسا على هذا الموقف ، فان العراق قد رفض بشكل مبدأى وصريح كل القرارات والمشاريع المبنية على هذا القرار والمشابهة له كورقة العمل الاميركية (مشروع روجرز) والنقاط الست التي اطلقها الملك حسين في نيويورك ، والمباحثات التي اجرتها الدول الكبرى ، بسبب تجاهل كل تلك المشاريع ، الشعب الفلسطيني باعتباره صاحب حق مشروع وثابت في هذه القضية ، ولانها اقتصرت على كيفية انسحاب القوات (الاسرائيلية) من الارض العربية التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ مقابل مطالبة الدول العربية تقديم تنازلات من شأنها تثبيت الكيان الصهيوني والاعتراف له بما احتله من ارض قبل عام ١٩٦٧ ، والتفريط بحقوق الشعب العربي الفلسطيني في ارضه وتصفية قضيته التي كانت كما ذكرنا ، محور النضال العربي في السنوات العديدة السابقة .

وقد طرح العراق رأيه هذا في كل ادوار القضية بشتى الطرق والوسائل ، فلقد طرحه على الدول العربية عن طريق الرسائل التي بعث بها السيد رئيس الجمهورية الى السادة ملوك ورؤساء الدول العربية ، وكذلك في البيانات التي اصدرتها القيادة السياسية والحكومة ، وعن طريق مشاركة الوفود في المؤتمرات العربية .

والعراق الذى يعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية في نضاله فان دوره في المعالجة لم يقتصر على رفض تلك المشاريع ، بل قدم

مشاريع ايجابية وذات طبيعة شاملة اكدت على تسخير امكانات وطاقات الامة العربية باتجاه التحرير والمطالبة بأن تتم المعالجة عن طريق الامة العربية والشعب الفلسطيني الذي يناضل من خلال منظماته الفدائية لتأمين حقوقه المشروعة في ارضه ووطنه فلسطين .

لقد بادر العراق عند قيام حرب تشرين الاول ١٩٧٣ الى زج امكاناته وادى واجباته القومية فيها سواء بمشاركته العسكرية الواسعة والسريعة ، او بضربه المصالح الاميركية والهولندية ، ومشاركته الفعالة في الحملة والتعبئة الشعبية الواسعة في الوطن العربي ، انطلاقا من التزامه القومي بمبدأ التحرر اساسا لحل القضية الفلسطينية .

وقد رفض العراق بعد الحرب ، القبول بقرار وقف اطلاق النار رفض قراري مجلس الامن (٣٣٨) و (٣٣٩) لانهما مبنيان على القرار (٢٤٢) الذي رفضه العراق بالاساس للاسباب سالفة الذكر ودعا الى خوض معركة طويلة الامد تستخدم فيها كل الاسلحة والطاقات العربية .

وقد رأى العراق تأسيسا على مواقفه تلك ان كل المشاريع التي طرحت بعد الحرب وقرارات مجلس الامن الدولي والدعوة الى مؤتمر جنيف وبمختلف تفسيراتها وشروطها تؤدي الى الاقرار بما يلي :-

١- الاعتراف بالكيان الصهيوني .
٢- الاعتراف بحدود آمنة للكيان الصهيوني .
٣- الدخول في مفاوضات مع العدو
٤- وبالتالي الصلح معه .

الامر الذى يرفضه العراق من حيث الاساس وانسجاما مع مواقفه برفض هدنة عام ١٩٤٨ والقرار ٢٤٢ ٠

٢ــ وجهة نظر العراق في معالجة القضية الفلسطينية :

ان دور العراق لم يقتصر على الرفض السلبي للمشاريع سالفة الذكر ، وانما حرص ، باستمرار ، على تقديم مشاريع ومقترحات ايجابية ومحددة باتجاه التحرير ، مع الاخذ بالاعتبار الظروف الموضوعية المحيطة بالقضية ٠٠ فقد طلب العراق في مؤتمر القمة الخامس في الرباط (١٩٦٩/١٢/٣٠) اعتبار القضية الفلسطينية مسؤولية عربية تتحمل الدول العربية جميعها مالها وما عليها وقدم في هذا المؤتمر ، مشروع تضمن تحديد هدف المعركة ، وان يكون الهدف هو تحرير الارض العربية ، واعتبار هدف ازالة آثار العدوان هدفا مرحليا في التعبئة العربي ، وتكليف القائد العام ، اعداد خطة كاملة لتحقيق هذا الهدف ، ونص المشروع ايضا على انشاء صندوق للمواجهة تحت اشراف هيئة يعينها مجلس الملوك والرؤساء العرب لتتولى الاشراف على اوجه انفاق اموال الصندوق لاعداد وحدات ٠٠٠ وتشكيلات واسلحة جديدة تتطلبها المعركة ، ولقد توخى العراق من مشروعه مساهمة كل الدول العربية في طلبات القائد العام وفق مدخولاتها وموارد ها ، الا انه حيد في المؤتمر عن المشروع العراقي مما دفع الوفد العراقي الى مقاطعة جلسات المؤتمر الختامية ٠

وفي اجتماع طرابلس الذى انعقد للفترة من ٢٠ ــ ٣٠ حزيران ١٩٧٠ ، والذى حضره سبعة من ملوك ورؤساء

يتبع ٥

الدول العربية ، ولرح العراق مبدأ قومية المعركة الذى أيدت ليبيا ، وقد جاءت قرارات هذا المؤتمر واضحة حيث أكد الهدف السياسي على : تدمير الكيان الصهيوني ، وتحرير جميع الاراضي العربية المغتصبة • والهدف الاستراتيجي العسكرى : تدمير قوات العدو بالعمل التعرضي المنسق بين مختلف الجبهات لتحقيق الهدف السياسي • ووضح المؤتمر أسس تنفيذ الهدف السياسي كتحديد حجم القوات والتزامات كل دولة فيه توفير الحجم المطلوب منها من القوات المسلحة ، وتحديد اسلوب القيادة •

ملاحظة :

(ان الدول التي اجتمعت في طرابلس هي : العراق ، ليبيا ، الاردن ، مصر ، سوريا ، السودان ، الجزائر) •

وبعد مؤتمر طرابلس تطورت الاحداث بسرعة فقد قبلت مصر بعد فترة قصيرة ورقة الحل الامريكية (مشروع روجرز) • وفي مجلس الدفاع العربي المشترك الذى انعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٧ ، قدم العراق مشروعا حدد فيه السبل الفعالة لمجابهة العدوان الصهيوني وارغام الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، على تغيير سياستها الراهنة في دعم العدو ومساندته والضغط على الدول المساندة لاسرائيل وبصورة خاصة الدول الغربية على تغيير مواقفها من العدوان الصهيوني ، وقد اعتبر المشروع العراقي ، ان الركون في المجابهة الى المنطق العسكرى التقليدى والاساليب العسكرية التقليدية فقط ، لن يوفر للامة العربية امكانات النصر الحاسم على العدو •• ولهذا أصرّ المشروع العراقي على استخدام كل

— يتبع ٦ —

الاسلحة العربية في المعركة وفي مقدمتها الجهد العسكري والسياسي وسلاح البترول • وقد رفع العراق في مشروعه بند تأميم المصالح البترولية والمصالح الاميركية الاخرى لكل دولة لا تستجيب الى الموقف المطلوب ضد العدو ووقف تصدير النفط اليها وسحب كل الارصدة العربية من البنوك الاميركية والدول الاخرى المتعاونة مع اسرائيل وكذلك تصفية القواعد العسكرية الاميركية وأية قاعدة تابعة لاية دولة تساند العدو الصهيوني سياسيا واقتصاديا ومن ثم توجيه المعركة العسكرية مع العدو الصهيوني على أساس وحدة القيادة ووحدة جيوش وساحات المعركة ووضع الخطط اللازمة لذلك ، كما طالب المشروع بضمان حرية العمل الفدائي على الارض العربية المحتلة وتقديم كل متطلبات الدعم اللازم له من أجل تأدية مهامه النضالية •

ان هذا المشروع لم يقره مجلس الدفاع العربي المشترك وأحيل الى لجان لدراسته وخاصة ما يتعلق باستعمال النفط سلاحا في المعركة ولم يتخذ أي اجراء بشأنه الى أن اندلعت حرب تشرين ١٩٧٣ فاذا بالنفط يبرز كسلاح حاسم في المعركة كما كان له دور كبير في ابراز الموقف العربي وتغيير مواقف الدول التي كانت تناصر العدوان الصهيوني الى مواقف أقل انحيازا للكيان الصهيوني وأكثر تفهما من الناحية النسبية للحق العربي •

مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر :

ولما انعقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦ ، امتنع العراق عن المشاركة فيه

يتبع ٧ لدلفا

منطلقا من تقدير أن المؤتمر والاجواء التي ينعقد فيها قد يتخذان ذريعة للموافقة على قرارات مواقف يرفضها العراق من حيث المبدأ وذات طبيعة استسلامية في النهاية • ورغم عدم حضورنا ذلك المؤتمر ، فقد التزمنا بكل ما لا يتعارض مع الجانب الهدأى من نظرتنا الى الصراع العربي الصهيوني •

مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط :

ساهم العراق في مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (من ٢٦-٣٠ تشرين الاول ١٩٧٥) الا انه تحفظ على ما يلي :

١- موضوع الاهداف المرحلية للامة العربية التي أقرها مؤتمر الجزائر •

٢- الاسس التي يقوم عليها الحل السلمي •

٣- فيما يتعلق بالتسوية بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية •

ولقد أوضح العراق في المؤتمر ، اسباب تحفظه على تلك القرارات بأعتبار ان الهدف المركزي للامة العربية هو تحرير الاراضي العربية المغتصبة ومنها كل الاراضي الفلسطينية ولذلك فان العراق يتحفظ على أي قرار لا يؤدي بالنتيجة الى تحقيق هذا الهدف •

أما بالنسبة للبنود المتعلقة بالعلاقة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد أوضح العراق ان تلك البنود جيدة الا أن موافقة العراق ستكون ضمن ظهرها وهو أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

— يتبع ٨ —

الفلسطيني على طريق التحرير وليس على طريق التسويات والمشاريع التسووية المطروحة والتي ستطرح بما في ذلك حضور مؤتمر جنيف .. حيث أن سلوك منظمة التحرير بما يتعارض مع هذه المبادئ سيجعل من التزام العراق بمشروع القرار ، غير وارد وستعتبر الموافقة عليه غير سارية المفعول اذا اصبحت المنظمة طرفا في الاتصالات الجارية مع الولايات المتحدة الاميركية والمشاريع السلمية المطروحة .

ـ جبهة النضال الشعبية والرسمية :

ان كل المناورات التي تجرى حاليا في الساحة العربية وعلى الاخص بعد حرب تشرين ١٩٧٣ والحلول التي تطرح فيها ، تستهدف تكريس الوجود الصهيوني في فلسطين ، وتصفية قضية فلسطين على حساب أهلها وعلى حساب الحق العربي في الارض الفلسطينية ، وتجزئة الحل العربي الموحد ولهذا فان العراق كان مستعدا دائما للمساهمة في جبهة النضال التي تسعى لدعم النضال العربي الفلسطيني من أجل التحرير الشامل واحباط المؤامرات التي تستهدف تصفية القضية حفاظا على أهدافنا ومصالحنا القومية ، مما يتطلب تعاونا وتنسيقا وثيقا بين كل الاطراف الرسمية والشعبية المؤمنة بهذه الاهداف .

وفيما يتعلق بالجانب العملي للجبهة التي جرى الاتفاق مع ليبيا بشأنها ينبغي أن تلتزم أطرافها بما يلي :

١ـ الاعلان بأن القرار رقم ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ ، ينطويان على الاعتراف بالعدو الصهيوني كدولة قائمة وان من

ـ يتبع ٩ لطفا ـ

يعترف بهذين القرارين ، فانه يقصد الاعتراف بالكيان الصهيوني على حساب قضية الأرض المحتلة في فلسطين سواء كان دولة أم منظمة شعبية مما يستوجب شجب هذا الموقف والعمل ضده بكل الوسائل الفعالية .

٢ - التصدي لمن يعترف بالكيان الصهيوني ويقبل بالمشاريع الاستسلامية بما في ذلك حضور مؤتمر جنيف .

٣ - أن يسعى العرب وبارادة واحدة لطرح القضية على الجمعية العامة للامم المتحدة ، لاجبار الكيان الصهيوني على الانسحاب من الاراضي العربية التي أحتلت في حزيران ٦٧ بدون قيد أو شرط . فالسعي لتحرير الارض المحتلة في عام ١٩٦٧ ، يجب ان لا يتضمن ثمنا مبدئيا وسياسيا هو القبول والاعتراف بما احتل قبلها وذلك مشروع من الناحية الدولية ويمكن الحصول على استفتاء رأي عام دولي مؤيد له .

٤ - تكوين جبهة نضال شعبية من المنظمات الجماهيرية التي تؤمن بالمبادئ دارة الذكر على أن تعلن مسبقا وبشكل رسمي لا يقبل اللبس ، كل منظمة موقفها من تلك المبادئ وتكون مدعوة من قبل الانتفاضة العربية المؤمنة بهذا العمل وعلى أن تعلن الانتفاضة كذلك مواقفها الصريحة من هذه المبادئ .

٥ - يجب العرب المستلزمات المادية والعسكرية والاقتصادية والسياسية لتطوير مواقفهم السياسية والعسكرية في ضوء معطيات الامكانات الذاتية للامة والظروف الدولية لمواجهة

-- يتبع ١٠ --

يعترف بهذين القرارين ، فانما يفقد الاعتراف بالكيان الصهيوني على حساب قضية الأرض المحتلة في فلسطين سواء كان دولة أم منظمة شعبية مما يستوجب شجبه وهذا الموقف والعمل ضده بكل الوسائل النضالية .

٢ - التصدي لمن يعترف بالكيان الصهيوني ويقبل بالمشاريع الاستسلامية بما في ذلك حضور مؤتمر جنيف .

٣ - أن يسعى العرب وبارادة واحدة لادراج القضية على الجمعية العامة للامم المتحدة ، لاجبار الكيان الصهيوني على الانسحاب من الاراضي العربية التي أحتلت في حزيران ٦٧ بدون قيد أو شرط . فالسعي لتحرير الارض المحتلة في عام ١٩٦٧ ، يجب ان لا يتضمن ثمنا مبدئيا وسياسيا هو القبول والاعتراف بما احتل قبلها وذلك مشروع من الناحية الدولية ويمكن الحصول على استقطاب رأي عام دولي مؤيد له .

٤ - تكوين جبهة نضال شعبية من المنظمات الجماهيرية التي تؤمن بالمبادئ العامة للذكر على أن تعلن صيغتا وشكل رسمي لا يقبل اللبس ، كل منظمة موقفها من تلك المبادئ وتكون مدعوة من قبل الامانة العربية المؤمنة بهذا الشكل وعلى أن تعلن الامانة كذلك مواقفها الصريحة من هذه المبادئ .

٥ - يجب أن العرب المستلزمات المادية والعسكرية والاقتصادية والسياسية لتطوير مواقفهم السياسية والعسكرية في ضوء معطيات الامكانات الذاتية للامة والظروف الدولية لمواجهة

-- يتبع ١٠ --

الحد في مرحلة قادمة وفي الامكان دراسة المشاريع العراقية التي سبق ان طرحت على مؤتمرات القمة ومجلس الدفاع العربي المشـــترك .

٦ــ الاتفاق على أن يكون للشعب الفلسطيني ، أيضا وجد في الوطن العربي ، حق مزاولة نشاطاته السياسية والتعبير عن رأيه بحرية وبما يخدم قضيته العادلة في تحرير أرض فلسطين ، وان أي ضغط يـــــزول عنده يعتبر عملا مضادا لارادة الامة العربيـــــة وأحد اهم الاستراتيجية في التحرير .

٧ــ الاعلان عن تشكيل جبهة شمالية عسكرية أطرافهـــا الاساسية الجيش العراقي والسوري وبقيادة موحدة ، ويفتح الباب امام من يشاء من العرب الاخرين على ان تعلن سوريا سلفا تأييدها لهذه المبادئ ، والعمـــــل لفتح جبهة الاردن وتهيئة مستلزماتها العسكريـــة والمالية .

٨ــ تعتبر الجبهة الشرقية ــ جبهة سيناء ــ بعد مشاركـــة فعالة ومؤثرة من قبل دول ــ المشرق العربي عندما تهيأ مستلزمات فتح تلك الجبهة وفي المقدمة مدى موافقة النظام المصري على هذه المبادئ .

ان العراق الذي اتفق مع ليبيا على المبادئ سالفة الذكر ، لتكون اساسا للموقف العربي وسيلتا رئيسا في معالجة القضية الفلسطينية ومن أجل أن يطرح ذلك على الاجتماعـــات والمنظمات الشعبية العربية لتكوين جبهة نضال فعالة ، فأنـــه

ــ يتبع ١١ لاحقا ــ

قد سرد في ورقة العمل هذه ، أساليب المعالجة التي سبق للعراق أن طرحها في الساحة العربية وبالامكان أن تكون تلك المشاريع والمقترحات أساسا للبحث والمناقشة مع الاطراف العربية الراغبة في الانضمام للجبهة المذكورة لتفريج الجبهة بأجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة القضية الفلسطينية .

١٠٥ / واع / بيـــــروت/اليـوم ١٦/٧/١٩٧٨

× نشرت وكـالـة الانباء الفلسطينية ملخصا خاصا تضمن نصا من مذكرة موجهة من حركة / فتح / الى الحكومة العراقية ** وفي مايلي نص المذكرة **

مذكرة من حركة التحرير الوطني الفلسطيني / فتح / الى الحكومة العراقية

ردا على مانشره متحدث رسمي/ وحكومي عراقي مسؤول في النهار العربي -- حزبي

والدولـــي **

في العدد /٦٢/ الصادر في ١٩٧٨/٧/١٥ من النهار العربي والدولي

نشر حديث بدون توقيع نسب الى مسؤول عراقي حزبي وحكومي كبير / لقد تضمن المقال المذكور بشكل مضحك و مبكي في ان واحد اقوالا غير صحيحة لا من حيث التضخيم او التخفيف للوقائع التي اشار اليها فحسب ولكن الوقائع ذاتها كانت غير صحيحة على الاطلاق **

فاذا اضفنا الى اسلوب قلب الحقائق ثم نشرها في وسائل الاعلام ادركنا حجم التضليل المقصود من هذه المحاولات وتوفر لنا دليل جديد على دور غير وطني وغير قومي تمارسه الاجهزة العراقية لضرب الثورة الفلسطينية من خلال تشويه وضرب حركة / فتح / ومنظمة التحرير الفلسطينية ** انه من البديهي والعادلة هذه ان نتساءل عن المستفيد من ضرب الثورة الفلسطينية ومن ضرب منظمة التحرير الفلسطينية وصمودها الاساسي / فتح / سواء كان ذلك بالكلمة التحريضية المشوهة او باغتيال القيادات الفلسطينية النظيفة او بمحاصرتها ماليا او اعلاميا

يتبع ..

٤/٢

تابع / واع / بيـــــروت

الامر لايحتاج الى كبير عناء او تفسير للاجابة عن هذا السؤال .لان المستفيد من قتل ابو يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر هو المستفيد من قتل علي ناصر ياسين وسعيد حمامي وسيف بن غباش ولما كانت الاعمال بنتائجها فان الذين يقومون بها مهما تعددت .. جنسياتهم وهوياتهم يحققون نتائج واحدة وبالتالي يخدمون مخططا واحدا هو مخطط عدو شعب فلسطين والامة العربية لقد تحملت حركة فتح الكثير والكثير جدا من النظام العراقي الحالي قبل واثناء وبعد مذابح ايلول وحتى الان ..

وكانت فتح تصمت عن تصرفات النظام العراقي تجاهها لارهبة ولكن على امل ان يعود النظام العراقي الى رشده ليكون معبرا تعبيرا حقيقيا عن موقف شعب العراق الذي يمثل الرصيد الاساسي لحركة فتح وللثورة الفلسطينية وقضية فلسطين ..

وكانت قيادة فتح تتحمل بصبر ضخم تواعدنا عليها لكشف حقيقة مواقف النظام العراقي الحالي تجاهها وحجم الدعم الاعلامي والمالي الذي يصرف لتضليل الرأي العام العربي والفلسطيني وخاصة القطاع الدلالي تجاهها ولكن الامل بان لايستمر الخطأ والتآمر كان يدافعنا فكنا نصمت حينا ونعاتب داخل الغرف حينا اخر الى ان تمت جريمة قتل المناضل علي ناصر ياسين وسعيد حمامي وما تبع هذه الجريمة من تضليل وتشويه حول هذه الجريمة عبر اذاعة العراق والنشرات والمجلات التي تطبع في العراق وتوزع في ارجاء الارض بدائرات العراق وعبر سفارات العراق

يتبع ..

تابع /واع / بيـــــروت

واخيرا كان المقال الذى نشر في جريدة الدوار العربي والدولي .. لتصف بلغ السيل الزبى واصبح استمرار صمتنا مشجعا لتمادى النظام العراقي واجهزته في التآمر على الثورة الفلسطينية وحركة فتح بالذات ولذلك صار لابد من كشف الحقائق .. وان كنا الان نكتفي بكشف جزء منها فاننا على استعداد لكشفها كلها اذا ما استمر المخطط العراقي التآمرى على حركة فتح وعلى الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ..

لقد اشار مقال المسؤول العراقي الحزبي والحكومي الكبير الى ان العراق قدم مساعدات اقتصادية وعسكرية ومالية وتموينية الى منظمة التحرير الفلسطينية زادت على مئات الملايين من الدولارات اضافة الى ٤٧٠٠ طن مواد تموينية و ١٥ مليون دولار قدمت بعد حرب الجنوب ..

والجواب على ذلك على بالمرارة التي ماكنا نود اذا قلتها لاحد بعد ان اذاقها لنا النظام العراقي العالي منذ عام ١٩٦٩ حتى الان بحجبه عن حركة فتح وعن منظمة التحرير الفلسطينية كل انواع الدعم الا فيما ندر ..

لقد تهرب العراق من مسؤولياته القومية عندما تهرب من دفع التزاماته لمنظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية ان ماقدمه العراق منذ قيام حركة فتح ومنظمة التحرير لا يصل حتى الى واحد في المائة من الارقام التي اشار اليها المقال .. ولعل في الحقائق المادية التالية ما يوضح حقيقة موقف النظام العراقي من حركة / فتح / ومن منظمة التحرير الفلسطينية ..

يتبـــــع

تابع / واع / بيـــــروت

==========

كان شعب العراق مضطلعا او سباقا في عطائه لحركة فتح وكان حجم تبرعاته متمشى عام ١٩٦٨ على مستوى الشعور القومي العميق الذي يجسده هذا الشعب الشقيق المناضل تجاه الثورة الفلسطينية ..

ثم بدأت تدخلات النظام العراقي الحالي فور وصوله الى الحكم فقام بما يلي

انتقال مكاتب حركة فتح في العراق باستثناء مكتب بغداد ..

الاستيلاء على ٤٠ بالمائة من تبرعات شعب العراق لصالح مكتب الكفاح المسلح الذي انشأه نظام العراق تحت شعار دعم الثورة الفلسطينية ثم زادوا نسبة الاستيلاء الى ٦٠ بالمائة الى ان اوقفت كل المساعدات الشعبية العراقية تماما واستولت عليهـــا ..

صادر النظام العراقي كميات كبيرة من الاسلحة والذخائر التي تبرع بهـــا شعب الصين الصديق الى الثورة الفلسطينية وهي اسلحة تكفي لتسليح خمسة عشر الف مقاتل بلغت قيمتها حوالي ٥٠ مليون دولار ..

صادر النظام العراقي الادوية الاتية من المواد التموينية والتجهيزات الفرديـــة والطبية والملابس العسكرية تكفي لثلاثين الف مقاتل وردت الى الثورة الفلسطينية عن طريق البصرة هدية من شعب الصين الصديق وتزيد قيمتها عن ٣٠ مليون دولار ..

صادر النظام العراقي مصانع الاسلحة التي تم انشاؤها باموال حركة فتح على ان يكون الانتاج مشترك بين العراق وحركة فتح وهذه المصانع هي ..

يتبـــع

٤/٢

تابع / واع / بيـــــروت

مصنع انتاج مدافع الـ/ اربي ٠ جي / الذى زاد مادفعته فتح لتأمين الاتـه ومعداتـه العلميـة الخاصة بحوالـي ٨ ملايين دولار ٠٠

مصنع للقواصات الصغيـــرة ٠٠

مصنع للالغام البحريـــة ٠٠

مصنع الادوات الفنيـة الخاصة المتصلة بمتطلبات اعمال عسكريـة خاصة ٠٠

ان النظام العراقي لم يصادر هذه المصانع فقط بل رفض تنفيذ الاتفاق الـذى يعطي فتح حق استلام نصف الانتاج ودفع تكاليف هذه المصانع ٠٠

اما العلمـاء الفلسطينيين والعرب الذيـن تدفقوا من مختلف انحاء العالم ضمن طريق حركـة فتح والذيـن انشأوا وادارو هذه المصانع ومراكز البحث العلمـي فيها فقد سحب من رفض منهم مغادرة العراق للعودة الى صفوف الثورة الفلسطينية بعد ان ذاقوا مرارا التعذيب والارهاب والقهر ٠٠

صادر النظام العراقي مزرعة الدواجن التي انشأتها حركة فتح في العراق لصالح اسر الشهداء واجهزتها الفنيـة المتقدمـة التي اشترتها ٠٠

صادر النظام العراقي كافـة مخازن الاسلحـة التابعة لحركة فتح والتـي اوقعت عليها القوات العراقيـة في الاردن سنة ١٩٧٠ في مناطق الغرق ٠٠

يسخر النظام العراقي الخطوط الجويـة العراقيـة والحقائب الدبلوماسيـة العراقيـة والسفارات العراقيـة لارسال السلاح الى زمرة ابو نضال ورجال المخابرات العراقيـة للقيام باعمال الاغتيالات لابناء الثورة الفلسطينيـة اولاغتيال عناصـر

يتبـــع

٢/٧

تابع / واع / بيروت

عربية بعناصر فلسطينية مضللة مرتبطة باجهزة المخابرات العراقية لضرب علاقة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بالشعوب العربية وغير العربية في مختلف انحاء العالم ..

يقوم النظام العراقي باستغلال الحاجة المادية السيئة للطلبة الفلسطينيين في اوربا وامريكا والشرق الاقصى والبلدان العربية ويتم الاستغلال هذا بدفع الاموال بسخاء مفسد للطلبة ثم يفرضوا عليهم التعاون معهم اما بالانضمام الى زمرة ابو نضال او الى المخابرات العراقية مباشرة والهدف من ذلك توجيه الطلبة الذين يقعون في المصيدة العراقية بالعمل ضد حركة فتح ومنظمة التحرير والدول العربية كما حصل في عملية اغتيال سيف بن غباش في ابو ظبي وعملية فندق سميرا امس في دمشق والاردن في عمان وحادثة اغتيال الدبلوماسي السفارة السعودية في باريس وعملية لارنكا واخيرا اغتيال الشهيدين سعيد حمامي وعلي ناصر ياسين ..

اما دور النظام العراقي المضاد لحركة فتح وللثورة الفلسطينية في الاردن اثناء حوادث ايلول ١٩٧٠ فالحديث عنها يطول وسنكتفيها في الوقت المناسب ..... وثائقها ..

عندما هاجمت قواعد المقاومة الفلسطينية في موقف النظام هذا اصدرت قيادة النظام تصريحا اشارت فيه الى ان النظام كان يواجه موقفا صعبا اما ان يقفوا مع الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني فيقوم الاستعمار بضرب الحزب او يقفوا ضد الثورة الفلسطينية

١٢ / ٤ يتبع

٦/واع/ طرابلس/ ليبيا ليوم ١٩٨٠/٦/٤

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

× مقال (العراق الى اين ؟) الذى نشرته نشرة/ الثورة مستمرة/ التي تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في طرابلس/ العدد ٣١ النصف الاول من شهر مايس ١٩٨٠) :-

تشهد المنطقة العربية هجمة امبريالية شرسة لتصفية القضية الفلسطينية وتكريس الهيمنة والاستغلال الامبرياليين على شعوبنا العربية.. ولسد آفاق التطور المستقل امام البلدان العربية وقد تجلت هذه الهجمة في اوضح صورها من خلال مؤامرة/ كامب ديفيد/ ومؤامرة الحكم الذاتي والحلف العدواني المصري - الصهيوني - الامريكي ...

ففي الفترة الاخيرة صعدت الامبريالية من عدوانها على شعوب منطقتنا العربية ضمن سياستها التي تحاول العودة بالعالم الى التوتر

٣٠/ \ يتبع

xxxxxxxxxxxxxxxxx

واجواء الحرب الباردة ، فما عربدتها الاخيرة من خلال عدوانها الفاشل على ايران ، وتحرك قواتها العسكرية وخصوصا في منطقة الخليج العربي واعتزامها ارسال خمسين الف جندى امريكي للتمركز في مصر لقمع اى تحرك شعبي في المنطقة وتصريحات قادتها حول منابع وممرات النفط والتهديد المتكرر باحتلالها الا دليلا على سياسة الامبريالية العالمية العدوانية تجاه شعوبنا العربية وقوى التحرر والتقدم في العالم حيث ان المخطط الجديد في المنطقة العربية يتجاوز في حدوده اطار/كامب ديفيد/ ويتسع الان لربما اكثر من دولة عربية بهذا المخطط الامبريالي ..

اما هذا الوضع الشديد التعقيد وامام اشتداد الهجمة الامبريالية على منطقتنا العربية ، ما هو موقف النظام العراقي ؟....

لمعرفة موقف النظام العراقي ازاء هذا الوضع ، لابد من استقراء الاوضاع الاقتصادية التي يعيشها النظام حيث ان اية نظرة للاوضاع الاقتصادية في العراق تؤكد ان هناك مجموعة من التغيرات الاقتصادية والطبقية التي يعيشها هذا النظام ، الذى يتربع على مليارات الدولارات من عائدات النفط ، حيث يسعى النظام لتوجيه تطور العراق الاقتصادى على الطريق الرأسمالي وذلك بمحافظته على الملكية الخاصة والاستغلال ومحاولة طمس التناقضات الطبقية ، فقد فتح ابواب الاقتصاد امام

يتبع

xxxxxxxxxxxxxxxxx

القطاع الخاص حيث بدأت الرأسمالية الطفيلية التي اثرت على حساب القوى الشعبية التي لا تملك الا عملها المأجور ،كذلك ارتفعت الاسعار بشكل جنوني حتى ان بعض السلع الاساسية والضرورية يوميا لم تعد متوفرة للمواطن العادي ، اضافة الى ازمة السكن التي يعاني منها غالبية الشعب ، ايضا فتح الابواب امام الاستثمارات الاجنبية وخاصة الاوربية الغربية والشركات المتعددة الجنسية ،حيث ان النظام يسير باتجاه تعميق علاقاته مع بلدان اوربا الغربية من خلال ربط السوق المحلي بعجلة السوق الامبريالي خصوصا اذا عرفنا ان ٨٠٪ من تجارة العراق الخارجية تتم مع اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ...

ان هذه التغيرات الاقتصادية والطبقية انعكست بالتالي على سياسات النظام العراقي داخليا وخارجيا ...

فعلى الصعيد الداخلي

ادت سياسة النظام الحاكم الى انفراد الجبهة الوطنية التقدمية التي كانت قائمة في العراق بخروج القوى الديمقراطية منها ودعوتها لاسقاط النظام وتحالفه مع التقدميين الاكراد والقوى القومية لتشكيل (جبهة جديدة) ترافق مع ذلك ازدياد القمع والارهاب والاعدامات بالجملة والتي لم يسلم

يتبع

تابع / ٦ / واع / الراباس / لعما

XXXXXXXXXXXXXXXXX

منها البحثيون انفسهم حيث تزايد اعطال التصفيات في اوساط الحزب الحاكم خصوصا بعد الخلاف السوري العراقي وانفراد مشروع الوحدة بينهما واعدام من اعتبروا متآمرين في العراق اضافة الى ذلك الاغتيالات التي يمارسها النظام والتي تمت في الخارج لصادر يمقراطية وتقدمية مضافا الى ذلك اينا سياسة التبحيث بالقوة والتي لا يخجو من ارهابها حتى الحزب انفسهم سواء الدائمون او الوافدون حيث ان العمل في المؤسسات الحكومية اصبح مقتصرا على البحثيين فقط ... وقد اشار تقرير منظمة العفو الدولية في اواخر مارت من هذا العام الى السياسة الدكتاتورية التي يمارسها النظام والاعدامات بالجملة بدون محاكمات للقوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية المعارضة لسياسته ..

أما على الصعيد الخارجي

فموقف النظام الحاكم في العراق التخريبي من (جبهة الصمود والتصدي) واعاقته وتصفيته لحالة الفرز في المنطقة العربية بعد خيانة السادات لواضح اشد الوضوح لجماهيرنا العربية وذلك من خلال طرحه لصيغة " التضامن العربي " الرجعي الذي عانت منه الجماهير الفلسطينية والعربية الكثير من الويلات . وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الميثاق القومي

يتبع

/٣٠/

(0

٢ - مواجهة صدام حسين والذي يتعامل كأيا الصراع الصهيوني

xxxxxxxxxxxxxx

الذى طرحه صدام حسين والذى يتعامل كأيا الصراع الصهيوني ، حيث ان الميثاق يطرح العودة الى التضامن العربي (الرجعي) الذى يخدم الامبريالية والرجعية (ينطلي) مؤامرات الامبريالية وخيانات الرجعية ويميع حالة الفرز الضرورية في الوضع العربي ويهتما ...

واذا دققنا في الميثاق لا نجد كلمة واحدة عن الامبريالية ولا كلمة واحدة عن الصهيونية ولا عن تحرير فلسطين ، فالميثاق يحمل تحريفا كبيرا للمعركة حيث انه يوازى بين العدو والصديق ..

ويوجه الانظار الى موضوع آخر غير الموضوع المركزى المتمثل بمؤامرة الامبريالية الامريكية المتمثلة / بكامب ديفيد / التي وسعت دائرة مشروعاتها التآمرية ...

مضافا الى ذلك ان النظام الحاكم في العراق حاول شق حركة التحرر العربية وذلك من خلال احتضانه ودعمه للمؤتمر " القومي الشعبي " الذى دعا اليه نظام البعث في العراق لان هناك صيغة الامانة العامة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي التي تضم كل القوى الوطنية العربية والتي جاءت ردا على خيانة السادات ...

مضافا الى ذلك موقفه التآمرى من نظام الثورة في اليمن الديمقراطي وقد تجلى ذلك بوضوح اثناء انعقاد (مايسمى) " بمؤتمر القومي الشعبي "

يتبع

/٣٠ |

(٢)

تابع / ٦ / واع / طرابلس / ليبيا

xxxxxxxxxxxxxxxxxx

في بغداد ومحاولة نظام الحكم في العراق دعم وتشكيل جبهة من قوى (مشبوهة) للتآمر على النظام التقدمي في اليمن الديمقراطي ..

وكذلك التنسيق الامني بين النظام العراقي و" رأس الافعى " في المنطقة العربية (الرجعية السعودية ورجعيات الخليج) ..

كذلك موقفه (الخاطيء) من ثورة الجماهير الايرانية التي اطاحت برأسهم ركائز الرجعيين في المنطقة والتي تأخذ موقف التصادم مع الامبريالية والصهيونية ... فبدلا من تقديم الدعم والاسناد لها ، نجد النظام العراقي يتآمر عليها لاضعاف مجابهتها مع الامبريالية .

مضافا الى ذلك كله موقفه (الخاطيء) من الاتحاد السوفييتي الصديق الوفي لحركة التحرير العربية ، وذلك من خلال خذله وتمييعه الواضح لصورة التناقض في الساحة العربية والدولية من خلال وضعه الصديق والعدو في سلة واحدة .. فالعدو الاساسي لحركة التحرر العربي هي الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية وان المساواة بين الصديق والعدو توقع اقدح الاضرار بنضالنا العادل وتؤدي الى تمييع المواجهة الجادة للتالوث غير المقدس الذي تجابهه امتنا العربية في ادق مرحلة من نضالها ... ان كل هذه السياسات اليمينية سواء الداخلية او الخارجية التي تصب في خدمة الرجعية والامبريالية هي ترجمة حقيقية لاوضاع النظام العراقي الاقتصادية والطبقية ..

٣٠/ \ ٤٠/٦م/٠٠/

xxxxxxxxxxxxxxxxxx

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

العيد الركن عارف عبد الرزاق
السلام عليكم

بشرى على بركة الله، بضرب
الأهداف داخل الكيان الصهيوني
المجرم

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
الرئيس

أثمّن ما يمكن من البيان
مع ضرورة التنبه تجاه
احتمالات الكشف
وان تتخذ الاحتياطات
بالاعتماد التقليدي" الاعتيادي
للصواريخ عبر القمر الصناعي
حتى اشعار آخر
مع تحياتي
صدام حسين
١٩٩١/١/١٧

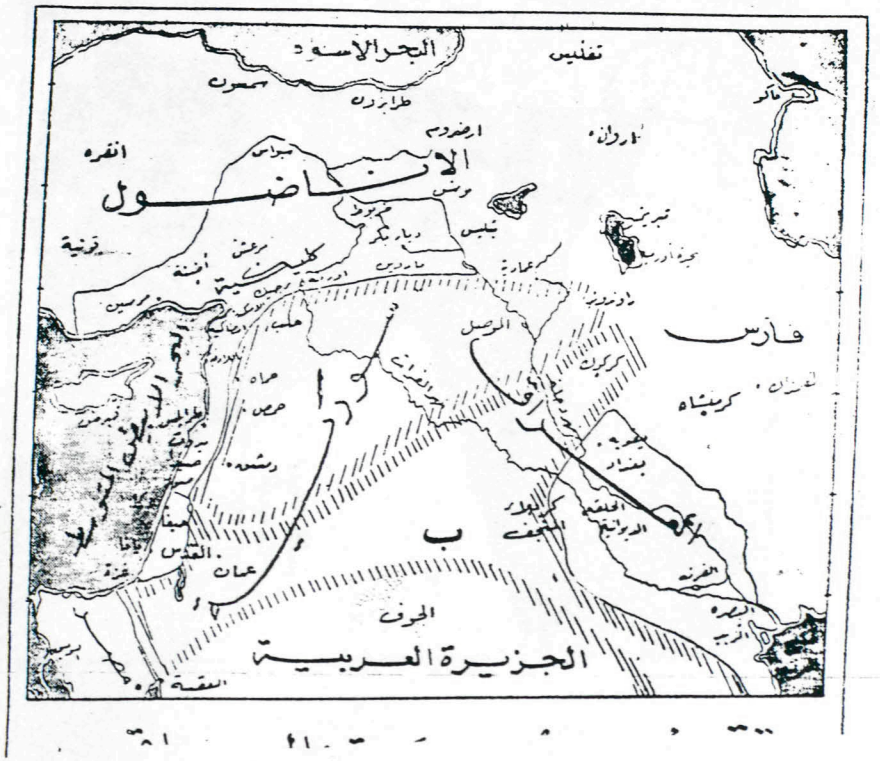
البحر الأسود
تفليس
طرابزون
أرضروم
أنقره
الأناضول
قونية
كليكية
أضنة
حلب
حماه
حمص
دمشق
بيروت
عكا
القدس
عمان
غزة
بور سعيد
السقية
الحوف
الجزيرة العربية
ب
ا
فارس
كربلاء
الموصل
تبليس
بحيرة وان
ماردين
عمادية
الفلوجة
الديوانية
الحلة
الكوت
البصرة

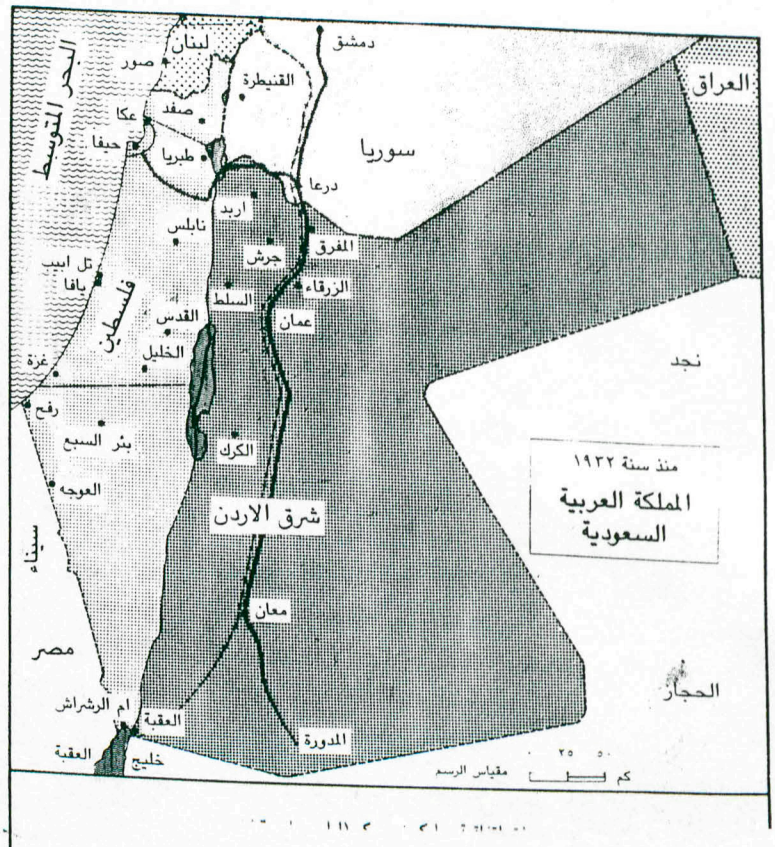
البحر المتوسط
لبنان
صور
دمشق
القنيطرة
العراق
صفد
عكا
حيفا
طبريا
سوريا
درعا
اربد
نابلس
جرش
المفرق
تل ابيب
يافا
فلسطين
الزرقاء
السلط
القدس
عمان
الخليل
غزة
نجد
رفح
بئر السبع
الكرك
منذ سنة ١٩٣٢
المملكة العربية السعودية
العوجه
شرق الاردن
سيناء
معان
مصر
الحجاز
ام الرشراش
العقبة
المدورة
خليج العقبة
مقياس الرسم
كم

١٧٢

جامعة بيرزيت

سياسة العراق الخارجية اتجاه فلسطين
١٩٦٨-١٩٩٨

اعداد: عبد الله عواد

اشراف: د. حماد حسين

2001